

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور،
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ شوال سنة ١٣٧٠ هجرية الموافق ١٥ تموز سنة ١٩٥١ ميلادية،
نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ الموقت واضافته
قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة.

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥١

(١) المادة

يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لتاريخ العدل بالقوانين الموحدة) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

(٢) المادة

يعمل بالقوانين التالية المنشورة في العدد (١٠٧١) من الجريدة الرسمية اعتباراً من ٢٨ شوال سنة ١٣٧٠
الموافق ١ آب سنة ١٩٥١ :-
١ - قانون تشكيل المحاكم النظامية
٢ - قانون أصول المحاكم الجزائية
٣ - قانون المحاكم الصلحية

(٣) المادة

رئيس الوزراء ووزير المدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون.

١١ شوال سنة ١٣٧٠
الموافق ١٥ تموز سنة ١٩٥١

وزير المدلية
مزارع المجالي

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

جبر الله

الجمهورية العربية السورية بمملكة الاردن الهاشمية

العدد ١٠٧٧

عمان : يوم الثلاثاء ١٣ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ١٧ تموز سنة ١٩٥١

جبر الله

محرر

١١٥٧ - ١١٦٦

١١٦٧ - ١٢٠٦

١٢٠٦ - ١٢٦١

قانون المجرمين الاحداث قانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٥١
قانون أصول المحاكمات الحقوقية قانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٥١
قانون العقوبات قانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١

هكذا من الأصل

قانون المجرمين الأحداث

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠ حزيران سنة ١٩٥١
تصدر اردتنا للملكية بمصاديق القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الوقت واصفاته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون المجرمين الأحداث

قانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٥١

اسم القانون المادة (١)
وبدء العمل به المادة (٢)
١٣٧٠ الموافق ١ آب ١٩٥١ .
يعمل به من تاريخ ٢٨ شوال

تعاريف واصطلاحات
يكون للمبارات والألفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (حدث) كل شخص أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكر كان أم أنثى .
وتعني كلمة (ولد) كل شخص أتم من العمر تسع سنوات أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم التاسعة من عمره ، غير أنه لم يتم الثالثة عشرة .
وتعني كلمة (مراهق) كل شخص أتم من العمر ثلاث عشرة سنة ، أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الثالثة عشرة من عمره غير أنه لم يتم الخامسة عشرة .
وتعني كلمة (نق) كل شخص أتم من العمر خمس عشرة سنة أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الخامسة عشرة غير أنه لم يتم الثامنة عشرة .
وتشمل كلمة (الوصي) فيما يخص بولد أو مراهق ، كل شخص تعتبره المحكمة التي تنظر في أي دعوى مقامة على ذلك الولد أو المراهق ، أو في دعوى له علاقة بها ، بأنه الشخص الذي يتولى أشد أمر العناية بذلك الولد أو المراهق أو الرقابة عليه .

وتعني عبارة (رئيس مراقبي السلوك) الشخص الم عين رئيساً لمراقبي السلوك بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (مراقب السلوك) الشخص الم عين مراقباً للسلوك بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (أمر المراقبة) الأمر الصادر بمقتضى هذا القانون ، القاضي بوضع أي حدث تحت إشراف أحد مراقبي السلوك .

وتعني كلمة (المحكمة) المحكمة ذات الاختصاص .

المادة (٣)
١ - إبطاء لأغاية القسوة من هذا القانون ، تعتبر المحكمة التي تنظر في التهم المندسة الى أي من الأحداث أنها (محكمة أحداث) ولا تعتبر كذلك إذا كان الشخص الجارية محاكمة منها بالاعتراك مع شخص آخر غير حدث . وتنفذ محكمة الأحداث كلما أمكن ذلك .

أ - في المكان الذي تنعقد فيه جلسات المحكمة الاعتيادية أو في غرفة القضاة إذا استصوب ذلك .
ب - في أيام أو أوقات تختلف عن الأيام والأوقات التي تنعقد فيها جلسات المحكمة الاعتيادية .

٢ - إذا ظهر لاية محكمة خلاف محكمة الأحداث أثناء النظر في الدعوى أن التهم دون الثامنة عشرة ، يجوز لها مواصلة النظر في القضية والفصل فيها إذا استصوبت عدم تأجيلها .

٣ - تتخذ التدابير حيناً أمكن لمنع اختلاط أي حدث تجري محاكمة أمام محكمة الأحداث ، أثناء تعلقه من المحكمة والبها ، أو أثناء الانتظار قبل مثوله أمام المحكمة أو بعده ، بالأشخاص الذين تجاوزت سنهم الثامنة عشرة متهمين كانوا أو مدانين .

٤ - لا يسمح بالدخول الى محكمة الأحداث إلا لوالدي الحدث أو وصيه أو لمن كان من موظفي المحكمة أو من الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بها .

٥ - لا يسمح لأحد أن ينشر اسم الحدث للمائل أمام محكمة الأحداث أو مكان إقامته أو اسم مدرسته أو رسمه الفوتوغرافي أو أي شيء أو أمر قد يؤدي الى معرفة هويته إلا بأذن المحكمة أو بقدر ما تقتضيه أحكام هذا القانون . وكل من خالف أحكام هذه الفقرة يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً .

إخراج الأحداث
للقوانين
بالصفحة

المادة (٤)
١ - إذا قبض على شخص يدل ظاهر حاله على أنه دون الثامنة عشرة بمذكرة قبض أو بدونها وتسلم إحضاره أمام المحكمة في الحال ، فيترتب على مأمور الشرطة أو الدرك الذي أتى به إليه أن يحقق في القضية وعليه أن يفرج عنه بناء على تعهد خطي يعطيه والده أو الوصي عليه أو أي شخص آخر أما بكفالة كفلاء أو بدون كفلاء بالمبلغ الذي يراه للمأمور كافياً لتأمين حضوره عند النظر في التهمة للوجهة إليه .

٢ - ولا يجوز تخليع السيل بالكفالة أو بدونها في الحالات الآتية : -

أ - إذا كان ذلك الشخص متهماً بجريمة قتل أو بآية جريمة خطيرة أخرى ، أو
ب - إذا كانت مصلحته تقتضي بمنعه من الاختلاط بأي شخص غير مرغوب اختلاطه به ، أو
ج - إذا كان لدى مأمور الشرطة ما يجعله على الاعتقاد بأن الإفراج عنه قد يخل بسير العدالة .

المادة (٥)
إذا قبض على شخص يدل ظاهر حاله على أنه دون الثامنة عشرة من عمره ، ولم يفرج عنه وفقاً لما تقدم في المادة السابقة ، يجب على مأمور الشرطة أو الدرك الذي أتى به إليه أن يتخذ التدابير لاعتقاله في المعتقل الخاص لهذه الغاية وفقاً لنصوص هذا القانون ، الى أن يتسنى إحضاره أمام المحكمة لمحاكمته .

حفظ الأحداث
الذين لم يجرؤوا
بالصفحة

المادة (٦)
يترتب على المحكمة أو قاضي التحقيق عند توقيف أو إحالة حدث لم يفرج عنه بكفالة : -

١ - أن يصدر قراراً بأحاطته على المعتقل الخاص بدلاً من إحالته الى السجن على أن يبقى معتقلاً طيلة مدة التوقيف أو الى أن يفرج عنه بحكم القانون .

٢ - إذا ثبت للمحكمة أو لقاضي التحقيق أن المراهق أو القيق متعذر لدرجة لا يؤمن معها إحالته الى الاعتقال على هذه الصورة أو أنه فاسد الحلق لدرجة لا يستنسب معها اعتقاله على الوجه المتقدم ، جاز لها أو له أن تأمر باعتقاله في السجن في المكان المعد لأمثاله من السجناء .

٣ - يجوز للمحكمة أو قاضي التحقيق إلغاء القرار الصادر وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة ، باعتقال الحدث في المعتقل الخاص وإصدار قرار وفقاً للفقرة الثانية باعتقال ذلك الحدث في السجن إذا تبين لها أو له ضرورة ذلك .

القبض عليهم
توقيف الحدث
أو إحالته المعتقل
في معتقل

المادة (٧)
١ - تنظر محكمة الصلح بصفتها محكمة أحداث في الجرائم التي تستوجب الحبس أو الأشغال الشاقة للوقت لمدة لا تزيد على سبع سنوات .

٢ - وتنظر المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة أحداث في الجرائم الجنائية الأخرى وفقاً للاصول المنبثقة في تلك المحكمة مع مراعاة نصوص هذا القانون .

صلاحية محكمة
الأجناسيات

هكذا من الأصيل

أصول المحاكمة للمادة (٨)

- ١ - إذا حضر حدث أمام أية محكمة لم تكن على أي جرم ، ترتب على المحكمة أن تتسرع له عند البدء في المحاكمة وبلغة بسيطة خلاصة التهمة للسندة إليه ، ثم تسأله إذا كان يعترف بها أم لا .
- ٢ - وإذا لم يعترف بالتهمة للسندة إليه ، تشرع بسماع شهود الاتهام وعند الانتهاء من استجواب كل شاهد ، تسأل الحدث أو والديه أو وصيه - إذا لم يكن له محام - إذا كان يرغب في توجيه أسئلة للشاهد ويكون من واجب المحكمة أن توجه للشهود الأسئلة التي تراها ضرورية ، ويجوز لها أن توجه ما تستنسه من الأسئلة للحدث لشرح وتبليغ أي شيء ورد في إفادته .
- ٣ - إذا كانت ثمة بينة كافية تبرر تكليف التهم بتقديم دفاعه تسمع المحكمة شهادة شهود الدفاع ، ويسمح للحدث أن يقدم بدفاعه ، كما يسمح لوالده أو وصيه بمساعدته في الدفاع عن نفسه إلا إذا كان له محام .
- ٤ - إذا اعترف الحدث بالتهمة للسندة إليه واقتضت المحكمة بصحة اعترافه أو إذا اقتضت بثبوت التهمة ، تسأل التهم عنده عما إذا كان يرغب في الإدلاء بشيء لتخفيف العقوبة أو لأي أمر آخر وقبل البت في كيفية معاملته ، تحصل المحكمة من مرآب السلوك على المعلومات التي تمكنها من الفصل في الدعوى على خير وجه يعود لمصالح التهم بشأن سيرته العمومية وبيئته ، وسيرته في المدرسة وأحواله الصحية ، ويجوز لها أن توجه إليه ما تشاء من الأسئلة فيما يتعلق بهذه المعلومات ، كما يجوز لها لأجل الحصول على هذه المعلومات إجراء فحص طبي خاص له أو وضعه تحت الملاحظة الطبية وإن تفرج عنه من وقت لآخر بكفالة أو أن تعمله في المعتقل الخاص .

المادة (٩)

- ١ - لا يحكم على ولد بالحبس :-
- ٢ - لا يحكم على مراقب بالحبس إذا كان في المكان معاملته بآية طريقة أخرى كوضعه تحت الرقابة أو تربيته أو وضعه في معتقل أو في مدرسة إصلاحية أو في معهد أو مؤسسة أو بأي وجه آخر .
- ٣ - إذا حكم على مراقب أو فني بالحبس فينبغي على قدر ما تسمح به الامكانيات أن لا يسمح له بالاختلاط مع السجناء الذين تزيد سنهم على ثمان عشرة سنة .

المادة (١٠)

- ١ - لا يحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة على حدث ، ويحكم عليه بالاعتقال لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا اقترفت جريمة تستلزم الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدية .
- ٢ - وفي الجنايات الأخرى يحكم عليه باعتقاله مدة تتراوح بين ربع مدة العقوبة التي تستلزمها الجريمة ونصفها .
- ٣ - وإذا كانت الجريمة تستلزم الحبس ، فيجوز اعتقاله مدة لا تتعدى ثلث مدة العقوبة التي يستحقها جرمه بموجب القانون .

المادة (١١)

- ١ - إذا حكمت المحكمة على ولد أو مراقب بدفع غرامة ، وكان تأخره عن دفعها يستوجب حبه فيها لو كان غير حدث ، فيجوز للمحكمة أن تأمر باعتقاله في معتقل خاص مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، أو أن تحصل الغرامة منه وفقاً لقانون الاجراء كما لو كانت ديناً مستحقاً عليه للحكومة .

المادة (١٢)

- ١ - يجوز ليكن مراقب سلوك يتصرف كامل عمله في مراقبة سلوك الأحداث ولتفتش الشؤون الاجتماعية أن يحضر أمام محكمة الأحداث أي شخص يلاحظ من مظهره أنه دون الخمس عشرة سنة من العمر .
- أ - إذا وجد تحت عناية الوالد أو وصي غير لائق العناية بالنظر لاعتقاده بالأجرام أو ادمانه السكر ، أو
- ب - إذا كان ذلك الشخص يتنازعاً بينه وبين غيره من الأقارب على أن يكون بائناً بجرم محل

القيود الموضوعة على عقوبة الأحداث

عدم جواز الحكم بالاعدام أو الاشغال الشاقة على الأحداث

اعتقال الاولاد والمراقبين في المعتقل الخاص

الاولاد والمراقبون الذين يحتاجون الى عناية وحماية

- بالآداب بشأن أية بنت من بناته سواء اكانت شرعية أم غير شرعية ، أو .
- ج - إذا كان يكثر من معاشرته لمن مشهور أو مومس مخومية أو معروفة ، أو
 - د - إذا كان يقطن أو يسكن بيتاً أو قسماً من بيت تستعمله مومس لتعاطي البغاء أو يعيش على أي وجه آخر في احوال من شأنها أن تسبب اغواء ذلك الولد أو المراهق أو تحمله على تعاطي البغاء أو تشجيعه أو مساعدته على ذلك .
- ويشترط في ذلك ان لا يعتبر الوصف الوارد في الفقرة (ج) منطبقاً على الولد أو المراهق إذا كانت للمومس العمومية أو المعروفة الوحيدة التي يكثر ذلك الولد أو المراهق من معاشرتها هي امه وكانت أ. تلك تباشر مهام الوصاية عليه كما يجب وتعني العناية اللازمة لوقايته من التلوث .
- ٢ - إذا اقتضت محكمة الأحداث بعد التحقيق ان الشخص الذي أتى به اليها باعتباره من الذين ينطبق عليهم أحد الاوصاف للدرجة في الفقرة (١) من هذه المادة هو ولد أو مراقب يحتاج الى العناية والحماية فيجوز لها :-
 - أ - ان تأمر والده أو وصيه بان يتعهد مباشرة مهمة العناية به أو الوصاية عليه كما يجب ، أو
 - ب - أن تحيله الى معهد تسميه في قرارها ، أو
 - ج - أن تصدر قراراً تقضي فيه بوضع الولد أو المراهق تحت اشراف احد مراقبي السلوك بالإضافة الى أي قرار من القرارات السالفي الذكر أو بدون ذلك ، أو
 - د - أن تحيله الى مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية خصيصاً لهذه الغاية .
- وتكون إحالة الولد أو المراهق بموجب هذه الفقرة محددة بزمان معين ، ويكون ذلك الزمان الى ان يبلغ الولد أو المراهق خمس عشرة سنة من العمر أو الى أية مدة أقل من ذلك بشرط أن لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وإذا كان الشخص البحوث عنه اثني تنطبق عليها احكام البنود (ب) و (ج) و (د) من الفقرة (١) لهذه المادة فتمتد تلك المدة الى الحين الذي يبلغ فيه ثمان عشرة سنة من العمر ، أو الى أية مدة أقصر من ذلك .
- ٣ - كل قرار يصدر بمقتضى هذه المادة ، يجب أن يكون خطياً ، ويجوز للمحكمة اصداره في غياب الولد أو المراهق وتثبت موافقة المعهد الذي تصكف العناية به بمقتضى ذلك القرار على الصورة التي تراها المحكمة كافية لازامه القيام بتعهد .
 - ٤ - أ - يكون لكل معهد عهد اليه أمر العناية بولد أو مراقب بمقتضى هذه المادة حق الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول ويكون مسؤولاً عن اعالته مع مراعاة ما ورد في البند (ب) من هذه الفقرة بشأن الاشتراك في نفقة الاعالة ويبقى الولد أو المراهق تحت عناية ذلك المعهد ولو طالب والده أو أي شخص آخر استرداده وكل من :-
 - (١) - ساعد أو أغرى ولداً أو مراقباً مباشرة أو غير مباشرة على القرار من عهدة المعهد الذي عهد اليه أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو
 - (٢) - أتى أو اغرى أي ولد أو مراقب فز على الوجه المذكور او منعه من الرجوع الى المعهد للتكفل أمر العناية به أو ساعده على ما سلف ذكره ، وهو عالم بذلك ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تزيد على شهرين .
 - ب - يترتب على كل محكمة تملك صلاحية إحالة ولد أو مراقب الى معهد على الوجه المتقدم ذكره إذا ظهر لها أن والد ذلك الولد أو المراهق أو أن الشخص المسؤول عن اعالته في وسعه أن يقدم نفقة اعالته كلياً أو جزئياً ، ان تصدر قراراً أو قرارات تكلف فيها ذلك الوالد بالاشتراك في نفقة اعالة الولد أو المراهق اثناء المدة المشار اليها سابقاً بالمبلغ الذي ترى أنه قادر ضمن الحد المقبول على تقديمه ، ويجوز لها من حين الى آخر ان تغير ما صدره من القرارات في هذا الشأن .

هكذا من المراهق

ج - يجوز إصدار أي قرار من القرارات للشار إليها فيما تقدم بناء على شكوى أو طلب للمهد للمهود إليه أمر العناية بالولد أو المراهق أو بناء على شكوى أو طلب للأمور المسؤول إذا كان الولد أو المراهق قد أحيل إلى مؤسسة معينة لهذه الغاية ويجرى ذلك حين صدور قرار المحكمة بتسليم الولد أو المراهق أو بعد هذا التاريخ ويدفع المبلغ الذي تقرر المحكمة إلزام الوالد بدفعه إلى المهد أو المؤسسة المعنية وينفق في سبيل إعالة الولد أو المراهق .

د - كل مبلغ مستحق الدفع بمقتضى مثل هذا القرار يحصل وفقاً لأحكام قانون الاجراء ، كما لو كان ذلك المبلغ قد حكت به المحكمة التي أصدرت القرار المذكور في دعوى حقوقية .

هـ - إذا أصدرت المحكمة قراراً بمقتضى هذه المادة تلازم به والد الولد أو مراهق بالاشتراك في نفقات إعالة ذلك الولد أو المراهق وجب عليه أن يبلغ المحكمة التي أصدرت القرار كل تغيير يحدث في مكان إقامته ، فإذا تخلف عن تبليغها ذلك القرار بدون عذر معقول يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

و - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية في أي وقت شاء أن يخرج عن أي ولد أو مراهق عن المؤسسة التي أحيل إليها أو أن يحله من عهدة المهد الذي سلم له بمقتضى هذه المادة ، بدون قيد أو شرط أو وفقاً لما قد يشترطه من الشروط . ويجوز له أيضاً أن يضع بموافقة مجلس الوزراء ما يستصوبه من التعليمات بشأن الأولاد أو المراهقين الذين يعهد بهم لعناية مثل هذه المهاد وبشأن الواجبات للترتبة عليهم نحو هؤلاء الأولاد أو المراهقين وما يدفع لهم من المكافآت .

ز - إذا توفي ولد أو مراهق غير مكان إقامته أو تيب بدون إذن وكان قد أفرج عنه وهو تحت المراقبة وجب على والده أو وصيه أو مستخدمه أن يبلغ الأمر لمراقب السلوك في الحال وعلى المراقب أن يبلغ ذلك للمحكمة التي أصدرت القرار .

المادة (١٣)

يجوز لممثل النيابة العامة بناء على طلب السلطات المختصة أن يحضر أمام المحكمة الابتدائية أي ولد أو مراهق يوشك أن ينهي للمدة التي حكم عليه بقضائها في مؤسسة عناية وزير الشؤون الاجتماعية لهذه الغاية ، إذا رأت أن ذلك الولد أو المراهق سيتأثر ضرراً لو أفرج عنه حين انتهاء مدة اعتقاله .

أ - بسبب اعتياد أحد والديه أو وصيه الاجرام أو السكر أو فساد الخلق ، أو

ب - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة .

ويجوز للمحكمة الابتدائية التي يؤق بهذا الولد أو المراهق أمامها بصفتها محكمة أحداث لدى اقتناعها بعد التحقيق بصحة ما سبق أن تصدر قراراً باعتقال الولد أو المراهق في تلك المؤسسة إلى أن يبلغ الثامنة عشرة من عمره أو إلى أية مدة أقل من ذلك .

المادة (١٤)

إذا اتهم ولد أو مراهق بارتكاب جرم واقتضت المحكمة بثبوت ارتكابه الجرم المسند إليه وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الطريقة المقررة للفصل في الدعوى بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أي قانون آخر يجيز لها النظر في الدعوى ، ويجوز لها أن تقفل في الدعوى .

١ - بالافراج عن ذلك الولد أو المراهق لدى إعطائه تعهداً على نفسه أو إعطائه وليه أو وصيه مثل ذلك التعهد أو

٢ - بتبويضه تحت إشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة ، أو

٣ - بإرساله إلى مديرية إصلاحية أو مؤسسة أخرى معينة لهذه الغاية من قبل وزير الشؤون الاجتماعية لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

٤ - بالحكم عليه بدفع غرامة أو عطل وضرب أو مصادرة المحكمة ، أو

اعتقال الولد
أو المراهق بعد
اتخاذ مدة
الحكم باعتقاله

طريقة معاملة
الأولاد
والمراهقين
المتجهدين بارتكاب
الجرائم

٥ - بالحكم على والده أو وصيه بدفع غرامة أو عطل وضرب أو مصادرة المحكمة ، أو

٦ - بالحكم على والده أو وصيه بتقديم كفالة على حسن سيوته ، أو

٧ - بالحكم عليه بالحبس إن كان مراهقاً ، أو

٨ - بالفصل في الدعوى على أي وجه آخر يتفق والقانون .

ويشترط في ذلك أن لا يبقى المحكوم عليه في المدرسة الإصلاحية أو أية مؤسسة أخرى في أي حال من الأحوال بعد بلوغه سن التاسعة عشرة إذ يجب عندئذ نقله إلى السجن لإكمال مدة الحكم

المادة (١٥)

إذا اتهم في بارتكاب جرم من نوع الجريمة أمام أية محكمة بصفتها محكمة أحداث واقتضت بثبوت الجرم ، يجوز لها بالنظر إلى ظروف القضية بما في ذلك أخلاق الفتى وسوابقه وعمره وبيئته البيئية وحالته الصحية والعقلية ومهابة الجرم وإية ظروف أخرى مخففة .

١ - تدين الفتى وإن تصدر أمراً بوضعه تحت المراقبة بدلاً من الحكم عليه .

٢ - أن تصدر أمراً بوضعه تحت المراقبة دون أن تصدر لادانته .

ويشترط في ذلك أن توضح المحكمة للنهيم قبل أن تصدر أمرها بوضعه تحت المراقبة الأثر المترتب على هذا الأمر بلغة بسيطة وإن تفهمه أنه إذا تخلف عن مراعاة أحكامه بأي وجه من الوجوه أو ارتكب جرمًا آخر يعرض نفسه للحكم عليه أو لادانته والحكم عليه بالجرم الأصلي ولا تصدر المحكمة أمر المراقبة إلا إذا أعرب الفتى عن رغبته في مراعاة أحكامه وتعهد بذلك والده أو وصيه إن كان له والد أو وصي .

المادة (١٦)

١ - يسلم القرار أو الأمر أو الحكم الذي يقضي باعتقال شخص في مكان اعتقال معين بمقتضى هذا القانون مع الشخص المقرر اعتقاله إلى المسؤول عن ذلك المكان ، ويعتبر ذلك تفويضاً كافياً لاعتقاله في ذلك المكان .

٢ - يعتبر الشخص أثناء اعتقاله على هذا الوجه وإثناء نقله مكان الاعتقال وإليه أنه تحت الحفظ القانوني فإذا فر يجوز القبض عليه بلا مذكرة قبض وإرجاعه إلى المكان الذي كان معتقلاً فيه .

٣ - يتخذ وزير الشؤون الاجتماعية التدابير لمعالجة الأماكن المخصصة لاعتقال المجرمين الأحداث بمقتضى هذا القانون وتفتيشها ويجوز له أن يضع أنظمة يعين فيها الأماكن التي تستعمل لهذه الغاية وكيفية معالمتها والكشف عليها وتصنيف الأشخاص الذين يعتقلون فيها وطريقة معاملتهم واستخدامهم وتشغيلهم ومراقبتهم في مكان الاعتقال المعد لذلك بمقتضى هذا القانون وزيارتهم من حين إلى آخر من قبل أشخاص يعينون في تلك الأنظمة .

المادة (١٧)

يسرى مفعول أمر المراقبة خلال مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدوره وفقاً لما يقرر فيه ويكلف الشخص الموضوع تحت المراقبة بأن يخضع خلال تلك المدة لإشراف مراقب السلوك المعين أو المخصص للإشراف أو المنطقة التي سيقم فيها بعد صدور أمر المراقبة ويتضمن الأمر ما تراه المحكمة ضرورياً لتأمين حسن سلوك المجرم أو منع تكرار ارتكابه للجرم نفسه أو ارتكاب جرائم أخرى بعد نظرها بعين الاعتبار إلى جميع ظروف القضية .

المادة (١٨)

إذا أصدرت أية محكمة أمر المراقبة ، يكون لذلك الأمر ما للادانة من الأثر فيما يتعلق بإعادة المال المسروق وتمكين المحكمة من إصدار أوامر برد المال إلى صاحبه أو دفع أي مبلغ نقدي هذا الخصوص

ملاحية المحكمة
في السماح
بالإفراج الشرطي

الاعتقال
ومراقبة أماكنه

أوامر المراقبة

رد الأموال
المسروقة

هكذا من المراهق

تكليف والد
المتهم بالحضور
سلطة تفريم
الاباء او
الاوصياء

المادة (١٩)
إذا اتهم ولد أو مراهق بارتكاب جرم ، فلا محكمة ان تكلف والده أو وصيه بالحضور امامها وان تصدر ما تراه ضروريا من الاوامر لتأمين حضوره .
المادة (٢٠)

١ - إذا اتهم ولد أو مراهق امام اية محكمة بارتكاب جرم يستوجب فرض غرامة أو دفع عطل وضرب أو مصاديف ودأت المحكمة ان خير طريقة للفصل في الدعوى هي فرض غرامة أو الحكم بدفع عطل وضرب أو مصاديف سواء اكان ذلك مقرونا بآية عقوبة أخرى أو بدونها ، يترتب عليها اذا كان المتهم ولدا ، ويجوز لها اذا كان مراهقا ان تقرر وجوب دفع الغرامة أو العطل والضرب أو المصاديف التي تحكم بها من قبل والد الولد أو المراهق أو وصيه الا اذا اقتنعت بأنه لم يساعد على ارتكاب الجرم باعماله العناية اللازمة بالولد أو المراهق .

٢ - اذا ثبتت للمحكمة صحة التهمة المسندة للولد أو المراهق فيجوز لها ان تصدر قرارا بمقتضى هذه المادة تقضي فيه على والده أو وصيه بدفع العطل والضرب أو المصاديف أو بتقديم كفالة على حسن سيرة الولد أو المراهق بدون ان تقرر ادانته .

٣ - لا يجوز اصدار قرار بمقتضى هذه المادة ضد الوالد أو الوصي ما لم تستمع المحكمة اقاله .

٤ - يحصل كل مبلغ فرضته المحكمة وقررت استيفاءه من الوالد أو الوصي بمقتضى هذه المادة ومقدار الكفالة التي تقرر الزامه بدفعها بطريق الحجز على امواله أو بحسبه كما لو كان القراو قد صدر على اثر ادانته بالجرم الذي اتهم به الولد أو المراهق .

٥ - يحق للوالد أو الوصي ان يستأنف كل قرار يصدر ضده بمقتضى هذه المادة كما لو كان ذلك القرار قد صدر ضده على اثر ادانته بالجرم الذي اتهم به الولد أو المراهق .
المادة (٢١)

١ - اذا وضع حدث بامر مراقبة تحت اشراف مراقب السلوك ، ويجوز للمحكمة دون ايجاد الصلابة المحولة لها في الفقرة (٣) من هذه المادة بتضمين ذلك الحدث المصاديف ، ان تأمر حال اصدار امر المراقبة (بقطع النظر عما اذا كانت قد ادانته بالجرم الذي صدر امر المراقبة فيما يتعلق به او لم تدنه) بان يدفع بناء على طلب المتضرر اى مبلغ من المال لا يتجاوز مئة دينار على سبيل السداد أو الترميم عن اية خسارة نشأت عن ذلك الجرم الى اى شخص تضرر منه سواء اكان ذلك الشخص قد دخل في الدعوى كمدع شخصي أو لم يدخل . يعتبر المبلغ المحكوم به على هذا الوجه دينا مستحقا على ذلك الحدث للشخص الذي صدر لصالحه ويستوفي طبقا لذلك .

٢ - ليس في الفقرة (١) ما يؤثر على حقوق الورثة في المطالبة بالدية أو التعويض بدلا من الدية او في صلاحية المحكمة بالعطل والضرب بمبلغ يتجاوز مئة دينار الى اى شخص قد دخل في الدعوى كمدع شخصي .

١ - اذا وضع حدث تحت اشراف مراقب السلوك بامر مراقبة ، يجوز للمحكمة ان تأمره بدفع مصاديف المحكمة وما يتفرع عنها كلها أو بعضها مع مصاديف الشهود بالاقساط التي ترتبها . وتعتبر هذه المصاديف أو اى قسط منها دينا مستحقا على ذلك الحدث بمقتضى حكم وتستوفي طبقا لذلك من ماله .

٤ - اذا امرت المحكمة حدثا بدفع المصاديف لاي شخص وفقا للفقرة (٢) ويدفع تعويض الى ذلك الشخص بمقتضى الفقرة (١) يجوز تنفيذ الامرين معا كلتها يؤلفان امرا واحدا .
المادة (٢٢)

١ - اذا ظهر للمحكمة بناء على طلب النيابة ان حدثا موضوعا تحت المراقبة قد ادين بارتكاب جرم الموضوعين

ارتكاب
الموضوعين

تحت المراقبة
جرائم أخرى

خلال نفاذ امر المراقبة ، يجوز لها ان تصدر مذكرة حضور يكلف فيها ذلك الحدث بالحضور الى المكان وفي الزمان المعينين فيها أو يجوز لها ان تصدر مذكرة لالقاء القبض عليه .

٢ - ان مذكرة الحضور أو القبض الصادرة بمقتضى هذه المادة يجب ان تتضمن ايمانا بمحضور الحدث الموضوع تحت المراقبة الى المحكمة التي اصدرت امر المراقبة أو باحضاره اليها .

٣ - اذا ادان قاضي صلح حدثا موضوعا تحت المراقبة لارتكابه جرما خلال نفاذ امر المراقبة ، يجوز له ان يأمر بوضعه تحت الحفظ في المعتقل الخاص أو بالافراج عنه بكفالة والده أو وصيه أو غيرهما أو بدون كفالة الى ان يتسنى احضاره أو حضوره امام المحكمة التي اصدرت امر المراقبة .

٤ - اذا ثبتت للمحكمة التي اصدرت امر المراقبة ان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد ادين بارتكاب جرم خلال نفاذ امر المراقبة تسير في المعاملة كالآتي : -

أ - اذا لم يكن ذلك الحدث قد ادين بالجرم الاصيل الذي صدر قرار المراقبة بشأنه ، يجوز للمحكمة ان تدنيه بالجرم الاصيل وان تصدر اى حكم يكون في وسعها اصداره فيما لو كانت قد ادانته بذلك الجرم الاصيل ، أو

ب - اذا كان ذلك الحدث قد ادين بالجرم الاصيل الذي صدر امر المراقبة بشأنه ، يجوز للمحكمة ان تصدر اى حكم في وسعها اصداره بذلك الجرم الاصيل .

٥ - اذا حدث ان ادانت المحكمة البدائية ذلك الحدث لارتكابه جرما خلال نفاذ امر المراقبة ، ففي هذه الحالة اذا لم يكن الحدث الموضوع تحت المراقبة قد ادين بالجرم الاصيل الذي صدر امر المراقبة بشأنه يجوز للمحكمة البدائية ان تدنيه بذلك الجرم الاصيل وان تصدر اى حكم في وسع المحكمة التي اصدرت امر المراقبة اصداره فيما لو كان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد ادانته تلك المحكمة بذلك الجرم .
المادة (٢٣)

تختلف الحدث
الموضوع تحت
المراقبة عن
مراجعة امر
المراقبة

١ - اذا ظهر للمحكمة بناء على طلب النيابة ان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد تختلف عن مراعاة اى حكم من احكام امر المراقبة يجوز لها ان تصدر مذكرة حضور يكلف فيها ذلك الحدث بالحضور الى المكان وفي الزمان المعينين فيها او ان تصدر مذكرة لالقاء القبض عليه .

٢ - ان مذكرة الحضور أو القبض الصادرة بمقتضى هذه المادة يجب ان تتضمن ايمانا بالحدث الموضوع تحت المراقبة بالحضور الى المحكمة التي اصدرت امر المراقبة أو باحضاره اليها .

ب - يجوز للمحكمة لدى اصدار مذكرة قبض بمقتضى هذه المادة ان توعز بتنظيم يدرج على مذكرة القبض بالافراج عن الحدث الموضوع تحت المراقبة المسمى فيها لدى اعطاء والده أو وصيه أو اى كفيل اخر سند تعهد باحضاره الى المحكمة كما هو مبين في النظرير وبضمن النظرير المبلغ الذي يتعهد به الوالد أو الوصي أو الكفيل بدفعه .

ج - اذا جرى مثل هذا النظرير ، يترتب على الأمور المسؤول عن اى مركز شرطة أو درك جلب اليه الحدث الموضوع تحت المراقبة المسمى في المذكرة ان يفرج عنه لدى اعطاء والده أو وصيه أو كفيله سند تعهد يوافق عليه الأمور المذكور ونقا لما جاء في النظرير يتعهد فيه باحضاره الى المحكمة في الوقت المعين في سند التعهد .

٣ - اذا ثبتت للمحكمة التي اصدرت امر المراقبة ان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد تختلف عن مراعاة اى حكم من احكام المراقبة تسير في المعاملة كالآتي :

أ - يجوز للمحكمة ان تفرض على ذلك الحدث غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير تأمر بتحصيلها من ماله أو مال والده دون مساس باستمرار امر المراقبة ، أو

هكذا من الأصل

ب- ١ - إذا لم يبد ذلك الحدث بالجرم الأصلي الذي صدر أمر المراقبة بشأنه ، يجوز للمحكمة ان تدنيه وان تصدر اي حكم في وسعها اصداره فيما لو كانت قد ادانته بذلك الجرم ، او
٢ - اذا كان الحدث قد ادين بالجرم الأصلي الذي صدر أمر المراقبة بشأنه ، يجوز للمحكمة ان تصدر اي حكم يكون في وسعها اصداره فيما لو كان الحدث الموضوع تحت المراقبة قد ادانته تلك المحكمة بذلك الجرم ويشترط في ذلك انه اذا فرضت المحكمة غرامة على الحدث الموضوع تحت المراقبة بمقتضى البند (أ) من هذه الفقرة ، تؤخذ الغرامة المفروضة بعين الاعتبار عند اصدار اي حكم يحقه فيما بعد بمقتضى احكام المادة السابقة او احكام هذه المادة.

المادة (٣٤) عدم اعتبار الادانة من الاسبقيات
إذا ادين حدث بجرم لا تعتبر ادانته من الاسبقيات ولا تستدعي تشديد العقوبة او فرض عقوبة اخرى غير العقوبة التي يمكن ان يحكم بها عند ارتكابه جرمًا ثانيًا .
المادة (٣٥) إلغاء امر المراقبة

١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت أمر المراقبة بناء على طلب الحدث الموضوع تحت المراقبة او والده او وصيه او مراقب السلوك المتولي الاشراف عليه ان تلغي أمر المراقبة ، واذا كان الطلب مقدمًا من مراقب السلوك يجوز للمحكمة ان تنظر فيه دون حضور الحدث الموضوع تحت المراقبة .
٢ - اذا حدث ان صدر أمر مراقبة بشأن حدث ثم حكم عليه فيما بعد بالجرم الذي صدر بشأنه أمر المراقبة يبطل مفعول أمر المراقبة .

المادة (٣٦) تحويل نسخ من قراءات التعديل أو إلغاء امر المراقبة
إذا صدر أمر بتعديل أمر المراقبة أو بإلغائه ، يتوجب على الكاتب المسؤول عن قلم المحكمة التي اصدرت الأمر ان يعطي مراقب السلوك المتولي الاشراف على الحدث الموضوع تحت المراقبة نسختين من الأمر وإذا كان الأمر يقضي بإلغاء أمر المراقبة ، ترسل النسختان الى مراقب السلوك الذي كان يتولى الاشراف على الحدث الموضوع تحت المراقبة قبل صدور الأمر وتعطى نسخة الى ذلك الحدث .
المادة (٣٧) اختيار مراقبي السلوك

١ - ان المحكمة التي تصدر أمر المراقبة هي التي تختار مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث الذي يراد وضعه تحت المراقبة ، واذا توفي هذا المراقب او تعذر عليه لسبب من الاسباب القيام بواجباته ، او وجد رئيس مراقبي السلوك ان من المستحسن ان يتولى الاشراف على ذلك الحدث مراقب سلوك آخر بدلاً من الاول تختار المحكمة مراقب سلوك آخر .
٢ - اذا تقرر وضع انثى تحت اشراف مراقب السلوك ، وجب ان يكون مراقب السلوك امرأة .

المادة (٣٨) استئناف احكام محكمة الاحداث
١ - يجوز لكل من له الحق في استئناف احكام محاكم الدرجة الاولى ان يستأنف اي حكم من احكام محكمة الصلح او المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة لاحداث الى محكمة الاستئناف ويكون حكمها قطعيًا
٢ - مع مراعاة ما جاء في هذا القانون ، تسري احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية على الاستئناف المقدمة بموجب هذه المادة .

المادة (٣٩) مراقبو السلوك
يعين موظف مسؤول عن قسم السلوك في وزارة الشؤون الاجتماعية يتولى ادارة مصلحة السلوك فيها ويعرف برئيس مراقبي السلوك ، وعدد كاف من مراقبي السلوك يختص كل منهم لواء او منطقة يتولى فيها القيام بواجباته بمقتضى هذا القانون .

تقديم السن المادة (٣٠)
إذا حضر شخص منهم بجرعة أمام أية محكمة من المحاكم وأدعى أو أظهر لها انه لم يتم الثامنة عشرة من عمره وجب على المحكمة اذا لم يكن همد في سجلات النفوس ان تجري تحقيقاً واقعياً للتثبت من سنه وان تسع ما يتبنى له من الشهادات عند النظر في الدعوى وإلغاء لغايات هذا القانون تعتبر السن التي تقدرها المحكمة على الصورة الآتية ذكرها انفسا هي السن الحقيقية لذلك الشخص سواء اكان تقديمها يشير الى انه حدث او فوق الثاني عشرة سنة .

الانظمة المادة (٣١)
يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية ان يصدر بموافقة جلالة الملك انظمة :-

- ١ - تقرر مهام رئيس مراقبي السلوك .
- ٢ - تقرر مهام مراقبي السلوك
- ٣ - تبين السجلات التي يجب استعمالها بمقتضى هذا القانون .
- ٤ - تنفذ الغايات المتصورة من هذا القانون

المادة (٣٢) استثناء
ليس في هذا القانون ما يؤثر في اي تشريع آخر يتعلق بالاحداث الا في الاحوال المنصوص عليها صراحة فيها .

المادة (٣٣) إلغاء
تلغى القوانين والاصول التالية :-
١ - قانون المجرمين الاحداث رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ المنشور في العدد ٦٦٧ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٨ شباط سنة ١٩٣٧ .
٢ - قانون المجرمين الاحداث (المعدل) رقم ٣١ لسنة ١٩٣٨ المنشور في العدد ٨١٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥ ايلول سنة ١٩٣٨
٣ - قانون مراقبة سلوك المجرمين رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ مع ذيله المنشور في العدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٤ .
٤ - اصول المجرمين الاحداث لسنة ١٩٤١ المنشور في العدد ٨١٧ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٢ ايلول سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ٢)
٥ - اصول المجرمين الاحداث لسنة ١٩٤١ المنشور في العدد ١١٣٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ٢)
٦ - المادة (٤٠) من قانون الجزاء العتافي مع ما ادخل عليها من تعديلات .
٧ - كل تشريع اورد في او فلسطيني آخر صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذين تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة (٣٤)
رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والشؤون الاجتماعية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(محرر)

٢٨ حزيران سنة ١٩٥١

وزير العدلية وزير الشؤون الاجتماعية رئيس الوزراء
مروان الحامي جميل التوتونجي سمير الرفاعي

هكذا من الأصل

قانون أصول المحاكمات المدنية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧ شبان سنة ١٣٧٠ الموافق ١٣ مايس سنة ١٩٥١
تصدر ارادتنا الملكية بتصديق القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ للوقت واضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون أصول المحاكمات الحقوقية

قانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٥١

باسم القانون المادة (١)
وبدء العمل به
يسمى هذا القانون للوقت (قانون أصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٥١) وسعمل به من تاريخ ٢٨
شوال ١٣٧٠ الموافق ١ آب ١٩٥١ .
ويشترط في ذلك أن تترك كل الدعاوى والاجراءات التي بدى بها قبل العمل بهذا القانون ووفقاً
للأصول القانونية السابقة أنها أقيمت بصورة صحيحة .
تطبيقات الأصول للمادة (٢)
تسري هذه الأصول على جميع القضايا الحقوقية التي ترفع الى محاكم البداية والاستئناف والتخير
والمحكمة الخاصة .

الفصل الأول

الاجراءات الحقوقية

مراجع رؤية المادة (٣)
الدعوى
١ - تمام الدعاوى الحقوقية في المحكمة الابتدائية التي يقع ضمن دائرة اختصاصها المكان الذي :
أ - يقع فيه المدعى عليه أو يتعاطى أعماله فيه أو
ب - تم فيه التمهيد ، أو
ج - جرى فيه تسليم المال ، أو
د - يعين لتنفيذ التمهيد ، أو
هـ - وقع فيه الفعل المسبب للدعوى
٢ - اذا عين أحد للمتاعدين مصلحة المأخذ الآخر في نس القصد مكاناً للتداعي عند حدوث خلاف بينهما من
جاء هذا القصد ، يكون القصد الآخر غيراً في إقامة الدعوى في محكمة المكان الذي يقع فيه خصمه أو
في محكمة المكان الذي اختاره هذا الخصم في القصد .
أما اذا كان المقصود بتعيين المكان المختار بتحديد المتاعدين كليهما به فإية دعوى تنشأ عن هذا القصد
لا تمام إلا في محكمة المكان الذي اختاره في القصد المذكور .
٣ - اذا تعدد الدعى عليهم يجوز إقامة الدعوى في محكمة المكان الذي يقع فيه أى واحد منهم .
٤ - الدعاوى المتعلقة بالأموال غير المنقولة لا تمام إلا في المحكمة التي تقع ضمن اختصاصها تلك الأموال .
٥ - تمام الدعاوى المتعلقة بالدفاتر والبركات والبرقيات القادمة أو التي في دور التصفية وللؤسسات ، في المحكمة التي
يقع في دائرة اختصاصها مركز الادارة سواء أكانت الدعوى على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أو من

الشركة أو الجمعية على أحد الشركاء أو الأعضاء أو من شريك أو عضو على آخر ، ويجوز رفع الدعوى
الى المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك في المسائل المتصلة
بهذا الفرع .

٦ - اذا كانت الدعوى تتعلق بافلاس تاجر أو شركة وكان له أو لها شعب وفروع في أماكن متعددة فلا
تري الدعوى إلا في المحل للتخذ مركز لتجارتهما .

المادة (٤)

إذا أقيمت دعاوى تتعلق بموضوع واحد بين الفرقاء أنفسهم في محكمتين أو أكثر ، وكانت المحاكم التي
أقيمت فيها تلك الدعاوى تملك ذات الصلاحية يجوز لرئيس محكمة الاستئناف التي يقع في منطقتها المدعى عليه
أن يعين بناء على طلب أحد الفرقاء المحكمة التي ترجع اليها وحدها صلاحية النظر في تلك الدعاوى . وعندئذ
توقف الدعوى أو الدعاوى للقائمة أمام المحكمة أو المحاكم الأخرى .

الفصل الثاني

الشروع في الدعوى

المادة (٥)

١ - تقام الدعاوى بتقديم لائحة دعوى الى المحكمة المختصة أو بواسطة المحكمة التي يقع الدعى ضمن
اختصاصها . وتتضمن لائحة الدعوى الأمور التالية : -
أ - اسم المحكمة القائمة لديها الدعوى .

ب - موضوع الدعوى .

ج - اسم المدعى وشهرته ومهنته ومحل إقامته وعنوان التبليغ .

د - اسم المدعى عليه وشهرته ومهنته ومحل إقامته .

هـ - الأمور الواقعية التي نشأت عنها أسباب الدعوى ومتى نشأت .

و - الأمور الواقعية التي تبين أن المحكمة صلاحية النظر في الدعوى .

ز - ما يطلبه المدعى بدعواه .

ح - اذا كان للمدعى قد سمح بإجراء تقاض أو تنازل عن قسم مما يدعيه .

ط - اذا كان للمدعى أو المدعى عليه فاقد الأهلية ينبغي ذكر ذلك .

٢ - يتضمن عنوان التبليغ للمدعى : -

أ - محل إقامته اذا كان هو الذى يدعى بنفسه ، أو

ب - المحل الذى يتعاطى فيه محاميه مهنته ، اذا كان له محام ، أو

ج - محل إقامة الشخص الذى عينه لقبول التبليغ كما هو مبين في المادة (٢٢) من هذا القانون أو
المحل الذى يتعاطى ذلك الشخص عمله فيه .

المادة (٦)

إذا كان المدعى يطلب الحكم ببلغ من المال ، ينبغي أن تتضمن لائحة الدعوى بيان المبلغ المدعى به بالضبط
واذا كان للمدعى قد أقام الدعوى لاسترداد ايراد أموال غير منقولة أو للحصول على مبلغ من المال ليس
في وسعه تعيين المقدار الذى يستحق له إلا بتصفية الحساب بينه وبين المدعى عليه ، يترتب عليه أن يتضمن
لائحة الدعوى مقدار المبلغ الذى يدعى به على وجه التقريب .

المادة (٧)

إذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، ينبغي أن تتضمن لائحة الدعوى وصفاً للمال المدعى به يمكن
معه تمييزه عن غيره ، وذلك بذكر حدوده ومساحته ما أمكن أو بيان الرقم لسند التسجيل .

هكذا من الأصل

التداعسون
بالوكالة عن
غيرهم
المادة (٨)

إذا كان المدعي أو المدعى عليه صفة الوكالة عن الغير ، يجب أن يبين في لائحة الدعوى نوع هذه الوكالة وصفها .

المادة (٩)
إذا كانت الحقوق التي يطلبها المدعي مبنية على عدة مدعى أو أسباب قائمة على أسس متفرقة مستقلة ، يترتب عليه أن يسط هذه المدعى والأسباب بوضوح وجلاء .

المادة (١٠)
إذا كان لدى المدعي مستندات تؤيد دعواه (سواء أكانت في حيازته أو بوسعه الحصول عليها) يترتب عليه أن يذكرها في ذيل لائحته أو يدرجها في قائمة ملحقة لتبرز في معرض البينة إثباتاً لما يدعيه .

المادة (١١)
على المدعي أن يقدم لائحة الدعوى باسم المحكمة وعدداً آخر من النسخ بقدر عدد المدعى عليهم إلا إذا كان أحد المدعى عليهم قد فوض مدعى عليه آخر بالدفاع عنه ، ففي هذه الحالة لائحة إلى تقديم نسخة باسم من فوض غيره .

المادة (١٢)
لدى تقديم لائحة دعوى ، يجب تبليغ المدعى عليه نسخة منها .

المادة (١٣)
يجوز للمحكمة أن تقرر إسقاط الدعوى في الحالات التالية : -

١ - إذا كانت اللائحة لا تطوي على سبب الدعوى .
٢ - إذا كانت الحقوق المطالبة مقدرة بأدنى من قيمتها فكلفت المحكمة للمدعي بأن يصحح القيمة خلال مدة عينتها فتختلف عن القيام بذلك .
٣ - إذا كانت الحقوق المطالبة مقدرة تقديراً مقبولا ولكن الرسوم التي دفعت كانت ناقصة ، فكلفت المحكمة للمدعي بأن يدفع الرسم اللين خلال مدة عينتها فتختلف عن القيام بذلك .

المادة (١٤)
إذا قررت المحكمة إسقاط الدعوى يترتب عليها أن تدون الأسباب التي استدعت هذا الإسقاط .

المادة (١٥)
إن إسقاط الدعوى لأي سبب من الأسباب المقدمة لا يمنع في حد ذاته للمدعي من تقديم دعوى جديدة مبنية على سبب الدعوى ذاته .

المادة (١٦)
يجوز للمدعى عليه ، في أية دعوى وفي أي وقت من الأوقات بعد تبليغه مذكرة الحضور ، أن يقدم طلباً خطياً لرد القضية المرفوعة عليه بناء على أحد الأسباب التالية : -

١ - كون القضية قضية محكمة .
٢ - عدم الاختصاص .
٣ - مرور الزمن .

أو بالاستناد إلى أي سبب آخر قد يترافق للمحكمة أنه يستوجب رد الدعوى قبل الدخول في الأساس . فإذا قررت المحكمة قبول الطلب ، ترد الدعوى بالنسبة للمدعى عليه .

الفصل الثالث في المحامين

المادة (١٧)

١ - كل ما يجوز للفرقاء عمله أو القيام به أمام المحكمة يجوز أن يعمله ويقوم به المحامي للمعين بموجب حكم وكالة منظم حسب الأصول إلا إذا ورد نص صريح في أي قانون يقضي بغير ذلك .
٢ - إذا كان أحد الفرقاء شركة أو جمعية أو هيئة يجوز أن يقوم أي موظف من موظفيها المفوضين حسب الأصول بكل ما يمكنها أن تقوم به بموجب هذا القانون .

المادة (١٨)
تبليغ الأوراق القضائية للمحامين
كل ورقة قضائية بانتهى إلى محامي أي فريق من فرقاء الدعوى أو أحد مستخدمي مكتبه حال وجود المستخدم (بفتح الدال) في المكتب تعتبر بانتهى بصورة قانونية إلى الفريق الذي يمثل ذلك المحامي .

المادة (١٩)
يجوز للموكل أن يثير محاميه
١ - يجوز لأي فريق ينوب عنه محام مدعى كان أو مدعى عليه أن يثير محاميه في أي دور من أدوار المحاكمة وذلك بإبلاغ المحكمة إشعاراً بهذا التغير تبليغ نسخة منه إلى الفرقاء الآخرين .
٢ - لا يجوز للمحامي أن ينسحب من ادعوى إلا بإذن المحكمة .

الفصل الرابع في التبليغ

المادة (٢٠)
تبليغ الأوراق القضائية للتبليغ
إذا أصدرت المحكمة ورقة قضائية للتبليغ : -

١ - تسلّم إلى المحضر لاجل تبليغها .
٢ - إذا كان المطلوب تبليغه يقيم في منطقة محدة أخرى ترسل الأوراق إلى تلك المحكمة لتتولى تبليغها ومن ثم تعيدها إلى المحكمة التي أصدرتها مرفقة بمحضريه قيد ما اتخذته بشأنها من الاجراءات .

المادة (٢١)
كيفية التبليغ
يتم تبليغ الأوراق القضائية بتسليم نسخة منها إلى الفريق المراد تبليغه وإذا تعدد لدى عليهم تبليغ لكل منهم إلا إذا ورد نص بخلاف ذلك .

المادة (٢٢)
تحقيق وكيل قبول التبليغ
١ - يجوز لأي شخص أن يعين آخر يقيم في دائرة اختصاص المحكمة وكيله لقبول تبليغ الأوراق القضائية .
٢ - يجوز أن يكون هذا التعيين خاصاً أو عاماً ويجب أن يتم بواسطة مكتب كتابي يوقعه للوكل بحضور رئيس الكتبة الذي يصدق على صحة هذا التوقيع ويحفظه بين أوراق الدعوى .

المادة (٢٣)
تبليغ الشركاء
إذا أقيمت الدعوى على عدة أشخاص بصفتهم شركاء باسم علمهم التجاري تبليغ الأوراق القضائية لأي واحد منهم أو إلى الشخص الذي يكون في وقت التبليغ متولياً إدارة أعمال فرع الشركة القائمة عليه الدعوى أو إلى الشخص الذي يكون متولياً إدارة أعمال المركز الرئيسي للشركة . ويستر هذا التبليغ مع مراعاة هذه الأصول تبليغاً صحيحاً للشركة المدعى عليها سواء أكان بعض الشركاء يقيم داخل دائرة اختصاص المحكمة أو خارجها .

المادة (٢٤)
تبليغ الخصم
مع مراعاة أحكام هذا القانون ينبغي أن يبلغ المدعى عليه بشخصه حيث يكون ذلك ممكناً .

هكذا من الأصول

تبليغ الوكيل
الذي بواسطته
يدير المدعى
عمله عليه
المادة (٢٥)

إذا كانت الدعوى تتعلق بعمل تجاري أو عمل آخر واقعت على شخص لا يقيم ضمن دائرة اختصاص المحكمة التي صدرت منها مذكرة الحضور فيعتبر تبليغ أي مدير أو وكيل يتولى بنفسه شؤون ذلك العمل ضمن دائرة الاختصاص للشار إليها تبليغاً صحيحاً .

تبليغ المدعى
عليه بواسطة
أحد أفراد عائلته
المادة (٢٦)

إذا تعذر تبليغ المدعى عليه بالذات ، يجوز اجراء التبليغ في محل اقامته لأي فرد من أفراد عائلته يسكن معه وتدل ملاحه على انه بلغ غاي عشرة سنة من العمر .

التوقيع على
التبليغ
المادة (٢٧)

إذا سلمت نسخة من الورقة القضائية للراء تبليغها الى المدعى عليه بشخصه أو الى وكيله أو الى شخص آخر يقوم مقامه ، وترتب على ذلك المدعى عليه أو وكيله أو الشخص الآخر الذي يقوم مقامه أن يوقع على نسخة من نسخ تلك الورقة القضائية إشعاراً بوقوع التبليغ .

على انه اذا اتمت المحكمة ان المدعى عليه قد تمتع عن التوقيع يجوز لها أن تصرر ان التبليغ قد تم وفق الأصول .

التبليغ عند
تصدر العتور
على المدعى عليه
المادة (٢٨)

إذا لم يعثر المدعى بعد بذل الجهد على المدعى عليه أو على أي شخص يمكنه تبليغه بالنسبة عنه فعليه أن يعلق نسخة من الورقة القضائية الراد تبليغها على الباب الخارجي أو على جانب ظاهر للمكان من المحل الذي يسكنه المدعى عليه المذكور أو يتعاطى فيه عمله عادة ، ومن ثم يعيد النسخة الأصلية من تلك الورقة الى المحكمة التي أصدرتها مع شرح واقعة الحال عليها ، ويجوز للمحكمة ان تعتبر تطبيق الأوراق على هذا الوجه تبليغاً صحيحاً .

التبليغ بواسطة
الندشسر
المادة (٢٩)

١ - إذا اقتضت المحكمة انه لا سبيل لاجراء التبليغ وفق الأصول التقدمه لأي سبب من الأسباب يجوز لها ان تأمر باجراء التبليغ : -

أ - بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للمكان من المحل المعروف انه آخر عمل كان يقيم فيه المدعى عليه أو يتعاطى فيه عمله ان كان له محل كهذا ، أو .

ب - ينشر اعلان في الجريدة الرسمية أو إحدى صحف الاخبار .

٢ - اذا أصدرت المحكمة أمراً باتباع طريقة التبليغ هذه فعلى الرغم مما ورد في هذا القانون ، يجب أن يمين في الأمر المذكور موعد لحضور المدعى عليه أمام المحكمة وتقديم دفاعه اذا دعت الحاجة الى ذلك وفقاً لما تتطلبه الحالة .

تاريخ التبليغ
وكيفية اجرائه
المادة (٣٠)

يترتب على الحضر في جميع الحالات التي يجري فيها التبليغ على أحد الوجوه المبينة في هذه المواد التقدمه ان يدرج فور وقوع التبليغ على الورقة القضائية الأصلية أو نسختها أو في ذيل يلحق بها ، بياناً بتاريخ التبليغ وكيفية اجرائه ، وان يشهد على ذلك شخصاً على الأقل .

السير في
الدعوى بعد
التبليغ
المادة (٣١)

بعد ان تمام الاوراق القضائية الى المحكمة ، مبلغة على أحد الوجوه المبينة في أية مادة من المواد السابقة يترتب عليها إذا رأت أن التبليغ يوافق للاصول ان تيسر في الدعوى والا فتقرر إعادة التبليغ .

تبليغ الميئات
المادة (٣٢)

مع مراعاة احكام أي قانون يتعلق باجراء التبليغ يجوز تبليغ أية ورقة قضائية تصدر بحق أحد المجالس البلدية أو أي هيئة أخرى الى رئيس البلدية أو نائبه او رئيس تلك الهيئة او منكرتها أو أي موظف رئيسي من موظفيها .

تبليغ القاصرو
فاقد الاهلية
المادة (٣٣)

إذا كان المدعى عليه قاصراً أو فاقد الأهلية تبلغ الاوراق القضائية الى وليه أو الوصي عليه .

تبليغ السجين
المادة (٣٤)

إذا كان المدعى عليه معتقلاً ، ترسل الاوراق القضائية الى الموظف المسؤول عن المحل المعتقل فيه ليتولى تبليغه ايها .

تبليغ موظفي
الحكومة
رجال الدين
المادة (٣٥)

١ - إذا كان المدعى عليه من موظفي الحكومة أو مستخدماً لدى إحدى السلطات المحلية يجوز للمحكمة أن ترسل الاوراق القضائية الى رئيس المكتب أو الدائرة التابع لها ذلك للموظف ليتولى تبليغه ايها .

٢ - إذا كان المدعى عليه من الكهنة أو الرهبان يجوز للمحكمة ان ترسل الاوراق القضائية الى الرئيس الديني التابع له ليتولى تبليغه ايها .

٣ - إذا كان المدعى عليه مستخدماً في شركة ينطبق عليها قانون الشركات يجوز للمحكمة أن ترسل الاوراق القضائية الى سكرتير تلك الشركة أو الى أي شخص آخر يدير مكتبها للسجل ليتولى تبليغه ايها .

واجبات
الشخص الذي
ترسل اليه
أوراق قضائية
المادة (٣٦)

١ - كل شخص تسلم أوراقاً قضائية أو ارسلت اليه ليتولى تبليغها وفقاً لهذا القانون يترتب عليه ان يقوم بتبليغها واعادتها موقعة بامضائه مع شرح من المطلوب تبليغه بشرح بوقوع التبليغ اليه ، وتعتبر الاوراق القضائية المبلغة على هذا الوجه انها بلغت وفق الأصول .

٢ - إذا تعذر اجراء التبليغ لأي سبب من الأسباب تعاد الاوراق القضائية الى المحكمة مع شرح واف بواقعة الحال .

الفصل الخامس
في صوغ أسباب الدعوى وتوحيدها

وجوب احتواء
الدعوى على
جميع الدعي به
المادة (٣٧)

يجب ان تكون كل دعوى شاملة لجميع ما يحق للمدعي المطالبة به بالنسبة الى أسباب الدعوى .

توحيد أسباب
الدعوى
المادة (٣٨)

يجوز لأي مدع أن يجمع بين أسباب عديدة في دعوى واحدة ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

تفريق الدعوى
المادة (٣٩)

إذا ظهر للمحكمة ان أسباب الدعوى المضمومة في دعوى واحدة لا يمكن رؤيتها او الفصل فيها مجموعة على وجه مناسب ، يجوز لها ان تقرر رؤية كل سبب من تلك الاسباب على حدة أو أن تصدر القرار الذي تستصوب اصداره .

قصر الدعوى
على أسباب
محددة أخرى
المادة (٤٠)

إذا ادعى المدعى عليه ان الدعوى قد جمع في الدعوى الواحدة اسباباً متعددة لا يمكن الفصل فيها مجموعة على وجه مناسب ويطلب من المحكمة اصدار قرار بقصر الدعوى على الأسباب التي يمكن الفصل فيها مجموعة على وجه مناسب ورأت ان الطلب في محله ، قررت اخراج بعض الأسباب من الدعوى واجراء التعديل الذي يقتضيه ذلك الاخراج .

هكذا من الأصول

الفصل السادس
في فراق الدعوى

- الذين يجوز
اتحادهم بصفة
مدعى
- المادة (٤١)
- يجوز لأكثر من شخص أن يتحدوا بصفتهم مدعى في دعوى واحدة وإذا كان الحق الذي يدعون به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو سلسلة واحدة من المعاملات، كما يجوز لهم أن يتحدوا فيما لو كانوا قد أقاموا دعوى على أفراد ثم ظهر أن بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة فيما بينهم .
- المادة (٤٢)
- يجوز للمحكمة أن تطلب من المدعى أن يختاروا فيما بينهم تفريق الدعوى إذا ظهر لها أن اتحاد المدعى من شأنه أن يحدث ارتباطاً أو تأخيراً في وظيفتها كما يجوز لها أن تقرر من تلقاء نفسها إجراء محاكمات مستقلة فيها .
- الذين يجوز
اتحادهم بصفة
مدعى عليهم
- المادة (٤٣)
- يجوز ضم أكثر من شخص في دعوى واحدة بصفتهم مدعى عليهم إذا كان الحق المدعى عليهم به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو سلسلة واحدة من المعاملات، كما يجوز ضمهم معاً فيما لو كانت قد أقيمت عليهم دعوى على أفراد ثم ظهر أن بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة فيما بينهم .
- المادة (٤٤)
- تصدر المحكمة حكماً لواحد أو أكثر من المدعى الذين يثبت استحقاقهم في الدعوى، وعلى واحد أو أكثر من المدعى عليهم، كل مقدار ما يثبت عليه من التزام .
- المادة (٤٥)
- يجوز للمدعى أن يدخل في الدعوى الواحدة أى شخص أو أشخاص يتجهون منفرداً أو مجتمعين مسؤولية ناشئة عن عقد واحد ويشمل هذا الإدخال بصورة خاصة الفرقاء في البوالى وسندات الأمر (الكيميالات) .
- المادة (٤٦)
- ١ - إذا كان المدعون أكثر من واحد يجوز لواحد منهم أو أكثر أن يفوضوا الباقي في حضور المحكمة والمرافعة وإجراء المعاملات في جميع الاجراءات، كما يجوز للمدعى عليهم أن يفوضوا واحد منهم أو أكثر فيما ذكر .
- ٢ - ينبغي أن يكون هذا التفويض خطياً وموقعاً من الفريق الصادر منه بحضور رئيس كتبة المحكمة وأن يحفظ في اضرابة الدعوى .
- المادة (٤٧)
- إذا أقيمت الدعوى باسم شخص ليس بالمدعى الحقيقي، أو كان هناك شك فيما إذا كانت تلك الدعوى قد أقيمت باسم المدعى الحقيقي في الدعوى على الذي أقامها أو أن تضيف بصفة مدعى وذلك إذا اقتضت بأن الدعوى أقيمت خطأ بنية حسنة وأنه من الضروري إجراء ما ذكره الفصل فيها .
- المادة (٤٨)
- يجوز للمحكمة في أي دور من ادوار المحاكمة أن تقرر بناء على طلب أحد الفريقين ووفقاً للشروط التي تراها عادلة حذف اسم فريق دخل في الدعوى بصفة مدعى أو مدعى عليه دخولاً في غير عمله، أو

- عليه
- إدخال أي شخص تعتبر حضوره ضروريا بصفة مدعى عليه لتتمكن من البت والفصل في جميع المسائل التي تنطوي عليها الدعوى بصورة منتجة .
- المادة (٤٩)
- أضافة مدعى عليه وتعديل لائحة الدعوى
- إذا أدخل مدعى عليه في دعوى لم يكن طرفاً فيها حين إقامتها وجب أن تعدل لائحة الدعوى على الوجه الذي تتطلبه الضرورة ما لم تقرر المحكمة غير ذلك . وأن تبلغ نسخة من مذكرات الحضور ولائحة الدعوى بعد التعديل إلى ذلك المدعى عليه وأخرى إلى المدعى عليه الاصيل إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك .
- المادة (٥٠)
- طلب اضافة فراق وحذف اختتمهم
- كل طلب يتعلق باضافة مدعى عليه أو حذف اسمه أو استبداله يجوز أن يقدم باستدعاء قبل المحاكمة أو بدون استدعاء أثناء رؤبة الدعوى .

الفصل السابع

في لائحة الدفاع والدعوى المتقابلة والرد عليها

- الدفاع
- المادة (٥١)
- يتوجب على المدعى عليه أن يقدم لائحة دفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه لائحة الدعوى إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك .
- المادة (٥٢)
- يجوز للمدعى عليه أن يقابل أي ادعاء من ادعاءات المدعى بدعوى تقاض أو دعوى متقابلة، سواء كان هذا التقاض أو الادعاء المتقابل يتعلق بطلب تعويضات أم لا، ويكون لأهل هذا التقاض مفعول الدعوى المتقابلة في تمكين المحكمة من إصدار حكم نهائي في الدعوى نفسها فيما يتعلق بالادعاء الاصيل والادعاء المتقابل معا .
- المادة (٥٣)
- كل ادعاء بامر واقعي ورد في لائحة الدعوى إذا لم ينكر انكاراً صريحاً أو ضمنياً، أو لم يذكر الخصم أنه لا يسلم به، يؤخذ كأنه مسلم به، إلا إذا أضاف الشخص الفائد الاهلية . ويشترط في ذلك أنه يجوز للمحكمة أن تطلب إثبات أية أمور واقعية مسلم بها على هذا الوجه بطريقة أخرى .
- المادة (٥٤)
- المطالبة بالتعويضات
- بالرغم مما ورد في المادة السابقة لا يكون الانكار أو الدفاع ضرورياً فيما يتعلق ببلغ التعويضات المدعى به إذا أن هذه التعويضات تعتبر في جميع الحالات من المسائل المختلف عليها إلا إذا تم التسليم بها صراحة .
- المادة (٥٥)
- السير في الدعوى المتعاقبة
- إذا أصدرت المحكمة قراراً بإسقاط دعوى المدعى يجوز لها بالرغم من ذلك أن تسير في الادعاء المتقابل .
- المادة (٥٦)
- الحكم بالرصيد
- إذا بقي المدعى عليه رصيد بعد ثبوت الادعاء المتقابل وإجراء التقاض يجوز للمحكمة أن تحكم له بذلك الرصيد أو بأية حقوق أخرى وفقاً لما تقتضيه اعتبارات الدعوى .
- المادة (٥٧)
- تقديم أسباب جديدة للدفاع
- إذا ظهر بعد إقامة الدعوى أو بعد تقديم لائحة الدفاع المتضمنة ادعاء متقابلاً بسبب جديد من أسباب الدفاع، يجوز للمدعى والمدعى عليه حسب مقتضى الحال أن يقدموا بذلك السبب بلائحة .

هكذا من الأصل

تقديم الرد على
لائحة الدفاع

- المادة (٥٨) ١ - اذا تضمنت لائحة الدفاع ادعاء متقابلاً يترتب على المدعي ان يقدم رداً على ذلك خلال خمسة عشر يوماً ، او خلال المدة التي تحددها المحكمة من يوم تسلمه لائحة الدفاع .
- ٢ - اذا لم تتضمن لائحة الدفاع ادعاء متقابلاً يحق للمدعي ان يقدم رداً خلال خمسة عشر يوماً من تسلمه لائحة الدفاع ، فاذا تخلف عن ذلك تعتبر جميع البيانات الواقعة والجزئية المدرجة في لائحة الدفاع غير معترف بها ومن المسائل المختلف عليها .
- ٣ - لا يجوز تقديم لوائح بعد تقديم الرد الا اذا اذنت المحكمة وعندئذ تقدم اللائحة على اساس الشروط التي تصورها .

الفصل الثاني
في اللوائح على وجه العموم

- المادة (٥٩) اللوائح جميع اللوائح التي تقدم للمحكمة ينبغي ان تكون مكتوبة بالخط او بالآلة الكاتبة وعلى ورق ابيض من القطع الكامل ، والا يستعمل من الورقة الا صفحة واحدة مع ترك هامش فيها .
- المادة (٦٠) محتويات اللوائح تتضمن كل لائحة اشارة الى :-

- ١ - رقم الدعوى
٢ - نوع الدعوى وموضوعها
٣ - التاريخ الذي قدمت فيه اللائحة
وتكون موقعة من الفريق الذي قدمها او من وكيله .

- المادة (٦١) ذكر الوقائع الجوهرية في اللوائح السالفة ذكر الوقائع الجوهرية في اللوائح السالفة يقتصر مضمون اللوائح على بيان موجز للوقائع الجوهرية التي يستند اليها اي من الفريقين في اثبات دعواه او دفاعه حسب مقتضى الحال .

- المادة (٦٢) ابراز الخرائط في قضايا الأراضي اذا لم تكن الأرض التي هي موضوع الدعوى مسجلة في دائرة التسجيل يجب على من يطلب تسجيل أي حق فيها أن يقدم خارطة مصدقة من دائرة الأراضي والساحة تأييداً لطلبه . وإذا كانت مسجلة ، يجوز للمحكمة أن تستغني عن ابراز خارطة وتكتفي بابراز سند التسجيل أو أية حجة أخرى تتعلق بتلك الأرض .

- المادة (٦٣) تبليغ الخارطة الى الفريق للمعارض مع مراعاة احكام المادة السابقة من هذا القانون إذا ابرزت في القضايا القائمة أمام المحكمة خارطة مصدقة حسب الأصول لاثبات الادعاء ينبغي تبليغ نسخة منها الى الفريق المعارض في تسجيل الأرض المينة حدودها في الخارطة سواء اكانت المعارضة واقعة على تسجيل كل الأرض أو قسم منها وللمحكمة حينئذ فصل بدعاء التسجيل أن يقرر ما تراه مناسباً من جهة تكاليف اعداد الخارطة والمصادقة عليها وتبليغها .

- المادة (٦٤) يجوز للمحكمة في جميع القضايا ان تقرر وجوب تقديم لائحة أخرى اوفى وأفضل في بسط الادعاء او الدفاع او تقديم تفاصيل اوفى وأفضل بقصد توضيح أية مسألة واردة في اللائحة .
- المادة (٦٥) على المدعي او المدعى عليه أن يذكر في لائحته جميع النقاط التي يبين منها أن الدعوى او الدعاوى

أسباب الدفاع
والرد في اللوائح

المتقابلة غير مقبولة وسائر اسباب الدفاع او الرد التي ان لم تذكر في اللائحة على هذه الصورة يحتمل ان يفاجأ الخصم بها او ان تولد منها مسائل تتعلق بأمر واقعية غير واردة في اللوائح السابقة وذلك كالاختيال ومرور الزمن والبراء وقضاء الدين او تنفيذ التمهيد او الوقائع التي تثبت مخالفة القانون .

المادة (٦٦) ذكر اسباب جديدة وتاويل واقعية لا تتفق مع ما أورده الفريق الذي قدمها في لائحته السابقة الا ما كانت من قبيل التعديل .

المادة (٦٧) الانكار الجمل لا يكفي ان ينكر المدعي عليه في لائحة دفاعه جهات الدعوى او ان ينكر للمدعي في رده جهات الادعاء المقابل انكاراً مجمل بل على كل فريق ان يتناول بالبحث على حدة كل ادعاء بأمر واقعي يدعيه الخصم ولا يسلم هو بصدقه .

المادة (٦٨) الاستشهاد بمحتويات مستند إذا كانت محتويات مستند ما من الأدلة الجوهرية ينبغي ادراج نصوص ذلك للمستند او الاقسام الجوهرية منها في اللائحة المختصة او إلحاقها بها .

المادة (٦٩) تعديل اللوائح يجوز للمحكمة في كل دور من أدوار الاجراءات أن تسمح لأي فريق بأن يعدل في لائحته على أساس الشروط التي تتوفر فيها العدالة وتجري كافة هذه التعديلات بمقدار ما تتطلبه الضرورة لقرار المسائل الحقيقية المتنازع عليها .

المادة (٧٠) تقديم التعديلات وتبليغها اذا سمحت المحكمة باجراء تعديل في لائحة ما ولم تحدد مدة لتقديم اللائحة المعدلة يجب ان تقدم هذه اللائحة خلال خمسة عشر يوماً مرفقة بالنسخة أو النسخ اللازمة للتبليغ . وإذا لم تقدم خلال هذه المدة فلا يسمح بالتعديل بعد ذلك ما لم تعدد المحكمة ذلك الأجل .

المادة (٧١) الرد على اللائحة المعدلة اذا عدل فريق لائحته وفق هذا القانون فالفريق الآخر أن يرد على هذه اللائحة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها أو استلامه اللائحة المعدلة إلا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك ، وإذا لم يقدم لائحة معدلة أثناء المدة المشار اليها يعتبر انه استند الى لائحته الأساسية في الرد على ذلك التعديل .

الفصل التاسع

في التخلف عن تقديم الدفاع

المادة (٧٢) تخلف المدعي عليه عن تقديم لائحة دفاعه عليه من تقديم لائحة دفاعه خلال المدة المينة لذلك، تبين للمحكمة بناء على طلب المدعي يوماً للنظر في دعواه وفي اليوم المعين تسمع الدعوى وتصدر حكمها غيابياً وفقاً للبيانات التي يكون قد قدمها .

المادة (٧٣) تصدق المدعي عليهم وتخلف عليهم اذا كان المدعي عليهم أكثر من واحد وتخلف واحد منهم أو أكثر عن تقديم لوائح بدفاعهم خلال المدة المينة لذلك تجرى المعاملة في حق التخلفين حسبما هو مبين في المادة السابقة ثم تسير في الدعوى بحق المدعى عليه الذي قدم لائحة بدفاعه وفق الأصول .

المادة (٧٤) التخلف عن الرد على الادعاء اذا قدم المدعي عليه ادعاء متقابلاً وتخلف المدعي عن تقديم رد على الادعاء المتقابل في التاريخ المعين

هكذا من الأصل

المتقابل لذلك ، تسري على المدعي أحكام هذا الفصل التي تسري على المدعى عليه في حالة تخلفه عن تقديم لائحة دفاعه.
المادة (٧٥) بعد تقديم الدفاع أو الدافع الأخير يعين موعد لدفاع الدعوى ويبلغ قلم المحكمة هذا الموعد للفرقاء بمذكرة حضور .

الفصل العاشر

في الاجراءات المختصرة

الاجراءات المختصرة المادة (٧٦) جميع الدعاوى التي ينحصر فيها طلب المدعي في استيفاء دين أو مبلغ متفق عليه من المال مستحق على المدعى عليه ناشئ عن : -

- ١ - عقد صريح أو ضمني (كالبوليصة أو الكمبيالة أو الشيك مثلا) أو
 - ٢ - سند تمهيد أو عقد مكتوب يقضي بدفع مبلغ من المال متفق عليه ، أو
 - ٣ - كفالة ، اذا كان الادعاء على الاصيل يتحقق فقط بدين أو مبلغ من المال متفق عليه .
- يجوز اقامتها بتقديم لائحة دعوى مظهرة بعبارة (اجراءات مختصرة) يذكر فيها المدعي انه بحسب اعتقاده لا يوجد دفاع ضد الدعوى ويطلب عدم تبادل الاوراق .

تبلغ الاجراءات المختصرة المادة (٧٧) لدى تقديم لائحة الدعوى مظهرة بالوجه المبين في المادة السابقة تبلغ المحكمة المدعى عليه نسخة منها مع مذكرة حضور لدفاع الدعوى في يوم معين .

طلب الاذن لتقديم دفاع المادة (٧٨) يجوز للدعي عليه الذي تبلغ مذكرة الحضور أن يقدم للمحكمة قبل اليوم المبين لدفاع الدعوى طلبا يبين فيه ان لديه دفاعا وجيها ويطلب تأجيل يوم الجلسة لتقديم لائحة دفاعه ، فاذا قررت المحكمة إجابة هذا الطلب تبين وقتا آخر لدفاع الدعوى وتبلغ للمدعي بذلك .

الاحوال التي تحكم المحكمة فيها غيابيا المادة (٧٩) اذا لم يقدم المدعى عليه طلبا وفقا للمادة السابقة ولم يحضر للمحكمة في اليوم المبين أو اذا حضر بعد أن رفضت المحكمة طلبه تكلف المدعي إثبات دعواه ثم تسير في رؤية الدعوى حسب الأصول .

الحكم بضم من الادعاء المادة (٨٠) اذا اعترف المدعى عليه بقسم من الادعاء يحق للمدعي ان يحضر فوراً على حكم بذلك القسم وتسمع عندئذ أقوال الطرفين فيما يتعلق بالقسم الباقي .

الفصل الحادي عشر

الحجز الاحتياطي

الحجز الاحتياطي المادة (٨١) يجوز للمدعي سواء قبل إقامة الدعوى أو عند تقديمها أو أثناء رؤيتها ان يطلب الى المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والبيانات وضع الحجز الاحتياطي على ائوال المدعى عليه المتقولة وغير المتقولة وامواله الموجودة بحيازة شخص ثالث نتيجة الدعوى .

- ٢ - تقرر المحكمة الحجز بناء على استدعاء يطلب مشقوق بكفالة تضمن ما يباحق بالحجز عليه من عطل وضرب اذا ظهر ان طالب الحجز غير محقق في دعواه .
- ٣ - عندما يراد ايقاع حجز على مال ما يجب ان يكون مقدار الدين معلوما ومستحق الاداء وغير مقيّد بشرط واذا كان مقدار الدين غير معلوم تبين للمحكمة مقداره بقرارها على وجه التخمين

الأموال التي لا تحجز

المادة (٨٢)

تستثنى الأموال التالية من الحجز :-

- ١ - الالبسة الضرورية للمدين وعائلته والاسرة والقرش الضرورية لهم .
- ٢ - بيت السكن الضروري للمدين .
- ٣ - أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للمدين وعائلته .
- ٤ - الكتب والأدوات والآلات والأوعية والأمتعة اللازمة لمهنة المدين أو حرفته أو تجارته .
- ٥ - مقدار للزونة التي تكفي للمدين وعائلته مدة تسعة أشهر ومقدار البذور التي تكفي لبذر الارض التي اعتاد زراعتها إذا كان مزارعاً .
- ٦ - الحيوانات اللازمة لزراعته ومدار معيشته إذا كان مزارعاً .
- ٧ - علف للحيوانات للشتاء من الحجز يكفيها مدة تسعة أشهر .
- ٨ - اللباس الرسمي لمأموري الحكومة .
- ٩ - الاتوب والحلل والاوراق والآلات الكسبية التي تستعمل خلال اقامة الصلاة .
- ١٠ - الحصص للتحفة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت موجودة أو مقطوفة أم لم تكن .
- ١١ - الأموال والاشياء الأثرية والمختصة بالبلدية سواء اكانت متقولة أو غير متقولة .
- ١٢ - حق الطالبات بالتوضعات .
- ١٣ - النفقة .
- ١٤ - رواتب الموظفين .

مأمور الحجز ينفذ قرار الحجز

المادة (٨٣)

ينفذ مأمور الحجز الذي انتدبه المحكمة لهذا الغرض مصطحباً شاهدين لاعلاقة لهما بالطرفين ويأمر بمعاملة الحجز ، وبعد اتمامه ينظم محضرا يدون فيه الأموال والأشياء التي عليها الحجز ونوعها وقيمها ولو على التخمين والعلامات التي قام بها في سبل القاء الحجز ويوقعه هو والحاضرون ويغتمه الى المحكمة .

وضع الاموال المحجوزة لدى شخص امين

المادة (٨٤)

يجوز للمحكمة ان تضع الاشياء والاموال المنقولة تحت يد شخص امين للمحافظة عليها وادارتها حتى نتيجة المحاكمة .

واجبات الشخص التائب

المادة (٨٥)

اذا كان للمدين في يد شخص ثالث نقود او اموال او اشياء اخرى وطلب حجزها يبلغ الشخص الثالث قرار الحجز مع اخطاره بان لا يسلم للمدين شيئا من هذه النقود او الاموال او الاشياء ، ويترتب عليه عند تسليمه ورقة الحجز هذه ان يقدم للمحكمة بيانا خلال ثمانية ايام يذكر فيه النقود او الاموال او الاشياء الاخرى التي عنده للمدين ويوضح جنسها ونوعها وعددها ما امكن وان يسلمها الى المحكمة او اي شخص تأمره بتسليمها اليه .

اقامة الدعوى على الشخص الثالث

المادة (٨٦)

اذا ادعى الشخص الثالث بانه لا نقود ولا مال عنده او لم يجب بشيء فله ان الحق في اقامة الدعوى عليه في المحكمة ذات الاختصاص وثابت دعواه والزامه بالنقود والاموال المذكورة .

مسؤولية الشخص الثالث

المادة (٨٧)

اذا سلم الشخص الثالث الى المدين او اي شخص اخر شيئا من النقود او الاموال التي بلغ ورقة الحجز بها يضمن ما سلمه على ان يكون له الحق في الرجوع على المستلم منه .

هذا من الأصول

- قبليغ الدائن
بيان الشخص
الثالث
- المادة (٨٨) X
يلغ الدائن صورة مصدقة عن البيان الذي يقدمه الشخص الثالث سواء اكان هذا البيان يتضمن الاعتراف بوجود مال عنده المدين ام لا ، ولا حاجة لدعوته لحضور المحكمة الاصلية بين المدعي والمدعى عليه اذا كان بيانه يتضمن الاعتراف الا اذا رأت المحكمة لزوم حضوره وقوت دعوته .
- المادة (٨٩) X
اذا نفي الشخص الثالث ان يكون عنده المدعي عليه مال ورفض المحجز كله او بعضه بداعي انه سلم تلك الاموال للمدعي عليه وقضى له الدين قبل المحجز يتوجب عليه عندئذ ان يسلم الى المحكمة على سبيل الامانة ما في يده من اوراق او مستندات تثبت صحة هذا النفي مع اللاتعة التي ينظمها بهذا الخصوص ويقدمها للمحكمة .
- المادة (٩٠) X
اذا اثبت المدعي دعواه الاصلية تقرر المحكمة مع الحكم بالدعوى الاصلية بتثبيت المحجز ، واذا ادعى الشخص الثالث ان له في ذمة المحجز عليه مطالبا واثبت ذلك فيحكم له به مع الدعوى الاصلية .
- المادة (٩١)
المحجز على الاوال غير المقولة عبارة عن وضع اشارة المحجز على قيدتها في دفاتر التسجيل وعلى ذلك يجب تبليغ نسخة من قرار المحجز لدائرة تسجيل الاراضي لوضع هذه الاشارة على القيد المذكور وبوجوب منع مالك الاوال غير المقولة المحجز عليها من بيعها والتصرف فيها ولا يرفع هذا المحجز الا بقرار من المحكمة .
- المادة (٩٢)
اذا وقع المحجز قبل اقامة الدعوى يتوجب على طالب المحجز ان يقدم دعواه لاجل اثبات حقه خلال ثمانية ايام من تاريخ قرار المحجز ويجري تبليغ اللوائح ومذكرات الحضور للطرفين والشخص الثالث وفق احكام هذا القانون واذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح المحجز لاغيا .
- المادة (٩٣)
١ - اذا تقرر المحجز على مال وطلب تعيين قيم عليه يجوز للمحكمة اذا رأت ان ذلك الطلب ملائم وعادل ان تقرر :
أ - تعيين قيم على ذلك المال سواء اكان الطلب قدم قبل صدور القرار ام بعده .
ب - رفع يد اي شخص عن التصرف بالمال او اخذه من عهده .
ج - تسليم المال للوكيل او وضعه في عهده او تحت ادارته .
د - تحويل التيم بممارسة جميع او بعض الصلاحيات التي يحق لصاحب المال ممارستها بنفسه حسبما تستصوبه المحكمة .
- ٢ - يتوجب على المحكمة قبل ان تصدر قرارها بتعيين قيم ان تأخذ بعين الاعتبار قيمة المال المطلوب تعيين قيم عليه ومقدار الدين الذي يدعيه صاحب الطلب والنقبات المحتملة اتفاقها بسبب تعيينه .
- المادة (٩٤)
تحدد المحكمة المبالغ الواجب دفعه للقيم ككافاة على خدماته وكيفية دفعه والشخص المكلف بدفعه .
- المادة (٩٥)
يتوجب على القيم ان يعطي التأمين الكافي الذي تستصوبه المحكمة بتعمده بوجبه :
١ - لتقديم الحساب عن كل ما يقبضه في الواحيد والكيفية التي يأمر بها المحكمة .
٢ - ان يدفع المبالغ المتحصلة حسب تأمر المحكمة .

- ٣ - ان يكون مسؤولا عن اية خسارة تلحق بالاموال بسبب تقصيره المتعمد او الإهمال الشديد .
- المادة (٩٦)
١ - تخلف القيم عن تقديم حساباته في الميعاد وبالكيفية التي امرت بها المحكمة او
٢ - تخلف عن دفع المبلغ المستحق عليه وفقاً لما تأمر به المحكمة ، او
٣ - اوقع خسارة بالاموال بسبب تقصيره المتعمد او الإهمال الشديد
يجوز للمحكمة ان تأمر بالقاء المحجز على امواله ويبيعها وان يسدو من ثمنها ما يثبت استحقاقه عليه وما تتلافى به الخسارة التي سببها وان يدفع له ما يبقى بعد ذلك .
- المادة (٩٧)
منع احد الفرقاء من مغادرة البلاد
اذا قدمت لائحة دعوى واقتضت المحكمة بناء على ما قدم لها من بيانات بان المدعي عليه او المدعي الذي اقيمت ضده دعوى متعاقبة :
١ - على وشك براح الملكية الاردنية الهاشمية ، و
٢ - قد تصرف بجميع امواله او هربا الى خارج حدود المملكة الاردنية الهاشمية .
وذلك رغبة منه في تأخير دعوى الخصم او عرقلة تنفيذ اي قرار يصدر في حقه .
يجوز للمحكمة ان تصدر بحقه مذكرة احضار من اجل جلبه في الحال امامها لبيان السبب الذي يحول دون تكافئه ان يقدم كفالة على دفع ما قد يحكم به عليه واذا تخلف عن بيان السبب او تقديم هذه الكفالة يجوز لها ان تقرر منعه من مغادرة البلاد لتسوية الدعوى .
- الفصل الثاني عشر
ايراز المستندات والاطلاع عليها
- المادة (٩٨)
يحق للمحكمة ان تأمر اي فريق ان يبرز ما في حوزته او تحت تصرفه من المستندات المتعلقة بآية مسألة هي موضوع البحث في الدعوى ولها ان تصرف بهذه المستندات لدى ايرازها بالصورة التي تراها عادلة .
- المادة (٩٩)
يحق لكل فريق في الدعوى ان يطلب الى المحكمة ان تبليغ اشعاراً لاي فريق آخر تكانه فيه ايراز اي مستند اشار اليه في لائحته ولم يقدم نسخة منه ليطلع عليه وان يسمح له اخذ صورة عنه ، وكل فريق لا يمثل هذا الاشعار لا يحق له فيما بعد ان يبرز ذلك المستند كينة له في تلك الدعوى الا اذا اقنع المحكمة بوجود سبب او عذر كاف لعدم امتثاله للاشعار .
- المادة (١٠٠)
على الفريق الذي بلغ اليه هذا الاشعار ان يعطي الفريق الذي بلغه اياه خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه اشعاراً جوازيماً يعين فيه موعداً لا يتجاوز سبعة ايام من تاريخ تبليغ اشعاره اليه يتيح له فيه الاطلاع على المستندات او على ما لا يعترض على ايرازه منها في مكتب محامي او في اي مكان آخر ، واذا كانت هذه المستندات دفاتر مصرف او دفاتر حسابات اخرى او دفاتر تستعمل في اية حرفة او تجارة يجب ان يتضمن الاشعار اشارة الى ان في الامكان الاطلاع عليها في المكان المعهولة فيه عادة وان يبين المستندات التي يعترض على ايرازها والاسباب التي يستند اليها في ذلك .
ليس في هذه المادة ما يعتبر انه يمنع اي شخص طلب اليه ان يبيع الاطلاع على دفاتر مصرف من

هكذا من الاصل

تزويد الشخص الذي بلغه الاشعار صورا عن قيود تلك الدفاتر مصدقة من مدير ذلك المصرف او مدير الفرع المعنونة فيه تلك الدفاتر بدلا من السماح له بالاطلاع على الدفاتر نفسها .

المادة (١٠١)
اصدار قرار
بالاطلاع

إذا اغفل الفريق الذي بلغه اشعار بمقتضى المادة (٩٩) من هذا القانون العمل بمقتضاه يجوز للمحكمة بناء على طلب الفريق الراغب في الاطلاع على المستندات ان تصدر قرارا بوجوب الاطلاع عليها في المكان وبالصورة التي تستوجبها ولها ان تمتنع عن اصدار مثل هذا القرار اذا رأت ان صدوره غير ضروري للفصل في الدعوى او للاقتصاد في المصاريف .

المادة (١٠٢)
الاطلاع على
مستندات لم
تذكر
في اللوائح

إذا طلب احد الفريقين الاطلاع على مستندات موجودة في حيازة الفريق الآخر او عهده ولم يشر اليها في لائحته يترتب على الطالب ان يبين هذه المستندات التي يحق له الاطلاع عليها والمحكمة ان تمتنع عن اصدار قرار بالاطلاع على هذه المستندات اذا رأت ان اصداره غير ضروري للفصل في الدعوى او للاقتصاد في المصاريف .

المادة (١٠٣)
النسخ المصدقة

إذا قدم طلب للاطلاع على دفاتر مصرف او دفاتر تجارية يجوز للمحكمة بدلا من اصدار امر بالاطلاع على الدفاتر الاصلية ان تأمر بتقديم نسخة من اي قيد من القيد المطبقة فيها مصدقة من مدير المصرف او الشخص المسؤول عنها ويقتضى ان يذكر ما اذا كان فيها محو او تحشية بين السطور او تغيير . ويشترط في ذلك انه بالرغم من تقديم هذه النسخة يجوز للمحكمة بالاطلاع على الدفاتر الذي نقلت عنه النسخة .

المادة (١٠٤)
الادعاء بمحاصرة
المستندات

إذا قدم طلب لاصدار قرار بالاطلاع على مستندات وادي بالمحاصرة فيما يتعلق بمسند من تلك المستندات فيحق للمحكمة فحص المسند المذكور للتثبت من صحة الادعاء بالمحاصرة ، وليس في هذه المادة ما ينتقص من اي حق من الحقوق المقررة للمحكمة في رفض ابراز اي مستند يطلب منها ابرازه .

المادة (١٠٥)
عدم الامتثال
للامر الصادر
بإبراز مستندات

إذا تخلف اي فريق عن الامتثال للامر الصادر بوجوب الاجابة على ابراز مستند او اية اية الاطلاع عليه وكان ذلك الفريق هو المدعي فانه بعبء هذا يعرض دعواه للاسقاط على اساس وجود نقص في تعقيبها ، وإذا كان ذلك الفريق هو المدعى عليه فانه يعرض دفاعه للشطب ان كان قد قدم دفاعا وتصدر المحكمة قرارها بالاسقاط او الشطب بناء على طلب الفريق الذي طلب الاطلاع على ذلك المستند .

المادة (١٠٦)
إبراز المستندات
في الدعوى العامة
على الحكومة

ليس في هذا الفصل ما يوجب على النائب العام او على اي موظف اخر من موظفي الحكومة ابراز اية مستندات في اية دعوى تقام على الحكومة او على دائرة من دوائرها او على موظف من موظفيها بشأن عمل قام به بصفته الرسمية غير انه يجوز للمحكمة - مع مراعاة احكام هذه المادة - ان تأمر اي موظف من موظفي الحكومة بان ينظم ويسلم للفريق الاخر قائمة بالمستندات المتعلقة بالمسائل المبسوط عنها والموجودة لدى اية دائرة من دوائر الحكومة او التي كانت موجودة في حيازة او عهده او تحت تصرف المدعى أو الزمها ، الا انها كانت من المستندات التي ابراز بشأنها رئيس الوزراء شهادة موقعة بامضائه تشير الى ان اقسامها يتفق والمصاحبة العامة .

الفصل الثالث عشر في استدعاء الشهود

استدعاء الشهود
لاداء الشهادة
وابراز مستند

المادة (١٠٧)
مع مراعاة احكام قانون البينات يجوز للفرقاء في اي وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلبوا الى المحكمة اصدار مذكرات حضور الى الاشخاص الذين يطلبون حضورهم لاداء الشهادة او لابراز مستندات .

نقطة الشهود

المادة (١٠٨)
إذا حضر شخص ما الى المحكمة اجابة لطلب فريق من الفرقاء من اجل اداء الشهادة يجوز للمحكمة سواء أ أدى ذلك الشخص شهادة ام لا ، ان تأمر بدفع نفقات سفر اليه مع نفقات اخرى بمعدل لا يزيد على المعدل المبين في الذيل الملحق بهذا القانون ، مع ملاحظة الصنف الذي تقرر المحكمة انتباه اليه .

دفع مصاريف
الشهود الى
المحكمة عند
طلب اصدار
مذكرات حضور

المادة (١٠٩)
على الفريق الذي يطلب اصدار مذكرة حضور الى شاهد ما ان يدفع الى المحكمة قبل اصدار مذكرة الحضور وخلال المدة التي تعينها ، المبلغ الذي تراه كافيا لتسديد مصاريف السفر وغيرها من النفقات التي يتحملها الشاهد في ذهابه وايابه .

اذا كان المبلغ
الدفع غير كاف

المادة (١١٠)
١ - إذا ظهر للمحكمة ان المبلغ المدفوع لا يكفي لتسديد نفقات الشاهد والتويض عليه ، يجوز لها ان تقرر دفع اي مبلغ اخر يكفي لهذا الغرض وينفذ هذا القرار عن طريق دائرة الاجراء اذا لم يدفع المبلغ في الحال .

٢ - إذا استلزم الامر استبقاء الشاهد اكثر من يوم واحد ، يجوز للمحكمة ان تأمر الفريق الذي صدرت مذكرة الحضور اجابة لطلبه ان يدفع اليها بالاضافة الى ما دفع سابقا مبلغا اخر يكفي لتسديد نفقات ذلك الشاهد عن المدة التي استبقى فيها .

ذكر موعد
الحضور
والغاية منه

المادة (١١١)
يجب ان يعين في مذكرة الحضور الزمان والمكان اللذان ينبغي حضور الشاهد فيهما وان يبين فيها ما اذا كان مطلوباً لاداء شهادة ام لا ابراز مستند ام لا لغيره ، وان تذكر فيها بالتفصيل اوصاف المستند المطلوب ابرازه .

تبليغ مذكرة
الحضور

المادة (١١٢)
تبليغ مذكرات الحضور التي تصدر بمقتضى هذا الفصل وفقا للارادة المتبعة في تبليغ مذكرات الحضور للفرقاء بقدر ما يمكن ذلك .

تعميم من يصف
عن الحضور

المادة (١١٣)
١ - يجب على كل من يبلغ مذكرة حضور لاداء شهادة او ابراز مستند ان يحضر الى المحكمة في الزمان والمكان المعينين لذلك في المذكرة ، واذا تخلف عن الحضور وكان في اعتقاده للمحكمة ان اداء الشهادة او ابراز المستند هو امر جوهري في الدعوى وانه لم تكن لذلك الشاهد معذرة مشروعة في تخلفه او انه تجنب التبليغ عمدا ، يجوز لها ان تصدر مذكرة احضار بحقته تتضمن تفويض الشرطة اخلاء سبيله بكفالة .

٢ - إذا حضر الشاهد ولم تمتنع المحكمة بمذمرته يجوز لها ان تفرض عليه غرامة لا تزيد على خمسة

هكذا من الأصل

دنانير، وإذا تخلف عن دفع هذه الغرامة يجوز لها أن تقرر حبسه لمدة لا تزيد على اسبوع، ويكون قرارها قطعيًا.

مق. يجوز
لشاهد الانصراف

المادة (١١٤) - للشاهد أن ينصرف بعد أداء شهادته إلا إذا امرته المحكمة بالبقاء وإذا انصرف خلافاً لمر المحكمة دون أن يكون له عذر مشروع تطبق عليه أحكام المادة السابقة.

المادة (١١٥) - إذا حضر الشاهد يوم المحاكمة ولم يتمكن بسبب غياب الفريق الذي طلب دعوته من إداء الشهادة أو إيراد المستند وفقاً لما كلف به في مذكرة الإحضار تخلي المحكمة سبيله وتبلغه اليوم الذي عين للمحاكمة.

صلاحيه
استجواب الشاهد
على القرار

المادة (١١٦)

١ - إذا كان الشاهد على وشك مفارقة للمحاكمة الأردنية الهاشمية أو تقدم بسبب آخر اقتضت معه المحكمة بوجوب أخذ شهادته على الفور يجوز لها بناء على طلب أحد الفرقاء أو بناء على طلب الشاهد نفسه أن تأخذ شهادته.

٢ - يبلغ الفرقاء بإشعار بالوقت المعلن لاستجواب هذا الشاهد قبل المصاد للذكر بحدود ترضى المحكمة أنها تفي بالتعرض.

٣ - تؤخذ شهادة هذا الشاهد بالطريقة التي تؤخذ بها الشهادة في المحاكمة المدنية وتتل عند استماع الدعوى وتتر لجميع الدلائل التي أخذت في محاكمة مدنية.

٤ - إذا وجه اعتراض على سؤال من الأسئلة يدون في الضبط السؤال والاعتراض وكل حجة يدلي بها لتأييده أو دحضه وجواب تلك الحجة، أما كون الجواب مقبولاً أو غير مقبول فيعود أمر البت فيه إلى المحكمة حين استماع الدعوى.

الفصل الرابع عشر
رد القضاء

أسباب رد
القاضي

المادة (١١٧)

يترتب على القاضي أن يتمتع عن حضور جلسات الدعوى والحكم بها ولو لم يطلب أحد الفرقاء رده وذلك في الأحوال الآتية :-

١ - أن يكون له منفعة مالية تتعلق رأساً بنفس الدعوى أو بسببها.

٢ - أن يكون من أصول أو فروع أحد الخصمين أو بينه وبين أحدهما قرابة أو مصاهرة من الدرجة الثانية أو الثالثة.

٣ - أن يكون بينه وبين أحد الخصمين عداوة.

٤ - أن يكون بينه وبين أحد الخصمين دعوى جار النظر فيها والدعوى للطالب رده فيها قائمة.

٥ - إذا سبق أن أبدى رأيه في الدعوى بصفتها قاضياً أو ممثلاً للنيابة أو محكماً أو وكلاً.

المادة (١١٨)

عند حدوث أحد الأسباب الخمسة المذكورة في المادة السابقة يترتب على القاضي أن يحضر قضاة الجلسة أو رئيس المحكمة لمالك السبب ويهد تدوينه في محضر خاص يحفظ في المحكمة بمنزل النظر في الدعوى.

إبلاغ القاضي
رئيس المحكمة
باعتزاله النظر
في الدعوى

طلب رد
القاضي

المادة (١١٩)

يطلب رد القاضي باستدعاء يقدم إلى رئيس محكمة البداية إذا كان للطالب رده قاضي صلح أو أحد قضاة المحكمة البداية، أو إلى رئيس محكمة الاستئناف إذا كان قاضي الاستئناف أو رئيس محكمة بداية، أو إلى رئيس محكمة التمييز إذا كان قاضياً فيها أو رئيساً لمحكمة الاستئناف، ولا يقبل طلب الرد ما لم يقدم في أول جلسة تعينها المحكمة للنظر في الدعوى ويحضرها للخصمان إلا أن يثبت طلب الرد أنه لم يعلم بسببه إلا بعد تلك الجلسة.

المادة (١٢٠)

يجب أن يشتمل استدعاء طلب الرد على أسبابه ووسائل إثباته وأن يرفق به وسائل الإثبات من أوراق مؤيدته ووصول يثبت أن طالبه أودع المحكمة عشرة دنانير إذا كان للطالب رده قاضي صلح أو محكمة بداية وعشرين ديناراً إذا كان قاضي استئناف، وثلاثين ديناراً إذا كان قاضي تمييز.

المادة (١٢١)

يقع الرئيس القاضي المطالب رده على الاستدعاء وبعد ورود الجواب منه تقرر المحكمة بدون حضور الفرقاء والقاضي المطالب رده ما تراه بشأن هذا الجواب.

المادة (١٢٢)

إذا ظهر للمحكمة الرفيع بها طلب الرد أن الأسباب التي بينها طالبه تصلح قانوناً للرد ولم يجب عليها القاضي المطالب رده في المصاد الذي عينه له تعين يوماً للنظر في الطلب للذكر بحضور الطرفين دون اشتراك القاضي المطالب رده، وتفضل فيه وفق الأصول فإذا ثبت للمحكمة وجود سبب من أسباب الرد تقرر نتيجة اتخاذها عن النظر في الدعوى وإلا فقرر رد الطلب ومصادرة مبلغ التأمين واشتراك القاضي الذي طلب رده في المحاكمة والحكم.

المادة (١٢٣)

إذا قررت المحكمة رفض طلب الرد، يجوز لطالبه أن يستأنف هذا القرار ويمر به مع الخصم الذي يصدر في نهاية الدعوى.

استئناف قرار
الرد وتميزه مع
الحكم في
أصل الدعوى

الفصل الخامس عشر

في تأجيل المحاكمة وإسقاط الدعوى

المادة (١٢٤)

١ - يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة من وقت إلى آخر كما يجوز لها أن تقرر رؤيتها في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها إذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالة، ويجب عليها في هذه الحالة أن تدون الأسباب التي ارتأتها لتقرر هذا الأمر.

٢ - إذا لم تكن المحاكمة قد أجلت لوقت غير معين يترتب على المحكمة أن تعين يوماً لاستئناف المحاكمة في الدعوى.

٣ - إذا أجلت المحاكمة إلى وقت غير معين يجوز لأي فريق من الفريقين أن يطلب إعادة قيد الدعوى في قائمة الدعاوى المعلقة.

المادة (١٢٥)

إذا أجلت الدعوى لوقت غير معين ولم يقدم أي من الفرقاء خلال ستة أشهر من تاريخ التأجيل طلباً لتأجيلها يجوز للمحكمة أن تبلغهم بإعشار تكلفتهم في بيان الأسباب التي تحول دون إسقاط الدعوى وإذا لم يبين سبب تقتنع به المحكمة تصدر قرارها بإسقاطها.

طلب إعادة قيد
الدعوى للمؤجلة
لوقت غير معين

هكذا من الأصول

عدم مواصلة
الادعاء أو
الادعاء المتقابل

(المادة ١٢٦)
يجوز للمدعي أو المدعى عليه في الدعوى المتقابلة أن يطلب في أي وقت إسقاط دعواه بحق المدعى عليهم جميعهم أو بعضهم أو أن يسحب أي قسم مما يدعيه من أسباب الدعوى ، على أن يكون له الحق في تجديد دعواه .

القصل السادس عشر

في استماع الدعوى والشهود

علنية المحاكمة (المادة ١٢٧)
تجرى المرافعات لدى المحكمة بصورة علنية إلا إذا قررت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الفرقاء إجرائها سراً مراعاة للأدب أو دفناً لمحدود .

استخدام مترجم (المادة ١٢٨)
للمحكمة أن تسمع أقوال الفرقاء والشهود الذين يجاهلون الدرية بواسطة مترجم بعد حلفه الجين .

التخلف عن
حضور المحاكمة (المادة ١٢٩)
في اليوم المعين لاستماع الدعوى ، إذا كان موعد المحاكمة قد بلغ حسب الأصول ، و
١ - لم يحضر أحد من الفرقاء يجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى أو تسقطها مع مراعاة أحكام هذا القانون ، أو
٢ - حضر المدعي ولم يحضر المدعى عليه ، فالمدعي أن يثبت دعواه ومن ثم يحكم له وفقاً للبيانات التي يكون قد قدمها ، أو
٣ - حضر المدعى عليه ولم يحضر المدعي ، يجوز للمدعى عليه إذا لم تكن له دعوى متقابلة أن يحصل على قرار بإسقاط دعوى المدعي ، أما إذا كانت له دعوى متقابلة ، يجوز أن يثبت دعواه ومن ثم يحكم له وفقاً للبيانات التي يكون قد قدمها .

حق البدء
في الدعوى (المادة ١٣٠)
للمدعي حق البدء في الدعوى إلا إذا سلم المدعى عليه بالأمر للهيئة في لائحة المدعي وادعى أن هنالك أسباباً قانونية أو وقائع إضافية تدفع دعوى المدعي فيكون عندئذ حق البدء في الدعوى للمدعى عليه .

سرد الدعوى
وأبرز البينة (المادة ١٣١)
١ - للفريق الذي يملك حق البدء في الدعوى أن يسرد دعواه وأن يقدم بينة لاثباتها .
٢ - للفريق الآخر بعدئذ أن يسرد دفاعه وأن يقدم بينة لاثباته .
٣ - للفريق الذي بدأ في الدعوى أن يورد بينته بدحض بينة الخصم ثم يسرد الفريق الآخر أقواله ودفاعه الأخير ، ويبدأ بدلي الذي بدأ في الدعوى بمرافعته الأخيرة .

عين الشاهد (المادة ١٣٢)
يستمع الشاهد بعد حلف الجين دون حضور الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

عدم جواز
الاستئانة
بمفكرات (المادة ١٣٣)
تؤدي الشهادة شفاهاً ولا يجوز الاستئانة بمفكرات مكتوبة إلا إذا كان موضوع
استجواب (المادة ١٣٤)
للفريق الذي استدعى شاهداً أن يستجوبه ، ثم يجوز للفرقاء الآخرين حينئذ أن يناقشوه ويبدلوا حججهم
ومناقشته ثم
للفريق الذي استدعاه أن يستجوبه ثانية في النقاط النافذة عن مناقشة الخصم له ، ويشترط في ذلك أن لا يخرج الاستجواب والنقطة عن موضوع الدعوى .

كيفية ضبط
الشهادة (المادة ١٣٥)
على كاتب المحكمة أن يدون في الضبط أقوال الفرقاء وشهادة كل شاهد حسب روايته وبقائه مع قضاة المحكمة في نهاية كل جلسة .

جواز تسجيل
أي سؤال أو
جواب معين (المادة ١٣٦)
على رئيس المحكمة بناء على طلب أي فريق أن يأمر بتسجيل أي سؤال وجواب معين إذا ظهر أن هناك شيئاً يستوجب ذلك .

الأسئلة
للمقرض عليها (المادة ١٣٧)
إذا أبدى أي اعتراض على سؤال ما التي على شاهد فعلى المقرض أن يبين سبب اعتراضه ، ومن ثم يرد الفريق الذي التقى السؤال على الاعتراض وعلى المحكمة أن تقرر بعدئذ إذا كان من الجائز توجيه السؤال أم لا ، ويترتب عليها أن تسجل في الضبط السؤال والنقطة التي دارت حوله والقرار الذي أصدرته في صدره إذا طلب إليها أي فريق ذلك .

إثام الشخص
بتأدية الشهادة (المادة ١٣٨)
إذا طلب أحد الفرقاء دعوة شخص للشهادة وظهر أنه حاضراً في المحكمة جاز لها أن تكلف أداء الشهادة أو إبراز أي مستند يكون عندئذ في حيازته أو تحت تصرفه .

للمحكمة أن
تتبع الشاهد (المادة ١٣٩)
للمحكمة في أي دور من ادوار الدعوى أن تاتي على الشاهد مرات ملاحقاً من الأسئلة وعلى رئيس الجلسة بعد انتهاء الشاهد من شهادته أن يسأل القضاة عما إذا كانوا يريدون توجيه أسئلة له ، وللمحكمة في أي وقت أن تستدعي أي شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه مرة ثانية .

تدوين ما يطلبه
أو يرضه أي
فريق (المادة ١٤٠)
يترتب على رئيس الجلسة أن يأمر بتدوين كل ما يطلبه أو يرضه أي فريق من الفرقاء أثناء استماع الدعوى وخلال الاجراءات للتخفة فيها .

حلف الجين
من قبل رجال
الدين (المادة ١٤١)
إذا كلف أحد رجال الدين بتأدية الشهادة في دعوى وطلب أن يحلف بين يدي أسقفه أو رئيسه الديني فليس عليه أن يوجه في الحال إلى أسقفه أو رئيسه الديني أو يؤدي الجين أمامه مقتضاً أنه سيجيب بالصدق على جميع ما يلقى عليه من الأسئلة التي يجزها للمحكمة ، ثم يعود بشهادة من ذلك الرجوع الذي أدى الجين أمامه تضرعاً بأنه حلف الجين للطولية ومن ثم تسمع شهادته .

أصل الملفات
الدينية (المادة ١٤٢)
إذا كان من الضروري بجمع شهادة رئيس العلم أو أي رئيس روحي أعلى لأية طائفة من الطوائف الأخرى تأخذ للمحكمة شهادة حضور الطرفين في محل أقاليمه أو في غرفة القضاة ، أو تتيب أحد قضاتها لأخذ شهادته على الوجه المذكور ، ثم تنقضي هذه الشهادة أثناء النظر في الدعوى .

القصل السابع عشر

الشخص الثالث
المدعى عليه (المادة ١٤٣)
١ - إذا ادعى المدعى عليه أن له حقاً في الرجوع ببلع من المال على شخص ليس فرساً في الدعوى (ويسمى

هكذا من الأصول

فما بعد بالشخص الثالث) يجوز له ان يقدم طلباً الى المحكمة يسبب فيه ماهية الادعاء واسبابه ويطلب ادخال ذلك الشخص فريقاً في الدعوى .

٢ - تنظر المحكمة في هذا الطلب بحضور المدعي دون حضور الشخص الثالث ، فاذا قررت ادخال ذلك الشخص كفريق في الدعوى تبينه صورة عن الطلب مع مذكرة الحضور وفق الأصول .

تخلف الشخص

المادة (١٤٤)

على الشخص الثالث الذي بلغ اليه الطلب ومذكرة الحضور ان يقدم لأخذه دفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الطلب ، وإذا تخلف عن تقديمها تسرى عليه الاحكام القانونية المتعلقة بتخلف الدعي عليه وعن الحضور

الثالث عن

عدم لائمه بدائه

وعن الحضور

الدعوى المتعلقة

بالشخص الثالث

المادة (١٤٥)

إذا أمكن رؤية الدعوى المتعلقة بالشخص الثالث والحكم بها مع الدعوى الأصلية تفصل الأنتان معاً ، وإذا لم يمكن تفرق احدهما عن الأخرى وتفصل الدعوى الأصلية أولاً ومن ثم دعوى الشخص الثالث ويعطى في كل منها حكم على حده .

طالب ذي

العلاقة ادخاله

كشخص ثالث

المادة (١٤٦)

يجوز لمن له علاقة في الدعوى القائمة بين طرفين وتأثر من نتيجة الحكم فيها ان يطلب ادخاله في الدعوى بصفته شخصاً ثالثاً ، فاذا اقتضت المحكمة من تأثره بما ذكر تقرر قبوله .

الفصل الثامن عشر
التثبت من صحة السندات

انكار الحطو الختم

والادعاء بالتزوير

المادة (١٤٧)

انكار الحطو او الامضاء او الختم انما يرد على الوثائق والمستندات غير الرسمية ، اما ادعاء التزوير فيرد على جميع الوثائق والمستندات الرسمية وغير الرسمية .

تقرير اجراء

التحقيق

المادة (١٤٨)

إذا انكر أحد الطرفين او ورثته ما نسب اليه من خط وامضاء وختم او بصمة اسبغ على سند عادي او أصر هو او ورثته على السكوت عند السؤال منها او قال الوردة لا نعلم ان كان ذلك الخط او الامضاء او التوقيع او البصمة للمورث ام لا وكان السند او الوثيقة ذا اثر في حسم النزاع فيترتب على المحكمة بناء على طلب مبرز السند او الوثيقة أن تقرر اجراء التحقيق بالمضاهاة والاستنساب وسماع الشهود وحسبها تكون الحالة .

تنظيم ضبط

محالة المستند

المادة (١٤٩)

تنظم المحكمة ضبطاً تبين فيه حالة الوثيقة وأوصافها بياناً واقعياً يوقد قضاء الجلسة مع الكاتب كما توقع الوثيقة نفسها من رئيس الجلسة وكاتبها .

انتخاب الخبراء

المادة (١٥٠)

١ - تنتدب المحكمة أحد قضاتها للاعراف على مهامة التحقيق والاستنساب وسماع الشهود وإذا اقتضت الحالة .
٢ - تطلب للمحكمة الى الفريقين انتخاب خبير او أكثر للقيام بالمهمة المبينة في الفقرة السابقة وإذا لم يتفقا تولت هي بنفسها أمر الانتخاب والخبراء الذين تنتخبهم المحكمة من تلقاء نفسها تجري عليهم الاحكام المتعلقة برد القضاء .

٣ - تعين المحكمة موقداً للتحقيق فيها ذكر او ترك القاضي المنتدب امر تعيين هذا الموعد .
٤ - تأمر المحكمة بتسليم الوثيقة او المستند المتضمن تحقيقه الى قلم المحكمة بعد ان تكون قد كانت بما يجوز وفق المادة السابقة .

الاوراق الصالحة

المادة (١٥١)

يجتمع الخبراء في الزمان والمكان الذين عينتها المحكمة او القاضي المنتدب وبعد ان يجافروا اليدين بان يؤدوا عملهم بالصدق والامانة يباشرون العمل تحت اشرافه وبحضور المدعي والمدعى عليه على الوجه الآتي :-

١ - اذا اتفق الطرفان على الاوراق التي ستعتمد اساساً لمقياسا للتحقيق والمضاهاة عمل بانفاقها ، والا فتعتبر الاوراق التالية اساساً لما ذكر .

أ - الاوراق الرسمية التي كتبها المتكر او وقعها بامضاءه او ختمها بختمه او بصمها باصبعه بحضور الموظف المختص او بحضور المحكمة فيدخل فيها الاسناد الرسمية التي نظمها الكاتب العدل ومحاضر المحاكم والحجج الشرعية وسجلات التسجيل في دوائر تسجيل الاراضي .

ب - التي كتبها او وقع عليها او ختمها او وضع بصمة اصبعه عليها خارج الدوائر الحكومية واعترف بهذا الخط او التوقيع او الختم او البصمة امام احدى المحاكم او كاتب العدل او الدائرة الحكومية المختصة .

ج - الاوراق الرسمية التي كتبها او امضاها وهو يشغل وظيفة من وظائف الدولة .
د - السندات العرفية والوثائق الأخرى التي يعترف المتكر بحضور القاضي المنتدب والخبراء ان خطها او الختم او بصمة الاصبع الموضوع عليها هو خطه او توقيعه او ختمه او بصمة اصبعه .

٢ - لا يتخذ اساساً للتحقيق والمضاهاة الامضاء او الختم او بصمة الاصبع الموقع به او الختم به سند عرفي انكره المدعي عليه ولو ان احدى المحاكم حكمت في دعوى سابقة بناء على تقرير الخبراء انه توقيعه او ختمه او بصمة اصبعه .

المادة (١٥٢)

على المدعي ان يبين الاوراق التي يدعي انها صالحة للتحقيق والمضاهاة ويجلبها الى لجنة الخبراء في الزمان والمكان المبينين لاجتماعهم والقاضي المنتدب ان يقرر ما اذا كانت صالحة لذلك ، واذا كانت هذه الاوراق في يد أحد الناس او في دائرة رسمية واطهر عجزه عن احضارها تولى القاضي طلبها بالطرق الرسمية .

المادة (١٥٣)

إذا تعذر نقل الاوراق الى محل اجتماع الخبراء ينتقل القاضي مع الخبراء والطرفين الى محل وجودها .

المادة (١٥٤)

إذا تعذر الحصول على اوراق يمكن اتقنها اساساً للتحقيق والمضاهاة او حصل على هكذا اوراق ولكنها لم تكن كافية لذلك يستكتب المتكر عبارات يعلها عليه الخبراء ويقابلون ما كتبه بخط السند وتوقيعه

المادة (١٥٥)

للخبراء ان يستمعوا الى افادات من ذكر لهم انهم رأوا المتكر وهو يكتب الوثيقة او السند المتكر او شاهديه وهو يضع امضاءه عليه او وهو يختمه بختمه او بصمة اصبعه ، والى كل من يعتقد ان له علماً بحقيقة الحال زيدونوا افاداتهم في محضر خاص يحفظ للاستئناس به عند ابداء الرأي في صحة الخط او الختم او التوقيع او البصمة .
ترامى في اخذ الافادات يقتضى هذه المادة القواعد المقررة لاستدعاء الشهود واستجوابهم .

هكذا من الأصول

تظيم التقرير المادة (١٥٦)

بعد الانتهاء من التحقيق والمضاهاة والاستكتاب وجميع الإفادات وتروى على الجواهر ان ينظروا تقريراً يوضحون فيه اجراءات التحقيق الذي قاموا به ويقروون من حيث النتيجة بما اذا كان الخطأ أو الأخطاء أو بصمة الأصبع للدعي عليه أم لا ، معززين وأجمل بالهليل والاسباب ويوقع هذا التقرير القاضي المنتدب والجواهر ويقدم مع الوثيقة أو المستند المنازع فيه الى المحكمة .

تبلغ التقرير الى السرفاء

بعد تقديم التقرير الى المحكمة تبلغ كلا من الطرفين نسخة منه وتعين يوماً للمحاكمة حيث يتصل فيه التقرير علناً ، وإذا طلب احد الطرفين مناقشة الجواهر تحية المحكمة الى طلبه ، وبعد ان تستمع الى اقوال الطرفين ومناقشة الجواهر تحكم بموجب هذا التقرير او تقرر اعادته الى الجواهر انفسهم ليكملوا ما ترى فيه من نقص او الى خبراء آخرين عند الاقتضاء .

تسليف نفقات التحقيق

المادة (١٥٨) يتروى على من يبرز السند الذي انكر فيه الخطأ أو الحتم أو الأخطاء أو بصمة الأصبع ان يدفع سلفاً ما تقرر المحكمة انه يكفي لنفقات التحقيق والمضاهاة .

تأخير رؤية الدعوى عند الادعاء بالتزوير

المادة (١٥٩) إذا ادعى ان السند المبرز مزور وطلب الى المحكمة التدقيق في ذلك وكانت هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تؤخذ المحكمة من مدعي التزوير كفيلاً يضمن لحصه ما قد يلحق به من عطل وضرو اذا لم تثبت دعواه ثم تجل اور التحقيق في دعوى التزوير الى النيابة العامة وتوجل النظر في الدعوى الاصلية الى ان تفصل في دعوى التزوير المذكورة على انه اذا كان السند المدعى تزويره يتعلق باكثر من مادة واحدة فلا يؤخر النظر في بقية المواد التي تضمنها بل ترى ويفصل فيها .

الفصل التاسع عشر

في الكشف

المادة (١٦٠) ١- يجوز للدعي في اي دور من ادوار الدعوى ان تقرر الكشف بطريقة يختارها اذا اكتفى على اي مال

منقول او غير منقول او شيء قد ترى لزوماً للكشف عليه ، فاذا اتفقت الفرقاء على انتخاب الجهر او الجواهر وافقت المحكمة على تعيينهم والا تولت انتدابهم بنفسها .

٢- تدعى المحكمة الجهر او الجواهر والفرقاء للاجتماع في المكان والزمان الميعنين ، وقبل اجراء الكشف على المال او الشيء الذي قررت المحكمة الكشف عليه وفحص القضية وتعيينها وتبليغهم السيين بان يؤدوا عملهم بالصدق والامانة ، ثم ينظرون تقريراً بما قاموا به وما اطلعوا عليه وما بدا لهم من رأي فيه ويرفعونه وتصادق عليه المحكمة .

٣- يبلغ كل من الفرقاء نسخة من التقرير ثم يتلى في جلسة المحكمة وإذا طلب احد الطرفين دعوى الكشف على المال او الشيء الذي قررت المحكمة الكشف عليه وتبين ان تسع اقوال الطرفين ومناقشة الجواهر تحكم بموجب او تقرر اعادته الى الجواهر انفسهم ليكملوا ما فيه من نقص او الى خبراء آخرين .

٤- للمحكمة ان تنبى احد قضائها للقيام بالاجراءات المذكورة في الفقرات السابقة .

المادة (١٦١) اذا كان المخلون للكشف مخلياً في قضاء غير قضائه يجوز لها ان تطلب الملكية الموجودة في دارها ذلك الذي لا يردده المحكمة وتقوم بالكشف عليها وفق المادتين في المادتين السابقتين وتوصل تقرير الكشف الى المحكمة التي ابلغتها .

اذا كانت المستأنوب الكشف عليه في غير قضاء المحكمة

الفصل العشرون في الحاسبة وتدقيق الحسابات

المادة (١٦٢)

الايماز اجراء التدقيق او الحسبات بمعرفة خبير او اكثر ، وان تعطي له التعليمات التي تستعملها .

المادة (١٦٣)

يجوز للمحكمة ان تعطي في القرار الذي تصدره باجراء الحاسبة تعليمات مخصوصة بشأن طريقة اجراء الحاسبة او التدقيق على الحسابات وان توعز بصورة خاصة باعتبار الدفاتر المدونة فيها الحسابات المبحوث عنها عند اجراء الحاسبة كيفية اولى على صحة المواد المشتبه عليها تلك الدفاتر دون ان يجحف ذلك في حق الفرقاء ذوي العلاقة .

الفصل الحادي والعشرون

في دفع المال الى المحكمة والسحب منها

المادة (١٦٤)

يجوز لدعي عليه ان يدفع مالا اذا اقيمت دعوى لاستيفاء دين او تعويضات يجوز للدعي عليه بعد اشعار المدعي ان يدفع الى المحكمة في اي وقت مبلغاً من المال تسديداً للدعوى او تسديداً للنسب واحد او اكثر من اسباب الدعوى .

المادة (١٦٥)

تعيين سبب او سبب الدعوى يقتضي ان يبين الاشعار سبب او اسباب الدعوى التي تم الدفع عنها والمبلغ المدفوع الا اذا قوت المحكمة خلاف ذلك .

المادة (١٦٦)

١- يجوز للدعي خلال سبعة ايام من تاريخ تسلمه الاشعار بدفع المبلغ ان يبلغ المدعي عليه بواسطة المحكمة اشعاراً - تحفظ منه نسخة في ملف الدعوى - بقوله جميع المبلغ او قسماً منه تسديداً لسبب واحد او اكثر من اسباب الدعوى التي يتعلق ذلك المبلغ بها ، ويحق للدعي عندئذ ان يشمل المبلغ الذي قبل ان يستوفيه .

٢- عند دفع المال الى المدعي ، توقف الاجراءات في الدعوى كلها او فيما يتعلق بالسبب او الاسباب المعتبرة من الدعوى حسب مقتضى الحال .

المادة (١٦٧)

اذا لم يسحب المبلغ المدفوع في المحكمة بكامله فلا يجوز دفع ما بقي منه الا تسديداً للدعوى او لسبب او اسباب الدعوى المعتبرة التي دفع المبلغ من اجلها ، وبموجب قرار تصدره المحكمة بهذا الشأن في اي وقت قبل المحاكمة او خلالها او بعدها .

المادة (١٦٨)

يجوز لاي مدع او لاي شخص آخر اعتبر مدعي عليه في دعوى متقابلة ان يدفع المبلغ المدعي به عليه في المحكمة وفقاً للمواد السابقة .

المادة (١٦٩)

اذا اقيمت دعوى بالنيابة عن شخص فاقد الاهلية فكل تسوية او مصالحة او قبول مبلغ دفع الى المحكمة سواء قبل مجامع الدعوى ام خلالها ام بعدها لا يعتبر صحيحاً فيما يتعلق بادعاءات ذلك الشخص

هكذا من الأصول

القائد الاهلية دون موافقة المحكمة ولا يجوز دفع اي مبلغ من المال او تعويضات جرى تحصيلها لحسابه او حكم له بها في تلك الدعوى الى وليه او محاميه الا بموافقة المحكمة سواء اكان الدفع نتيجة لحكم او تسوية او مصالحة او بصورة الدفع في المحكمة او بابة صورة اخرى قبل سماع الدعوى او خلالها او بعدها .

الفصل الثاني والعشرون في العقود

الحكام المقود المادة (١٧٠) والمساومات

١ - تنفذ احكام جميع العقود والتعهدات بحق عاقدتها وتكون ملزمة لهم ما لم تكن ممنوعة بالقوانين والانظمة المخصوصة او بخلة بالآداب والنظام العام ، او مخالفة للقواعد والاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية مثل اهلية العاقدين ، والقواعد والاحكام المائدة للارث والانتقال والتصرف بالاموال غير المنقولة والنقود الموقوفة والمقارنات الموقوفة ، على ان الادعاء ببطولتها يكون مسوعاً اذا كان المقود عليه غير ممكن الحصول .

٢ - كل شيء يمد ما لا يتقوماً يمكن ان يكون مقوداً عليه وكل ما كان تداوله متعارفاً من الاعيان والمنافع والمقوق هو في حكم المال المتقوم والمقود التي تعقد على ما سيوجد في المستقبل هي معتبرة ايضاً .

٣ - متى انفق العاقدان على نقاط العقد الاساسية يعتبر العقد تاماً ولو بقيت النقاط الفرعية مسكوتاً عنها . واذا لم يتفق الطرفان على النقاط الفرعية فالمحكمة تعينها بحسب ماهية القضية وغاية العاقدين والعرف والعدالة .

الفصل الثالث والعشرون المطل والضرب

وجوب إرسال الخطب المادة (١٧١)

ان التضمنات التي يدعى بها على متعهد ما لعدم اجرائه احكام عقد ونظم لاجل عمل شيء او تسليم أشياء معينة في محل معين او بسبب تأخره عن اجراء احكام ذلك العقد ، لا تازم ذلك المتعهد ما لم يكن العاقد الآخر قد نبه وأبلغه بواسطة الكاتب العدل بإخطاراً (بروتستو) بان يقوم باجراء ما تمهد به .

جواز الاستثناء عن الاخطار المادة (١٧٢)

اذا كان العقد يحتوي على شرط مقتضاه انه لا حاجة الى الاخطار اذا اقتضت للدة ولم يتم للتعهد بالشيء الذي تمهد به ، يعمل بهذا الشرط ويثبت اقتضاء للدة بمثابة الاخطار ولا يكون هناك ضرورة للاخطار في التزام المتعهد بضرب العاقد الآخر .

تقدير المثل والضرب المادة (١٧٣)

اذا لم يتم للتعهد باجراء ما تمهد به ينظر : -

١ - ان كان ذلك ناشئاً عن سبب اضطراري لا يمكن ان يحزى اليه وليس في وسعه دفعه فلا يلزم شيء من المثل والضرب .

٢ - اذا كان ناشئاً عن حيلة ودسيسة منه فالتضمنات التي تلازم عبارة عن الإضرار والحسابة الا لا يحاسب العاقد الآخر والربح الذي أضحى عروماً منه .

٣ - اذا لم يكن ناشئاً عن احتمال منه فالتضمنات هي القدر الشايت من الضرر والحسابة الا لا يحاسب العاقد الآخر .

الاضاق على المادة (١٧٤)

اذا كان من الشروط في العقد ان كلا من العاقدين اذا لم يجر ما تمهد به يدفع للعاقد الآخر مبلغاً معيناً على سبيل المثل والضرب يحكم بدفع ذلك المبلغ الا اذا ادعى المتعهد للدعي عليه ان المبلغ المثلحق عليه فاحس بالنسبة للاضرار التي لحقت بالفريق الآخر ، ويحجز هذا الفريق عن إثبات ضرره بنسبة المبلغ المذكور ، يجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تخفف ذلك المبلغ الى القدر الذي تعتبره كافياً بصورة مقبولة للتعويض على الآخر .

الحكم بالفائدة المادة (١٧٥)

اذا كان للمتهد به تأدية نقود في وقت معين وامتنع للدين عن ادائها عند حلول الأجل يحكم عليه بالفائدة دون ان يكلف الدائن إثبات ضرره من عدم الدفع .

فاذا كان في العقد شرط بشأن الفائدة يحكم بموجب الشرط وان لم يكن هناك شرط بشأنها فتجب من تاريخ الاخطار « بروتستو » وإلا فمن تاريخ المطالبة بها في لائحة الدعوى أو بالادعاء الحادث بعد تقديم الالاحقة المذكورة .

ويشترط في ذلك أن لا تتجاوز الفائدة التي يحكم بها في كل حال الحد القانوني .

الفصل الرابع والعشرون في وفاة للتداعين

تأثير وفاة أحد الفرقاء على الدعوى المادة (١٧٦)

لا تسقط الدعوى بسبب وفاة الدعي أو للدعي عليه اذا ظل سببها قائماً أو مستمراً ، وإذا توفي أحد الفرقاء بين إختام الدعوى وإصدار الحكم يجب النطق بالحكم رغم الوفاة .

تبليغ ورثة للتسوفى المادة (١٧٧)

اذا توفي أحد الفرقاء والدعوى قائمة ، تبليغ ورثته بناء على طلب الفريق الآخر أو امر المحكمة لزوم الحضور الى المحكمة في وقت معين لتابعة النظر في الدعوى ، وتتابع المحكمة رؤية الدعوى من النقطة التي وقفت عندها .

تطبيق أحكام على الاستئناف المادة (١٧٨)

تسري احكام هذا الفصل على اجراءات الاستئناف والتعيز بالقدر الذي يمكن انطباقها عليها ، وعلى ذلك فان كلمة «الدعي» تشمل المستأنف والمميز ، وكلمة «الدعي عليه» تشمل المستأنف عليه والمميز ضده ، وكلمة «دعوى» تشمل الاستئناف والتعيز .

الفصل الخامس والعشرون في الاستدعاءات والطلبات الاخرى

كيفية تقديم الطلبات وتبليغها المادة (١٧٩)

يقدم كل طلب الى المحكمة باستدعاء تبلغ صورة عنه مع إشعار الى الفريق الآخر إلا إذا ورد نص قانوني على خلاف ذلك ، واذا اتهمت المحكمة بان التأخير الذي ينتج عن تبليغ الاشعار من شأنه أن يسبب ضرراً فادحاً للمستدعي فلها أن تصدر قراراً بحضور فريق واحد دون الفريق الآخر على أساس ما تستصوبه من الشروط بشأن المصاريف أو تكليفه تقديم تمهد يضمن به المثل والضرب الذي قد يلحق بالفريق الآخر .

طلبات الرجوع عن القرارات المادة (١٨٠)

للفريق الذي صدر بحقه قرار على الصورة المبينة في المادة السابقة ان يطلب من المحكمة الرجوع عن القرار والنهائي .

هذا من المرحل

القصل السادس والعشرون
في الأحكام والقرارات

المادة (١٨١) النطق بالحكم
تنطق المحكمة بالحكم عند اختتام المحاكمة إذا أمكن وإلا ففي جلسة أخرى تبين لهذا الغرض ويكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقفاً من قضاة المحكمة . تصدر المحكمة قرارها بالأجابع أو بالأكثرية وعلى القاضي المخالف أن يبين أسباب مخالفته ويوقع في ذيلها .

المادة (١٨٢) محتويات الحكم
١ - يجب أن تتضمن الأحكام الوجاهية بياناً موجزاً عن القضية والاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمة بشأن الأمور الواقعية والمادية والنقاط التي استدعت الفصل والقرار الذي صدر بشأنها وعلى القرار وإسبابه .
٢ - إذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، يجب أن يشتمل القرار على وصف لذلك المال يمكن تمييزه عن غيره ، وإذا كان في الأمان تمييزاً للمال بحدود وأرقام مثبتة في سجلات دائرة التسجيل ، يجب ذكر تلك الحدود والأرقام في القرار .

القصل السابع والعشرون
في المصاريف وتأمين دعوى

المادة (١٨٣) تضمين المصاريف
تحكم المحكمة عند إصدارها الحكم النهائي في الدعوى برسوم ومصاريف الدعوى وجميع الاجراءات التي تخللتها مستحقاً من القراء مع مراعاة أحكام أي قانون أو اصول محاكمات . ويجوز لها أن تحكم أثناء المحاكمة بمصاريف أي طلب معين أو جلسة معينة في وقت طلبها إلى أي فريق من القراء دون أن يؤثر في ذلك أي قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف .

المادة (١٨٤) مصاريف الدعوى المتقابلة
يحكم برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التي يحكم بها في الدعوى الأصلية .

المادة (١٨٥) مصاريف الحكم النهائي
يحكم برسوم مصاريف الحكم النهائي على المحكوم عليه غايياً دون أن يكون له الحق في الرجوع بها على خصمه أو اعتراض ورجع الدعوى في نتيجة المحاكمة الاعتراضية .

المادة (١٨٦) مصاريف تدقيق الخطوط
يحكم بمصاريف تدقيق الخطوط والخطم والامضاء وبصفة الأصابع على منكره أو مدعي تزويره إذا ثبت في نتيجة التدقيق والمضاهاة صحة إنكاره .

المادة (١٨٧) توزيع المصاريف بين القراء
إذا ظهر أن الدعي غير محق في قسم من دعواه يحكم له بالرسوم والمصاريف بنسبة المبلغ المحكوم له به إذا كان مبلغاً معيناً وإلا فينصف الرسوم والمصاريف إذا كان للدعي به ليس له قيمة معينة .

المادة (١٨٨) الحكم بالمصاريف إذا تعدد المحكوم عليهم
إذا تعدد المحكوم عليهم وكانوا متضامين في أصل الدعوى يلزم كل منهم بالتضامن بالرسوم والمصاريف جميعاً ، وإن كانوا غير متضامين فإن كان المحكوم به مبلغاً معيناً يلزم كل منهم بالرسوم والمصاريف بنسبة ما يحكم به عليه وإلا فيالتساوي بينهم إذا كان للدعي به ليس له قيمة معينة .

المادة (١٨٩) الحكم بالمصاريف إذا تدخل شخص ثالث في الدعوى بناءً على طلب أحد الفريقين وحكم عليها بأصل الدعوى يلزمان معاً بالرسوم والمصاريف ، وإذا حكم على الشخص الثالث وحده يلزم هو بالرسوم والمصاريف .

مقدار ائجاب للمادة (١٩٠)

بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف على اختلاف أنواعها تحكم المحكمة بامتناب الماماة على أن لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسة وسبعين ديناراً منها كانت قيمة المبلغ المحكوم به أو كانت قيمته غير معينة .

الفصل الثامن والعشرون

في الاعتراض على الأحكام النهائية

المادة (١٩١) الاعتراض على الأحكام النهائية

١ - كل حكم أو قرار يصدر بحضور فريق واحد بسبب تخلف الفريق الآخر عن حضور المحاكمة أو لعدم تقديمه لائحة الدفاع أو بحضور فريق واحد دون دعوة الفريق الآخر ، يجوز لذلك الفريق الآخر أن يعترض عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه إليه أو امتثاله خلال شهر .

٢ - يقدم الاعتراض بلائحة على نسخين إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار النهائي تبلغ نسخة منها إلى المعارض عليه ومن ثم يبين يوم للنظر في الاعتراض .

٣ - إذا حضر الطرفان في اليوم المعين وظهر للمحكمة أن الاعتراض قدم ضمن المدة القانونية تقرر قبوله وتنتظر في أسباب الاعتراض وبينات المعارض عليه الإضافية ثم تقرر رد الاعتراض أو فسخ الحكم النهائي وإبطاله أو تعديله .

المادة (١٩٢) رد الاعتراض عند عدم حضور المعارض أو الطرفان في اليوم المعين للنظر في الاعتراض ورغم تبليغها حسب الاصول تقرر المحكمة رد استدعاء الاعتراض ولا يحق للمعارض أن يعترض عليه ثانية .

المادة (١٩٣) استئناف الاعتراض

الحكم يرد الاعتراض قابل للاستئناف .

المادة (١٩٤) علم حضور المعارض عليه

إذا لم يحضر المعارض عليه في اليوم المعين ورغم تبليغه حسب الاصول تقرر المحكمة بناءً على طلب المعارض السير في دعوى الاعتراض بحق المعارض عليه غايياً وقبول الاعتراض إذا ظهر لها أنه قدم ضمن المدة القانونية وتنتظر في أسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض أو فسخ الحكم النهائي وإبطاله أو تعديله على أن يكون للمعارض عليه الحق في الاستئناف من تاريخ تبليغه .

المادة (١٩٥) متى يعتبر الحكم النهائي لاغياً
إذا لم يبلغ الحكم النهائي خلال سنة من تاريخ صدوره إلى الفريق الذي يراه تنفيذه بجهة يصبح لاغياً تجاه ذلك الفريق .

الفصل التاسع والعشرون
اعتراض الغير

المادة (١٩٦) تقديم اعتراض لغير

كل شخص لم يكن خفياً في حكم لا أصالة ولا وكالة ولم يدع إلى المحاكمة الصادر فيها الحكم المذكور بصفة شخص ثالث وكان ذلك الحكم بمس حقوقه ، يحق له أن يعترض عليه اعتراض الغير .

المادة (١٩٧) الاعتراض للغير

١ - يقدم اعتراض الغير إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض عليه بلائحة تتضمن بيان الأسباب

هكذا من الأصول

التي يستند اليها المعارض في جرح الحكم وإبطاله تبلغ نسخة منها الى المعارض عليه ثم يجري تبادل الوثائق بين الطرفين وفقاً لاحكام هذا القانون .
٢ - الاعتراض الطارئ يكون على حكم سابق أبرزه احد الخصمين اثناء النظر في الدعوى القائمة ليثبت به مدعاه فيعارض عليه الحكم الاخر لدى المحكمة التي تنظر في الدعوى المذكورة بلائحة تتضمن الاسباب التي يستند اليها في ابطاله ، فان كان الحكم المعارض عليه صادراً منها او كان صادراً من محكمة اخرى مساوية لها في الدرجة تنظر دعوى الاعتراض مع الدعوى الاصلية وتفصل فيها بقرار واحد ، واذا ظهر لها انه صادر من محكمة اعلى في الدرجة تفهم المعارض ان عليه مراجعة تلك المحكمة وتستمر هي في رؤية الدعوى الاصلية الى ان يرد لها من تلك المحكمة ما يشعر بتأخير الدعوى الاصلية الى نهاية دعوى اعتراض الغير .

المادة (١٩٨) الى متى تسمع

دعوى اعتراض تسمع دعوى اعتراض الغير الى ان ير الزمان على الحقوق التي يتخذها المعارض اساساً لاعتراضه .

المادة (١٩٩) دعوى اعتراض

لا تؤخر دعوى اعتراض الغير تنفيذ الحكم المعارض عليه ، على انه اذا ثبت وقوع ضرر من تنفيذه فلا محكمة التي قدمت اليها دعوى الاعتراض ان تصدر قراراً بتأخير التنفيذ المدة التي تراها مناسبة .

المادة (٢٠٠) مدى تأثير القرار

الحكم الذي تصدره المحكمة لا يبطل من الحكم المعارض عليه الا الجهة التي تخص المعارض ، الا اذا كانت مادة الحكم المذكور لا تقبل التجزئة فهينئذ يبطل الحكم بكامله فيما له علاقة بالمدعي والمدعى عليه معاً .

الفصل الثلاثون في الاستئناف

المحكمة التي يقدم اليها الاستئناف

المادة (٢٠١)

تستأنف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الصلح الى محكمة الاستئناف على ان تراعى في ذلك احكام اي قانون اخر .

الانقضاء على عدم الاستئناف

المادة (٢٠٢)

اذا اتفق الفريقان على ان ترى دعواهما وتفصل في المحكمة الابتدائية على ان لا يجري استئنافها لا يبقى لاي منها حق استئناف الحكم الذي تصدره محكمة البدلية فيها .

عمل الاستئناف للاحكام الوجاهية

المادة (٢٠٣)

١ - مدة الاستئناف ثلاثون يوماً .
٢ - اذا جرى تقديم الحكم للمستأنف تبثدي مدة الاستئناف من تاريخ تقديم الحكم له .
٣ - اذا كان الحكم غائباً او جرى تقديمه في غياب المستأنف تبثدي مدة الاستئناف من تاريخ تبليغ الحكم له .

حساب مدة الاستئناف في حالة طلب الاستئناف

المادة (٢٠٤)

١ - يجوز استئناف الحكم النهائي قبل تبليغه .
٢ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للحكمة مصدقة جميعها من رئيس كتبة المحكمة التي أصدرت الحكم .
٣ - بعدد من نسخ لائحة الاستئناف يكفي لتبليغ المستأنف عليهم .
٤ - على انه اذا كان علم واحد بنوب عن أكثر من واحد من المستأنف عليهم يجوز تقديم نسخة واحدة فقط من كل مستند للشار اليها أعلاه لتبليغها اليه بالنيابة عنهم .

تبليغ لائحة الاستئناف

المادة (٢١٢)

وفاة أحد الفريقين خلال مهل الاستئناف

٢٠٥) اذا توفي احد الفريقين خلال مهل الاستئناف ، يجب أن يبلغ الحكم الى ورثته أو وصي إقامته سواء أكان ذلك الحكم وجاهياً أم غائباً ويعتبر هذا التبليغ مبدأً لمدة الاستئناف .

بمهل الاستئناف في حالة التزوير وسنن السند

المادة (٢٠٦)

اذا كان الحكم مستنداً الى سند مزور تبثدي مدة الاستئناف من تاريخ اعتراف الخصم بالتزوير أو من تاريخ الحكم عليه بذلك واذا كان مستند الحكم سنداً كتبه الخصم في يده فتبثدي للمدة من تاريخ وصوله الى يد صاحبه .

المادة (٢٠٧) الاستئناف التيم

يحق للمستأنف عليه ولو بعد مضي مدة الاستئناف ولحين الفصل في الدعوى ان يقدم الى محكمة الاستئناف استئنافاً تيمياً يطلب فيه تعديل الحكم للمستأنف لصالحه ويبلغ صورة عنه للمستأنف ، واذا قدم الاستئناف التيمى أثناء المحاكمة وطلب للمستأنف مهلة لدرسه يرتب على المحكمة أن تؤجل النظر في الاستئناف الى المدة التي تراها مناسبة .

المادة (٢٠٨) أصول الاستئناف

١ - يرفع الاستئناف بتقديم لائحة استئناف الى قلم المحكمة التي هي مرجع الاستئناف أو التي أصدرت الحكم للمستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى الى المحكمة للمستأنف اليها .
٢ - تبلغ لائحة الاستئناف الى جميع المستأنف عليهم .
٣ - يجوز لفريقين أو أكثر في الدعوى أن يشتركوا في استئناف واحد .

المادة (٢٠٩) عنويات لائحة الاستئناف

تتضمن لائحة الاستئناف التفاصيل الآتية : -
١ - اسم المستأنف وشهرته ومهته ومحل إقامته وعنوان التبليغ .
٢ - اسم المستأنف عليه وشهرته ومهته ومحل إقامته وعنوان التبليغ .
٣ - اسم المحكمة التي أصدرت الحكم للمستأنف وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .
٤ - تاريخ تبليغ الحكم للمستأنف الى المستأنف « اذا كان غائباً » .
٥ - أسباب الاستئناف .

المادة (٢١٠) أسباب الاستئناف

يترتب على المستأنف أن يذكر جميع أسباب الاستئناف في اللائحة بصورة موجزة وخالية من الجدل وفي بنود مستقلة ومرفقة بأرقام متسلسلة .

المادة (٢١١) المستندات التي ترافق لائحة الاستئناف

١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للحكمة مصدقة جميعها من رئيس كتبة المحكمة التي أصدرت الحكم .
٢ - بعدد من نسخ لائحة الاستئناف يكفي لتبليغ المستأنف عليهم .

المادة (٢١٢) تبليغ لائحة الاستئناف

١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليغ المستأنف عليهم مع نسخة للحكمة مصدقة جميعها من رئيس كتبة المحكمة التي أصدرت الحكم .
٢ - بعدد من نسخ لائحة الاستئناف يكفي لتبليغ المستأنف عليهم .
٣ - على انه اذا كان علم واحد بنوب عن أكثر من واحد من المستأنف عليهم يجوز تقديم نسخة واحدة فقط من كل مستند للشار اليها أعلاه لتبليغها اليه بالنيابة عنهم .

المادة (٢١٣) تبليغ لائحة الاستئناف

يبلغ للمستأنف عليه :

هكذا من الأصل

١ - نسخة من لائحة الاستئناف .

٢ - نسخة مصدقة من الحكم للاستئناف .

على أنه إذا كان محام واحد يتوب عن أكثر من واحد من المتأنف عليهم يكتفى بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغ المحامي المذكور .

٣ - يحق للمتأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال اسبوع من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف .

وؤدية دعوى
الاستئناف

المادة (٢١٣)

١ - تنظر المحكمة الابتدائية وعكة الاستئناف في الأحكام الصادرة من محاكم الصلح التي رفعت إليها لثري استئنافاً وفصلان فيها تدقيقاً دون سماح الطرفين إلا إذا :
أ - قروا المحكمة للمتأنف إليها سماح الاستئناف مرافعة ، و
ب - طلب ذلك للمتأنف في لائحة الاستئناف أو للمتأنف عليه في لائحة الجوابية ووافقت المحكمة على ذلك .

٢ - تنظر محكمة الاستئناف مرافعة في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية التي رفعت إليها لتتصرف فيها بالاستئناف .

تعين يوم لمباع
الاستئناف وإبلاغه
الى الفرعاء

المادة (٢١٤)

لدى استيفاء الشروط والأحكام للعيبة في هذا القانون تبين المحكمة يوماً لمباع الاستئناف وتبلغه الى الفرعاء .

المادة (٢١٥)

في اليوم المعين لمباع الاستئناف : -

١ - إذا تخلف الطرفان أو تخلف للمتأنف عن الحضور الى المحكمة بعد ان بلغوا موعد النظر في الاستئناف يجوز للمحكمة ان تؤجل سماح الاستئناف او تقرر اسقاطه .

٢ - إذا حضر المتأنف ولم يحضر للمتأنف عليه بعد ان بلغ موعد النظر في الاستئناف حسب الأصول يجوز للمحكمة ان تؤجل سماح الاستئناف او ان تقرر محاكمة المتأنف عليه غيابياً وتسير في سماح الاستئناف

ود الاستئناف

المادة (٢١٦)

١ - يرد الاستئناف إذا لم يقدم ضمن مدته القانونية .

٢ - إذا لم يرفق للمتأنف بلائحة استئنافه النسخ للبينة في المادة (٢١٣) من هذا القانون فالمحكمة امهاله مدة معينة لقيام بذلك حتى إذا ما اقتضت لادة دون اكمال ما ذكر ردت الاستئناف .

المادة (٢١٧)

في اليوم المعين تسمع المحكمة ما يتقدم به للمتأنف لتأييد استئنافه وإذا لم ترد المحكمة الاستئناف على الفور تسمع ما يقوله للمتأنف عليه جواباً على الاستئناف ، وفي هذه الحالة يحق للمتأنف ان يدلي برده .

المادة (٢١٨)

لا يستعج للمتأنف أن يقدم أثناء المرافعة اسباباً لم يذكرها في اللائحة ما لم تسمح له المحكمة بذلك بناء على اسباب كافية ، غير ان المحكمة لا تقيد عند الفصل في الاستئناف بالاسباب للبينة في لائحة الاستئناف او بالاسباب الأخرى التي تبسط باذن المحكمة بمقتضى هذه الفقرة .

المادة (٢١٩)

١ - لا يحق لفرعاء الاستئناف ان يقدموا بينات إضافية كان في إمكانهم ابرازها في المحكمة للمتأنف منها ولكن إذا كانت : -

أ - المحكمة للمتأنف حكماً لها قد رفضت قبول بينة كان من الواجب قبولها ، او

الاسباب الجائز
لحججها

البيانات الإضافية

ب - المحكمة للمتأنف إليها ترى من اللازم ابراز مستند او احضار شاهد للاستجواب لتتمكن من الفصل بالدعوى أو لأي داع جوهري آخر .

فيجوز لها ان تسمح بابراز مثل هذا للمستند لتدقيقه او احضار ذلك الشاهد لاستجوابه .

٢ - في جميع الحالات التي تسمح فيها المحكمة للمتأنف إليها بتقديم بينات إضافية يترتب عليها ان تسجل في الضبط السبب الذي دعاها لذلك .

المادة (٢٢٠)

إذا سمحت المحكمة بتقديم بينات إضافية ، يجوز لها ان تسمح البينة بنفسها او ان توعز الى المحكمة المتأنف حكماً او الى أية محكمة بدائية أخرى باستماع هذه البينة وتلقيها إليها بعد استماعها .

المادة (٢٢١)

لا يجوز أحداث دعوى جديدة في الاستئناف الا ما كانت من قبيل دعوى التقاضي مقابل نقود ادعي بها في اصل الدعوى وما يتراكم بعد الحكم من قاتلة وبدل ايغار وما ياتى بالطرفين من عطل وضرر بسبب المثل بعد الحكم .

المادة (٢٢٢)

إذا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم المتأنف قد اغفلت ان تفصل في مسألة تتعلق بأمر واقع ما يلوح للمحكمة المتأنف إليها انه جوهري للوصول الى اصدار حكم في القضية ، يجوز لها ان تعين تلك المسائل وتحيلها الى المحكمة المتأنف منها لاقامها ولها ان توعز بسماح بينات إضافية يقتضي سماعها ، وعلى المحكمة المتأنف منها بعد اتمام تلك المسائل وسماح البيئات الاضافية ان تقدمها للمحكمة المتأنف إليها مع الاستنتاج الذي توصلت اليه بشأنها

المادة (٢٢٣)

ان البيئات والاستنتاجات المشار إليها في المادة السابقة تؤلف قسماً من ضبط الدعوى ويجوز لأي من الفرعاء ان يعترض على أية بيئة او استنتاج من البيئات او الاستنتاجات المذكورة .

المادة (٢٢٤)

مع مراعاة احكام هذا الفصل فيما يتعلق بقبول البيئات الاضافية يفصل في الاستئناف بناء على المرافعات التي قدمها الفرعاء والاقراءات الصادرة منها والبيئات التي قدمها في المحكمة الاصلية كما هو مدرج في ضبط القضية .

المادة (٢٢٥)

يجوز لمحكمة الاستئناف عند اعطاء حكمها ان تستند لاسباب بخلاف الاسباب التي استندت إليها المحكمة البدائية في قرارها إذا كانت تلك الاسباب مدعومة بالبيئة المدرجة في الضبط .

المادة (٢٢٦)

إذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان لائحة الاستئناف قدمت ضمن المدة القانونية وانها مستوفية لشروط المطالبة : -

١ - تؤيد الحكم المتأنف اذا ظهر لها انه موافق للاصول والقانون مع سرد الاسباب التي استندت إليها في رد اسباب الاستئناف والاعتراضات بكل وضوح وتفصيل .

٢ - وإذا ظهر لها ان في الاجراءات والمعاملات التي قامت بها المحكمة المتأنف منها بعض النواقص في الشكل أو في الموضوع او ان في القرارات التي اصدرتها مخالفة للاصول والقانون تتدارك ما

طريقة استماع
البيدة الاضافية
احداث دعوى
جديدة

ملاحية الحكم
في تعيين المسائل
لاحالها للمحكمة
البدائية

الاعتراض على
الاستنتاجات

الواد التي يسع
الاستئناف
بالاستناد إليها

الاستناد الى
اسباب غير
اسباب المدعى
بها بدائية

ملاحية عكة
الاستئناف

هكذا من الاستئناف

ذكر بالاصلاح فاذا ظهر لها بعد ذلك انه لا تأثير لتلك الاجراءات والاختطاه على الحكم المستأنف من حيث النتيجة وانه في حد ذاته موافق للقانون اصدت القرار بتأييده .

٣- واذا كانت تلك الاجراءات والاختطاه التي تداركها بالاصلاح بما يغير نتيجة الحكم ، او كانت الحكم في حد ذاته مخالفاً للقانون فسخت الحكم المستأنف كله او بعضه وحسنت باسناد الدعوى بقرار ولحد بالصورة التي ترى انها موافقة للعدل والقانون .

في المصاريف

المادة (٢٢٧)

تحكم المحكمة في الرسوم والمصاريف النسبية عن الدعوى من حين اقامتها في محكمة البداية الى حين الحكم بها اعتراضاً واستئنافاً وفق احكام الفصل السابع والعشرين .

ويشترط في ذلك ان تعاب المداخلة التي يحكم بها في نتيجة المداخلة الاستئنافية لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على مائة دينار منها كانت قيمة المبلغ المحكوم به او كانت قيمته غير معينة .

الاعتراض على الاحكام النهائية

المادة (٢٢٨)

يحق لكل من المستأنف الذي تقرر اسقاط استئنافه والمستأنف عليه الذي صدر الحكم بحقه غيابياً ان يترفع على القرار او الحكم النهائي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه اياه .

النظر في دعوى الاعتراض

المادة (٢٢٩)

تري دعوى الاعتراض على الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الاستئنافية وفق الاصول والقواعد الجارية في المحاكم الابتدائية للنظر في دعوى الاعتراض على الاحكام النهائية .

الفصل الحادي والثلاثون

في اعادة المحاكمة

الاحوال السن

المادة (٢٣٠)

يجوز للمحكوم عليه او من يقوم مقامه ان يطلب اعادة المحاكمة في الاحكام الصادرة بالدرجة الاخيرة في الاحوال الآتية :-

يجوز منها طلب اعادة المحاكمة

١- ان تصدر محكمة بداية او استئناف حكماً في احدى القضايا مخالفاً لحكم اصدته سابقاً ، مع ان ذات وصفة الخصمين اللذين صدر بينهما الحكم لم تتغير كما ان موضوع الدعوى شكلاً واسماً لم يتغير ، ولم تظهر بعد صدور الحكم الاول مادة يمكن ان تكون سبباً لصدور حكم آخر يخالف له .

٢- ظهور حيلة ادخلها الخصم اثناء رؤية الدعوى كان لها تأثير في حكم المحكمة .

٣- ان يقرر المحكوم له بعد الحكم بتزوير الاوراق والسندات التي اتخذت اساساً للحكم او بثبت تزويرها حكماً وذلك قبل ان يستدعي المحكوم عليه اعادة المحاكمة .

٤- ان يجوز للمحكمة بعد الحكم اوراق ومستندات تصلح لان تكون اساساً للحكم كان الخصم قد كتبها او حل على كتبها .

تقديم طلب

المادة (٢٣١)

يقدم طلب اعادة المحاكمة الى المحكمة التي اصدت الحكم ويجري في ذلك تبادل اللوائح بين الفرقاء وفقاً لاحكام هذا القانون .

اعداد الحاشية

المادة (٢٣٢)

مدة اعادة المحاكمة هي المدة المينة للاستئناف وتبتدي . في حالة تناقض الحكمين من تاريخ تقديم الحكم الثاني . اذا كان وجاهياً ومن تاريخ انتهاء مدة الاعتراض اذا كان غيابياً ، وفي الحالات الثلاث الاخري من يوم ثبوت الخطأ او تزوير الاوراق والمستندات او الحصول على الاوراق المكنومة .

مدة تقديم طلب اعادة المحاكمة

المادة (٢٣٣)

مدة اعادة المحاكمة هي المدة المينة للاستئناف وتبتدي . في حالة تناقض الحكمين من تاريخ تقديم الحكم الثاني . اذا كان وجاهياً ومن تاريخ انتهاء مدة الاعتراض اذا كان غيابياً ، وفي الحالات الثلاث الاخري من يوم ثبوت الخطأ او تزوير الاوراق والمستندات او الحصول على الاوراق المكنومة .

يجوز طلب اعادة المحاكمة بالاستناد الى الاسباب الثلاثة الاخيرة من المادة (٢٣٠) ولو كانت الحكم الاخير قد ايدته محكمة التمييز .

المادة (٢٣٣)

اذا ظهر في المحاكمة الجارية ان طلب اعادة المحاكمة قد قدم ضمن المدة المينة قانوناً وانه ينطوي على سبب او اكثر من الاسباب المبينة في المادة (٢٣٠) تقرر المحكمة قبول الطلب والنظر في اساس الدعوى وبعد استماع الفرقاء والتدقيق في اوراقهم الثبوتية ومما افادهم تصدر قراراً يرد الطلب او فسح الحكم وابطاله او تعديله .

المادة (٢٣٤)

اذا قبل طلب اعادة المحاكمة بناء على وجود حكمين متباينين وثبت ذلك يلقى الحكم الثاني ويظل الاول ساري المفعول .

المادة (٢٣٥)

لا يقبل طلب اعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم اعيدت المحاكمة عليه .

الفصل الثاني والثلاثون

في التمييز

المادة (٢٣٦)

كل حكم صدر من محكمة الاستئناف في الواو للمينة في الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية يحق لأي من الفريقين ان يستدعي تمييزه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهياً ومن تاريخ التبليغ اذا كان غيابياً .

المادة (٢٣٧)

اذا توفي أحد الفريقين خلال مهل التمييز يجب ان يبلغ الحكم الى ورثة للتوفي او وصي ايتامه ويستبدل هذا التبليغ مبدأ لمدة التمييز .

المادة (٢٣٨)

اذا كان المميز قد قدم طلباً بتأجيل دفع رسوم التمييز فالمدة التي تبدأ من يوم تقديم الطلب وتنتهي في يوم ابلاغه القرار بشأن طلبه لا تحسب من مدة التمييز .

المادة (٢٣٩)

يرفع التمييز بتقديم لائحة الى محكمة التمييز في عمان او الى محكمة الاستئناف التي اصدت الحكم لترفعها مع اوراق الدعوى الى محكمة التمييز .

المادة (٢٤٠)

تتضمن لائحة التمييز التفاصيل الآتية :-

- ١- اسم المميز وشهرته ومهنته وعنوانه للتبليغ .
- ٢- اسم المميز ضده وشهرته ومهنته وعنوانه .
- ٣- اسم المحكمة التي اصدت الحكم للمميز وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .
- ٤- تاريخ تبليغ الحكم للمميز (بفتح الميم) الى المميز (بكسر الميم) اذا كان غيابياً .
- ٥- اسباب الطعن في حكم محكمة الاستئناف بصورة موجزة وفي بنود مستقلة ومرفقة بارقام متسلسلة .

المادة (٢٤١)

ترفق لائحة التمييز بحد من :-

هكذا من الأصل

١ - نسخ الحكم يكفي لتبليغ المدين ضد مع نسخة إضافية مصدقة جميعها من رئيس كتاب محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم .

٢ - نسخ لائحة التمييز يكفي لتبليغ المدين ضد مع على أنه إذا كان عام واحد ينوب عن أكثر من واحد من المدين ضد مع يكفي بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغها إليه بالنيابة عنهم .
المادة (٢٤٢) .

تبليغ الأوراق
للمدين ضد

يبلغ المدين ضده :-

١ - نسخة من استدعاء التمييز .

٢ - نسخة مصدقة من الحكم المدين على أنه إذا كان عام واحد ينوب عنه أكثر من واحد من المدين ضد مع ، يكفي بتقديم نسخة واحدة من الأوراق المذكورة لتبليغها إليه بالنيابة عنهم .

٣ - يحق للمدين ضد أن يقدم لائحة جوابية خلال اسبوع من تاريخ تبليغه لائحة التمييز .
المادة (٢٤٣) .

قوم بجمع
التمييز خلال
السدة المينة

يؤكل تمييز لم يقدم خلال مهل التمييز أو لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

المادة (٢٤٤)

مكبلة النظر
في التمييز

١ - تنظر محكمة التمييز في ضبط الدعوى واللوائح التي قدمها الفرقاء وسائر أوراق الدعوى تدقيقاً إلا إذا قررت من تلقاء نفسها أو طلب أحد الفرقاء النظر فيها مرافعة ووافقت على ذلك .

٢ - إذا قررت المحكمة النظر في الدعوى مرافعة تعين يوماً للمرافعة وتدعو الفرقاء الحضور فيه .

٣ - أ - في اليوم المعين تباشر المحكمة رؤية الدعوى بحضور من حضر من محامي الفرقاء وبعد أن تستمع لأقوال واعتراضات الحاضر منهم وتستوضح ما ترى ضرورة لاستيضاحه تدقق في القضية وتصدر قرارها .

ب - لا يسع لأي من الفرقاء أن يرفع أمام محكمة التمييز إلا بواسطة محاميه ، وإذا لم يحضر محامي أي فريق في الجلسة تنظر المحكمة في القضية على ضوء ضبط المعاملة واللوائح والأوراق الموجودة وتصدر قرارها .

ج - إذا لم تسكن المحكمة من فصل القضية في جلسة واحدة تؤجل رؤيتها إلى جلسة أخرى ، وسواء حضر محاموا الفرقاء هذه الجلسة أو ما يتلوها من جلسات أو تخلفوا جميعهم أو بعضهم تصدر قرارها أما بتأييد الحكم أو بنقضه وإعادته للمحكمة التي أصدرته .

٤ - لمحكمة التمييز أن تحكم في الدعوى دون أن تعيدها إلى مصدرها إذا كان الموضوع صالحاً والحكم الذي تصدره بهذه الصورة لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة أخرى .
المادة (٢٤٥) .

أسباب نقض
الحكم المتنازع

تنقض محكمة التمييز الأحكام المبينة للأسباب التالية :-

١ - إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد نظرت في الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاصها .

٢ - إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد نظرت في الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاصها .

٣ - إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد نظرت في الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاصها .

٤ - إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد نظرت في الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاصها .

٢ - أن يكون الحكم مخالفاً للقانون وذلك :-

أ - بتطبيق قانون لم يكن معمولاً به عند وقوع القضية المحكوم بها إلا إذا كان في ذلك القانون نص على أن تسري أحكامه على ما سبقه .

ب - أن يكون الحكم في ذاته في محله إلا أن المحكمة استندت حكمها إلى مادة قانونية لمسات فهم معناها فعملتها على غير محملها القانوني .

ج - أن تكون المحكمة أخطأت في تأويل مفاد سند يحتوي على عقد بين الفريقين وفسره بمعنى يخالف مفاده الصحيح أو أخطأت في تأويل معنى القانون أو النظام الذي يتعلق بذلك السند وشروطه .

د - إذا كانت المحكمة لم تستند في حكمها إلى مادة قانونية معينة تنطبق على القضية التي صدر الحكم فيها .

٣ - أن ترد الدعوى بصورة مخالفة لأصول المعاملة :-

أ - إذا كانت هذه الأصول بما يتعلق بإجراءات المعاملة المترتب عليها إجراءاتها من نفسها وبدون طلب الفريقين ، فهذه المخالفة تستلزم نقض الحكم ولو لم يطلب ذلك أحد الفريقين أثناء رؤية الدعوى في محكمة البداية أو الاستئناف .

ب - إذا كانت المخالفة تتعلق بمحقوق الحصين فلا تكون سبباً للنقض إلا إذا طلب أحدهما ذلك وأهملت المحكمة البحث فيه .

٤ - إذا صدر في دعوى واحدة حكمان يناقض أحدهما الآخر مع أن ذات وصفة الطرفين لم تنفصل ينقض الحكم الثاني منها كما ينقض الأول أيضاً إذا كان قد صدر بصورة مخالفة لأصول القانون .

المادة (٢٤٦)

محكمة التمييز
تنقض الحكم
لم يرد في اللائحة

إذا كان في الحكم والإجراءات المتخذة في الدعوى مخالفة صريحة للقانون أو كان في أصول المعاملة مخالفة تتعلق بإجراءات المحكمة فعلي محكمة التمييز أن تقرر نقضه ولو لم يأت مستدعي التمييز والمدين ضد في لوائحهم على ذكر أسباب المخالفة المذكورة .

أما إذا كانت المخالفة تتعلق بمحقوق الحصين فلا تكون سبباً للنقض إلا إذا اعترض عليها في محكمة البداية والاستئناف وأهمل الاعتراض ثم أتى أحد الفريقين على ذكرها في لائحته التمييزية وكان من شأنها أن تغير وجه الحكم .

المادة (٢٤٧)

تنقض المحكمة
للعقبة تنظر فيها

متى قررت محكمة التمييز نقض الحكم وإعادته ترسله إلى المحكمة التي أصدرته لتعيد النظر في الدعوى إلا إذا كان النقض بسبب عدم صلاحية المحكمة ووظيفتها ، ففي هذه الحالة تحيل الدعوى إلى المحكمة التي من اختصاصها النظر فيها .

المادة (٢٤٨)

ماتاً يترتب من
الأجراءات بعد
نقض الحكم

إذا نقض الحكم بسبب :-

١ - وقوع خطأ في أصول المعاملة يعتبر النقض شاملاً لذلك القسم من الإجراءات التي وقعت بعد السبب الذي أوجب النقض .

٢ - كونه مغايراً للقانون . يترتب على المحكمة التي أعيد إليها أن تدعو الفريقين وتصحح حكمها بإجراءاتها .

٣ - نقض الحكم الأخير من الحكمين المتنافسين فلا يبقى لزوم رؤية الدعوى الثانية ولكن إذا شمل النقض الحكمين كليهما يجب إعادة الدعوى إلى المحكمة التي من اختصاصها النظر فيها لترامها وتصل فيها من جديد .

هكذا من الأصول

تعيين يوم
لاستئناف النظر
بأله - سوى
المادة (٢٤٩)

صلاحية المحكمة
التي اعيد اليها الحكم
المنسوس
المادة (٢٥٠)

١ - تدفق فيه مرة ثانية وتصدق قرارها اما بتأييد الحكم او نقضه ، فإذا قررت نقضه للأسباب التي أوجبت النقض الأول تصيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم فيها وعندئذ يترتب عليها ان تنقل لهذا القرار ، او
٢ - تتولى رؤية الدعوى مرافعة وتفضل فيها بالوجه الذي تراه ، وإذا لمعدل والقانون . والحكم الذي يصدر بهذه الصورة لا يقبل اي اعتراض او مراجعة اخرى .

المادة (٢٥١)
تصدر محكمة التمييز قرارها باجماع الآراء او بأكثريةها ويجب ان تحتوي هذه القرارات على :-
١ - اسم الفريقين وعنوانها ومهمتها وعمل اقامتها .
٢ - خلاصة واقعة الحكم المدين .
٣ - الاسباب التي اوردتها الطرفان للطعن في الحكم المدين او لتأييده .
٤ - القرار الذي اصدرته محكمة التمييز بتصديق الحكم المدين او نقضه واعادته او نقضه والحكم في القضية مع بيان اسباب النقض او الحكم (والرد على اسباب الطعن التي لها تأثير في جوهره سواء في التصديق او النقض) .
٥ - تاريخ صدور القرار .
٦ - الرسوم والمصاريف .

المادة (٢٥٢)
كل حكم رفع الى محكمة التمييز واصدرت قرارها بتأييده يعتبر قديماً لا يقبل اي اعتراض او مراجعة اخرى .

الفصل الثالث والثلاثون
الاصول التي تتبع امام محكمة التمييز
بصفقتها محكمة عدل عليا

المادة (٢٥٣)
تبدأ كافة الاجراءات لدى محكمة التمييز بصفقتها محكمة عدل عليا بتقديم استدعاء الى علم المحكمة وفقاً للنموذج () المثبتة صيغته في ذيل هذه الاصول او على اقرب ما يمكن من ذلك حسب ما تقتضيه الحال .
المادة (٢٥٤)
لدى تقديم الاستدعاء الى المحكمة وفقاً لاسماع المستدعي او عيانه بدون دعوة الفريق الآخر - بشأن إصدار قرار مؤقت أو إصدار مذكرة لبيان الأسباب الموجبة أو للامانة وتبطل المحكمة في طلبه ،

فان رأت ان الاسباب التي قدمها تبرر ذلك ، تصدر قراراً مؤقتاً أو مذكرة بتبليغ استدعاء المستدعي وما قدمه من أوراق مؤيدة له الى المستدعي ضده ولكل شخص آخر تأمر المحكمة بتبليغها اليه .
المادة (٢٥٥)

المادة (٢٥٦)
اذا رغب المستدعي ضده في معارضة اصدار قرار قطعي وجب عليه خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغه الاستدعاء أو خلال الالة التي تأمر بها المحكمة - سواء كانت أقصر أم أطول من ذلك - ان يقدم لائحة جوابية مع نسخة منها لتبليغها للمستدعي ، فإذا تخلف عن تقديم اللائحة وفق ما ذكر لا يجوز سماعه في معارضة الاستدعاء ، إلا إذا أوعزت المحكمة بخلاف ذلك .

المادة (٢٥٧)
اذا قدمت اللائحة الجوابية يدرج رئيس المحكمة الاستدعاء في قائمة القضايا ويمن تاريخ وقت النظر فيه ويبلغ ذلك للفرقاء إلا إذا كان موعد النظر في الاستدعاء قد عين في القرار للوقت .

المادة (٢٥٨)
لدى النظر في الاستدعاء يقوم المستدعي ضده بأداء ذى يدم بمخاطبة المحكمة ويكون للمستدعي الحق في الرد عليه . ويشترط في ذلك أن يجوز للمحكمة اذا ما استصوبت أن تسمح للمستدعي ضده أن يرد على أية حجج أدلى بها المستدعي .

المادة (٢٥٩)
ليس في هذه الاصول ما يمنع المحكمة من إصدار أي قرار تمهيدي تستصوب إصداره في القضية .
تستعمل نماذج الأوامر والقرارات المثبتة في ذيل هذا القانون بالقدر الذي تسمح به الظروف .

الفصل الرابع والثلاثون
الاصول التي تتبع امام المحكمة الخاصة

المادة (٢٦٠)
إذا نشأت مسألة تتعلق بقضية فيها إذا كانت قضية أحوال شخصية داخلية في الصلاحية المطلقة المحولة لمحكمة دينية أم لا ، فعلى الفرقاء ذوي الشأن او على المحكمة التي نشأت امامها هذه المسألة أن يحالوها الى المحكمة الخاصة للنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون تشكيل المحاكم النظامية بمذكرة تقدم الى رئيس كنية محكمة التمييز .

المادة (٢٦١)
تحتوي كل مذكرة على فقرات ترقيم بارقام متسلسلة وتضمن بصورة موجزة :-
١ - الوقائع الجوهرية للتلقي عليها من الفرقاء .
٢ - الوقائع الجوهرية التي هي موضوع النزاع .
٣ - ادعاءات كل من الفريقين .
المادة (٢٦٢)

يقوم رئيس الكنية لدى تسلمه مذكرة كهذه بتبليغ الفرقاء مذكرات حضور للمثول امام المحكمة الخاصة في الموعد الذي يبينه لذلك ، وفي هذا الموعد تسمع المحكمة أقوال الطرفين فيما يتعلق بالمسألة التي يطلب اليها إصدار قرارها فيها وفصلها ، وتحققاً لهذا الغرض يكون للمحكمة الخاصة جميع الصلاحيات المحولة الى محكمة بدائية بمقتضى هذا القانون وتنتج عندئذ بقدرما تتطلبه الظروف اصول المحاكمات المحفوية لدى المحاكم البدائية فيما يتعلق بسماع الدعوى وفصلها .

هكذا من الأصل

تسجيل الاستماع المادة (٢٦٣)

عندما يتم المحكمة الخاصة فصل المسألة المقدمة اليها لتسجيل الاستماع والذي توصلت اليه بشأنها وتصدر قرارها بنفس الطريقة التي تجري عليها المحاكم الابتدائية في مثل هذه الحالة .

الفصل الخامس والثلاثون
احكام مخافة

الاغلاط الكتابية المادة (٢٦٤)

يجوز للمحكمة في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم الاغلاط الكتابية أو الحساية التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

حساب المدة المادة (٢٦٥)

لدى حساب الزمن ايفاء لتعاليم المتقدمة من هذا القانون تتبع القاعدة التالية :
١ - ان المدة المشار اليها بعدد من الايام ابتداء من وقوع حادثة أو القيام بعمل أو شيء أو فيما يتعلق بمحل الاعتراض والاستئناف والتبني وتقدم للوائح تعتبر غير شاملة اليوم الذي وقعت فيه تلك الحادثة أو جرى فيه ذلك العمل أو الشيء .
٢ - لا تحسب ايام العطال الرسمية من المدة المأثورة اذا جاءت في نهاية المدة .
٣ - كل اعلام صدر من محكمة يبقى مرعياً ومعتبراً ما لم تقضه أو تنقضه بحسب الاصول والقانون تلك المحكمة أو محكمة اخرى اعلى منها ، وينفذ حكمه على كلا الخصمين المتداعين بالذات أو على من قام مقامها ولا يسري على غيرهما ، ومع ذلك فلا حكم على عدة اشخاص وكالت بينهم وجه ارتباط قانوني ينبع من الحكم على احدهم وبراءة ذمة الآخر ، فان جميعهم يستفيدون من الحكم الصادر ببراءة الذمة في الدعوى الاعتراضية أو في الاستئناف والتبني وان كان المعارض أو المستأنف أو المدين واحد منهم فقط .

الاعفاء المادة (٢٦٦)

تلقى القوانين واصول المحاكمات التالية :-

- ١ - قانون اصول المحاكمات العثمانى الصادر بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦ وذيته الصادر بتاريخ ٨ ربيع الآخرة سنة ١٣٢٩ .
- ٢ - قانون تعديل اصول المحاكمات الحقوقية رقم ٣١ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ٨٨٠ من الجريدة الرسمية . (اردني) .
- ٣ - قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨ عدد ١ المتماز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ ايار سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ١) .
- ٤ - قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩ عدد ٩٦٨ المتماز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١١ كانون الاول سنة ١٩٣٩ (الملحق رقم ١) .
- ٥ - قانون اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ عدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٤ (الملحق رقم ١) .
- ٦ - اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٥٥ المتماز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ٣) .
- ٧ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٨٠ المتماز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٥ ايار سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ٢) .

- ٨ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٩٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٨ (الملحق رقم ٢) .
- ٩ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) لسنة ١٩٣٩ عدد ٨٧٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠ آذار سنة ١٩٣٩ (الملحق رقم ٢) .
- ١٠ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) غرة ٢ لسنة ١٩٣٩ عدد ٨٩١ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ حزيران سنة ١٩٣٩ (الملحق رقم ٢) .
- ١١ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٠٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣ ايار سنة ١٩٤٥ (الملحق رقم ٢) .
- ١٢ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) غرة ٢ لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٤٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ (الملحق رقم ٢) .
- ١٣ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) لسنة ١٩٤٧ عدد ١٦٠٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ آب سنة ١٩٤٧ (الملحق رقم ٢) .
- ١٤ - اصول مخصصات الشهود لسنة ١٩٣٧ و ١٩٣٢ المنشورة في المجلد الرابع من مجموعة القوانين الفلسطينية صفحة ٣٠٤١ .
- ١٥ - اصول المحكمة العليا لسنة ١٩٣٧ عدد ٦٧٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ نيسان سنة ١٩٣٧ (الملحق رقم ٢) .
- ١٦ - اصول المحكمة العليا (المعدل) لسنة ١٩٣٩ عدد ٩٠٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٣ غوز سنة ١٩٣٩ (الملحق رقم ٢) .
- ١٧ - اصول المحكمة العليا (المعدل) لسنة ١٩٤٠ عدد ١٠٥١ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٠ (الملحق رقم ٢) .
- ١٨ - كل تشريع اردني أو فلسطيني آخر صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة (٢٦٧)

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٨ رمضان سنة ١٣٧٠

الموافق ٢ تموز سنة ١٩٥١

محرره

رئيس الوزراء
سبحر الرفاعي

وزير العدلية
مزارع المجالي

محمد السنين السيد مدير المحلة الادارية الهامة

عقبتى للادنين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٣٧٠ الموافق ١٣ مايس سنة ١٩٥١ تصدر لرادتنا لللكية تصديق القانون الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

هكذا من الأهل

قانون العقوبات

قانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (قانون العقوبات لسنة ١٩٥١) ويحل به من تاريخ ٢٨ شوال ١٣٧٠ الموافق ١ آب ١٩٥١ .

المادة ٢ - يكون للمبارات والألفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعنى المخصصة لها أدناه، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك. تنفي لفظة (الملكة) للملكة الأردنية الهاشمية .

وتشمل عبارة (الإجراءات القضائية) كافة الإجراءات التي تتخذ أمام أية محكمة أو قاضي تحقيق أو مجلس قضائي، أو لجنة تحقيق أو شخص يجوز أداء الشهادة أمامها أو أمامه بعد حلف اليمين سواء قامت هذه المحكمة أو المجلس القضائي أو اللجنة أو ذلك الشخص بسماع الشهادة بعد اليمين أو بدون اليمين .

وتعني عبارة (بيت السكن) المحل المخصص للسكنى أو أي قسم من بناء اتخذ للساكن أو الساكنين ذلك مسكناً له ولعائلته وضيوفه وخدمته أو لأي منهم وإن لم يكن مسكوناً بالفعل وقت ارتكاب الجريمة ، وتشمل أيضاً نوابه وملحقاته للصلة التي يضمها معه سور واحد .

وتشمل عبارة (الطريق العام) كل طريق يباح للجمهور المرور به في كل وقت وبشر قيد يدخل في هذا التعريف الجسور وكافة الطرق التي تصل المدن أو البلاد بعضها ببعض ولا يدخل فيه الأسواق والبادين والساحات والشوارع الكائنة داخل المدن أو البلدان أو القرى والأهوار .

وتشمل عبارة (مكان عام) أو (محل عام) كل طريق عام وكل مكان أو عمر يباح للجمهور المرور به أو الدخول إليه في كل وقت وبشر قيد أو كان مقيداً بدفع مبلغ من النقود وكل بناء أو مكان يستعمل اذ ذلك لأي اجتماع أو حفل عمومي أو ديني أو كساحة مكتشوفة .

ويقصد بلفظي (الليل) أو (ليلا) الفترة التي تقع بين غروب الشمس وشرورها .
ويراد بلفظة (الجرح) كل شرط أو قطع بشرط أو يشق غشاء من أغشية الجسم الخارجية .
وأما الغرض من هذا التفسير يعتبر التشاء خارجياً إذا كان في الامكان لمسه بدون غشاء آخر أو شفه .

الكتاب الأول

الأحكام العامة

الباب الأول

في القانون الجزائي

الفصل الأول

في تطبيق الأحكام الجزائية من حيث الزمان

المادة ٣ - لا يقضى بأية عقوبة لم ينص القانون عليها حين ارتكاب الجريمة ، وتعتبر الجريمة تامة إذا تمت أفعال تنفيذها .
المادة ٤ - كل قانون يعدل شروط التجريم تعديلاً في مصلحة المتهم يسرى حكمه على الأفعال للفترة قبل غايته ، ما لم يكن قد صدر بشأن تلك الأفعال حكم مبرم .

المادة ٥ - كل قانون جديد يلغى عقوبة أو يفرض عقوبة أخف يجب أن يطبق على الجرائم للفترة قبل غايته وإذا صدر قانون جديد يبدل حكم مبرم يعمل الفعل الذي حكم على فاعله من أجله غير معاقب عليه بوقت تنفيذ الحكم .

المادة ٦ - كل قانون يفرض عقوبات لا يطبق على الجرائم للفترة قبل غايته .

الفصل الثاني

في تطبيق الجرائم الجزائية من حيث المكان

١ - الصلاحية الإقليمية

المادة ٧ - ١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب داخل للملكة جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

٢ - تعد الجريمة مرتكبة في الملكة : -

أ - إذا تم على أرض هذه الملكة أحد العناصر التي تؤلف الجريمة أو أي فعل من أفعال جريمة غير متجزئة أو فعل اشتراك أصلي أو فرعي .

ب - تشمل أراضي هذه الملكة طبقة الهواء التي تغطيها والبحر الإقليمي إلى مسافة خمسة كيلومترات من الشاطئ ولدى التي يغطي البحر الإقليمي والسفن والركبات الجوية الأردنية .

المادة ٨ - لا يسرى حكم هذا القانون على الجرائم التي ترتكب على متن مركبة هوائية أجنبية تحلق في الاقليم الجوي الأردني إلا إذا كان التفاعل أو الجنى عليه أردنياً أو إذا هبطت المركبة الهوائية داخل للملكة بعد اقتراف الجريمة .

٢ - الصلاحية الدائمة

المادة ٩ - تسرى أحكام هذا القانون على كل أردني أو أجنبي - فاعلاً كان أو شريكاً عرضاً أو متدخلاً - ارتكب خارج الملكة جريمة أو جنحة مخلة بأمن الدولة أو قد ختم الدولة أو قد نقوداً أو زور أوراق النقد أو السندات المصرفية الأردنية أو الأجنبية للتداول قانوناً أو تعاملاً في الملكة .

٣ - الصلاحية الشخصية

المادة ١٠ - تسرى أحكام هذا القانون : -

١ - على كل أردني - فاعلاً كان أو شريكاً عرضاً أو متدخلاً - ارتكب خارج للملكة جريمة أو جنحة يعاقب عليها هذا القانون . كما تسرى الأحكام المذكورة على من ذكر ولو قد الجنسية الأردنية أو اكتسبها بعد ارتكاب الجريمة أو الجنحة .

٢ - على الجرائم التي يرتكبها خارج للملكة أي موظف أردني أثناء ممارسته وظيفته أو بمناسبة ممارسته إياها : -

٣ - على الجرائم التي يرتكبها خارج للملكة موظفو السلك الخارجي والقناصل الأردنيون ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام .

المادة ١١ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم التي يرتكبها في الملكة موظفو السلك الخارجي والقناصل الأجانب ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام .

٤ - مفعول الأحكام الأجنبية

المادة ١٢ - فيما خلا الجنايات المنصوص عليها في المادة ٩٥ والجرائم التي ارتكبت في الملكة لا يلاحق في هذه الملكة أردني أو أجنبي إذا كان قد جرت محاكمته نهائياً في الخارج وفي حالة الحكم عليه إذا كان الحكم قد نفذ فيه أو سقط عنه بالتقادم أو بالقوة .

المادة ١٣ - ١ - لا تحول دون للائحة في الملكة : -

أ - الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة من الجرائم البينة في المادة (٩) .

ب - الأحكام الصادرة في الخارج في أية جريمة اقترفت داخل للملكة .

٢ - وفي كلتا الحالتين تمتنع للائحة في الملكة إذا كان حكم القضاء الأجنبي قد صدر على أثر أخبار رسمي من السلطات الأردنية .

٣ - إن اللدة التي يكون قد قضاه المحكوم عليه نتيجة لحكم قد نفذ فيه في الخارج تنزل من أصل اللدة التي حكم عليه بها في الملكة .

هذا من الأصل

الباب الثاني
في الأحكام الجزائية
الفصل الأول
في العقوبات

١ - العقوبات بصورة عامة

المادة ١٤ - العقوبات الجنائية هي :

١ - الأعدام .

٢ - الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال الشاقة للوقت .

٣ - الاعتقال .

المادة ١٥ - العقوبات الجنحية هي :

١ - الحبس .

٢ - الترامة .

٣ - الربط بكفالة .

المادة ١٦ - عقوبات المخالفة هي :

١ - الحبس للمخالفات .

٢ - الترامة .

٢ - العقوبات الجنائية

المادة ١٧ - ١ - الأعدام ، هو شق المحكوم عليه .

٢ - في حالة ثبوت كون المرأة المحكوم عليها بهذه العقوبة حاملاً ، يبدل حكم الأعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ١٨ - الأشغال الشاقة ، هي تشغيل المحكوم عليه في الأشغال المجهدة التي تتناسب وصحته وسنه ، سواء في داخل السجن أو خارجه .

المادة ١٩ - الاعتقال ، هو وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة لمدة المحكوم بها عليه مع منحه معاملة خاصة وعدم الزامه بارتداء زي السجناء وعدم تشغيله بأي عمل داخل السجن أو خارجه إلا برضاه .

المادة ٢٠ - إذا لم يرد في هذا القانون نص خاص ، كان الحد الأدنى للحكم بالأشغال الشاقة للوقت والاعتقال ثلاث سنوات ، والحد الأعلى خمس عشرة سنة .

٣ - العقوبات الجنحية

المادة ٢١ - الحبس ، هو وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة لمدة المحكوم عليها وهي تتراوح بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

المادة ٢٢ - الترامة ، هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ، وهي تتراوح بين دينار واحد ودينارين ديناراً إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

١ - إذا لم يؤد المحكوم عليه بالترامة المبلغ المحكوم به عليه ، يحبس في مقابل كل (٥٠٠) فلس أو كورها يوماً واحداً .

٢ - عندما تصدر المحكمة قراراً بفرض غرامة ، يترتب عليها أن تنص في القرار للذكور ثمة على وجوب حبس المحكوم عليه للمدة التي تقابل الغرامة بالنسبة المقررة في الفقرة السابقة عند عدم تأديتها .

٣ - جسم من أصل هذه الترامة بالنسبة التي حدها الحكم كما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة ، كل اداء جزئي قبل الحبس أو في أثناءه وكل مبلغ تم تحصيله .

٤ - عقوبة المخالفة

المادة ٢٣ - تتراوح مدة الحبس للمخالفات بين أربع وعشرين ساعة وأربعين ساعة ، وتنفذ في المحكوم عليهم في أماكن غير الأماكن المخصصة بالمحكوم عليهم بعقوبات جنائية أو جنحية ما أمكن .

المادة ٢٤ - تتراوح الترامة للمخالفات بين (١٠٠) فلس وخمسة دنانير .

٥ - أحكام شاملة

المادة ٢٥ - تطبق أحكام المادة (٢٢) من هذا القانون على الترامة للمخالفات المحكوم بها .

المادة ٢٦ - الحبس والترامة المنصوص عليهما في بعض مواد هذا القانون دون أن يبين حداً من الأدنى والأقصى أو يبين الحد الأقصى أكثر من أسبوع أو أكثر من خمسة دنانير يعتبر الحد الأدنى للحبس أربعين ساعة والترامة ديناراً واحداً ، كما يعتبر الحد الأقصى للحبس ثلاث سنوات والترامة مائتي دينار عندما لا يبين حداً من الأدنى .

المادة ٢٧ - مع مراعاة حقوق الغير ذي النية الحسنة ، يجوز مصادرة جميع الأشياء التي حصلت نتيجة لجناية أو جنحة مقصودة أو التي استعملت في ارتكابها أو كانت معدة لاقتنائها ، أما في الجنحة غير المقصودة أو في المخالفة فلا يجوز مصادرة هذه الأشياء إلا إذا ورد في القانون نص على ذلك .

المادة ٢٨ - يجوز للمحكمة أن تأمر بمنح المحكوم عليه بالحبس معاملة خاصة حسبما تبين في قانون السجون .

الفصل الثاني

التدابير الاحترازية بصورة عامة

المادة ٢٩ - التدابير الاحترازية العينية هي :

١ - المصادرة العينية .

٢ - الكفالة الاحتياطية .

٣ - ائصال المحل .

٤ - وقف هيئة معنوية عن العمل أو حلها .

١ - المصادرة العينية

المادة ٣٠ - يصادر من الأشياء ما كان صنعه أو اقتنائه أو بيعه أو استعماله غير مشروع وإن لم يكن ملكاً للمتهم أو لم تقض الملاحقة إلى حكم .

٢ - الكفالة الاحتياطية

المادة ٣١ - ١ - الكفالة الاحتياطية ، هي ايداع مبلغ من المال أو سندات عمومية أو تقديم كفيل مليء أو عقد تأمين ضماناً لحسن سلوك المحكوم عليه أو تلافياً لأية جريمة .

٢ - يجوز أن تفرض الكفالة لسنة على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر ما لم يتضمن القانون نصاً خاصاً .

٣ - تبين للمحكمة في الحكم مقدار المبلغ الواجب ايداعه أو مقدار المبلغ الذي يجب أن يضمته عقد التأمين أو الكفيل على أن لا ينقص عن خمسة دنانير أو يزيد على مئتي دينار .

المادة ٣٢ - يجوز فرض الكفالة الاحتياطية :

١ - في حالة الحكم من أجل تهديد تهويل .

٢ - في حالة الحكم من أجل تحريض على جنابة لم تقض إلى نتيجة .

٣ - إذا كان عمال للخوف ميث أن يعود للمحكوم عليه إلى ابداء الخفي عليه أو أحد أفراد أسرته أو الاضرار بأموالهم .

هكذا من الأشغال

المادة ٣٣ - ١ - تلقى الكفالة ويرد التأمين ويبدأ الكفيل إذا لم يرتكب خلال مدة التجربة الفعل الذي أريد تلافيه .
٢ - وفي حالة العكس تحصل الكفالة وتخصص على التوالى بالتعويضات الشخصية في الرسوم في الترامات .
ويصدر ما يقبض لمصلحة الحكومة .

٣ - افعال العمل

المادة ٣٤ - ١ - يجوز الحكم بأفعال العمل الذي ارتكبت فيه جريمة بفعل صاحبه او يرضاه لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة اذا اجاز القانون ذلك بنص صريح .
٢ - ان افعال العمل المحكوم به من اجل افعال جرمية او مخلة بالآداب يستلزم منع المحكوم عليه او اي من افراد أسرته او اي شخص تلك العمل او استأجره وهو يعلم امره من ان يزاول فيه العمل نفسه .
٣ - ان هذا المنع لا يتناول مالك المقار وجميع من لهم على المحل حق امتياز او دين اذا ظلوا بمنزلة عن الجريمة .

٥ - حساب العقوبات والتدابير الاحترازية

المادة ٣٥ - ١ - يوم العقوبة أربع وعشرون ساعة ، والشهر ثلاثون يوما وما جاوز الشهر حسب من يوم الى مثله وفاقا للتقويم الفريفي .
٢ - فيما خلا الحالة التي يحكم بها على الموقوف لمدة أربع وعشرين ساعة يطلق سراحه قبل ظهر اليوم الاخير .
المادة ٣٦ - تحسب دائما مدة التوقيف من مدد العقوبات المحكوم بها .

الفصل الثالث

في الالتزامات المدنية

١ - انواع الالتزامات المدنية

المادة ٣٧ - الالتزامات التي يمكن للمحكمة ان تحكم بها هي : -

- ١ - الرد
- ٢ - العطل والضرر
- ٣ - المصادرة
- ٤ - النفقات

المادة ٣٨ - ١ - الرد عبارة عن اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل الجريمة ، وتحكم المحكمة بالرد من تلقاء نفسها كلما كان الرد في الامكان .

٢ - تجري الاحكام المدنية على رد ما كان في حيازة الفيل .

المادة ٣٩ - اذا وصل الى حوزة النيابة اي مال من الاموال فيما يتعلق بآية تهمة جزائية فيجوز لآية محكمة نظرت في تلك التهمة ان تصدر ايا من تلقاء نفسها او بناء على طلب المدعي بانال قرارا بتسليم ذلك المال الى الشخص الذي يلوح لما انه صاحبه واذا لم يكن في الاستطاعة معرفة صاحب المال فيجوز اصدار القرار الذي تستنسه بشأنه .

٢ - احكام مشتركة

المادة ٤٠ - ١ - كل جريمة تلمح بالنسبة لجريمة واحدة او اوبى تلمح فاعلها بالتعويض .
٢ - يجب الالتزامات المدنية على فاعل الجريمة الذي استفاد من احد اسباب الاعفاء .

المادة ٤١ - ١ - تحصل الالتزامات المدنية بالتكافل والتضامن من جميع الاشخاص الذين حكم عليهم من اجل جريمة واحدة .
٢ - لا يشمل التضامن الجرائم المتلازمة الا اذا ارتكبت لغرض مشترك .
٣ - لا يشمل التضامن الالتزامات المدنية ما لم يكن المحكوم عليهم من اجل جريمة واحدة قد حوكموا في الدعوى نفسها .

الفصل الرابع

في سقوط الاحكام الجزائية

١ - احكام عامة

المادة ٤٢ - ١ - الاسباب التي تسقط الاحكام الجزائية او تمنع تنفيذها او تؤجل صدورها هي : -

- ١ - وفاة المحكوم عليه
- ٢ - العفو العام
- ٣ - العفو الخاص

٤ - صفح الفريق المتضرر

٥ - تأجيل صدور الحكم

المادة ٤٣ - ان الاسباب التي تسقط الاحكام الجزائية او تمنع تنفيذها او تعلقها لا تأثير لها على الالتزامات المدنية التي يجب ان تظل خاضعة للاحكام الحقوقية .

٢ - وفاة المحكوم عليه

المادة ٤٤ - ١ - تزول جميع النتائج الجزائية للحكم بوفاة المحكوم عليه .

٢ - تحول الوفاة دون استيفاء الغرامات المحكوم بها .

٣ - لا تأثير لوفاة على المصادرة العينية وعلى افعال الخن .

٣ - العفو العام

المادة ٤٥ - ١ - يزول العفو العام حالة الاجرام من اساسا ويصدر بالدعوى العمومية قبل اقرارها بحكم وبعد الحكم بها بحيث يسقط كل عقوبة اصلية كانت ام فرعية ولكنه لا يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بالاضطرار ولا من انفاذ الحكم الصادر بها .

٢ - لا ترد الغرامات المستوفاة والاشياء المصادرة .

٤ - العفو الخاص

المادة ٤٦ - ١ - يمنح العفو الخاص جلالة الملك بناء على تنسيب مجلس الوزراء مشفوعا ببيان واه .

٢ - لا يصدر العفو الخاص عن من لم يكن قد حكم عليه حكما مبرما .

٥ - صفح الفريق المتضرر

المادة ٤٧ - ان صفح الفريق المدني عليه يوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها اذا كانت افاءة الدعوى تتوقف على اتخاذ صفح الادعاء الشخصي .

المادة ٤٨ - ١ - الصفح لا ينقض ولا يطلق على شرط .

٢ - الصفح عن احد المحكوم عليهم يشمل الاخرين .

٣ - لا يعتبر الصفح اذا تعدد المدعون بالحقوق الشخصية ما لم يصدر عنهم جميعهم .

٦ - التقادم

المادة ٤٩ - ان احكام التقادم المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية تحول دون تنفيذ العقوبات .

هكذا من الأصل

الباب الثالث
في الجريمة

الفصل الأول
في عنصر الجريمة القانوني

١ - الوصف القانوني

- المادة ٥٠ - ١ - تكون الجريمة جنابة أو جنحة أو مخالفة حسب ما يعاقب عليها بقوّة جنائية أو جنحية أو مخالفة .
٢ - يعتبر في الوصف القانوني الحد الأعلى للعقوبة الأشد المنصوص عليها قانوناً .
المادة ٥١ - لا يتغير الوصف القانوني إذا أبدلت العقوبة المنصوص عليها بقوّة أخف عند الأخذ بأسباب التخفيف .

٢ - اجتماع الجرائم المعنوي

- المادة ٥٢ - ١ - إذا كان للفعل عدة أوصاف ذكرت جميعها في الحكم فعلى المحكمة أن تحكم بالعقوبة الأشد .
٢ - على أنه إذا انطبق على الفعل وصف عام ووصف خاص أخذ بالوصف الخاص .
المادة ٥٣ - ١ - لا يلاحق الفعل الواحد إلا مرة واحدة .
٢ - غير أنه إذا توافقت نتائج الفعل الجرمية بعد الملاحقة الأولى فأصبح قابلاً لوصف أشد لوقوع هذا الوصف .
وأوقعت العقوبة الأشد دون سواها ، فإذا كانت العقوبة المقررة سابقاً قد نفذت سقطت من العقوبة الجديدة .

٣ - أسباب التبرير

- المادة ٥٤ - الفعل المرتكب في ممارسة حق دون إساءة استعماله لا يعد جريمة .
المادة ٥٥ - ١ - يعد ممارسة الحق كل فعل قضت به ضرورة حالية لدفع تعرض غير محق ولا مثار عن النفس أو المال أو نفس الغير أو ماله .
٢ - يستوي في الحماية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي .
٣ - إذا وقع تجاوز في الدفاع أمكن إعفاء فاعل الجريمة من العقوبة في الشروط المذكورة في المادة (٨٤) .
المادة ٥٦ - لا يعتبر الإنسان مسؤولاً جزائياً عن أي فعل إذا كان قد أتى ذلك الفعل في أي من الأحوال التالية :-
١ - تنفيذ القانون .
٢ - إطاعة لأمر صدر إليه من مرجع ذي اختصاص يوجب عليه القانون إطاعته إلا إذا كانت الأمر غير مشروع بصورة ظاهرة .
المادة ٥٧ - ١ - لا يعد الفعل الذي يميزه القانون جريمة .
٢ - يميز القانون .

- أ - خروب التأديب التي يتولها بالولاد آتزم على نحو ما يبيحه المرفع العام .
ب - أعمال العنف التي تقع أثناء الألعاب الرياضية إذا روجت قواعد اللعب .
ج - العمليات الجراحية والعلاجات الطبية المنطبقة على أصول الفن شرط أن يجري برضى المريض أو برضى ممثلي الشرعيين أو في حالات الضرورة الماسة .

الفصل الثاني

في عنصر الجريمة المعنوي

١ - النتيجة

- المادة ٥٨ - لا يكتفى من الزاوية التي ارتكب الجريمة على ما عرفت في القانون .

المادة ٥٩ - تعد الجريمة مقصودة ، وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصوله ففعل بالمخاطرة . ويكون خطأ إذا نجم الفعل الضار عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة .

المادة ٦٠ - لا عبء للنتيجة إذا كان القصد أن يؤدي إليها ارتكاب فعل إلا إذا ورد نص صريح على إثباته الرصد إلى تلك النتيجة تؤلف عنصراً من عناصر الجرم الذي يكون كاه أو بعضه من ذلك الفعل .
المادة ٦١ - إذا وقعت الجريمة على غير الشخص المقصود بها ، عوقب الفاعل كما لو كان اقترف الفعل بحق من كان يقصد .

٢ - الدافع

- المادة ٦٢ - ١ - الدافع ، هو العلة التي تحمل الفاعل على الفعل ، أو النية القسوى التي يتوخاها .
٢ - لا يكون الدافع عنصراً من عناصر التجريم إلا في الأحوال التي عينها القانون .

الفصل الثالث

في عنصر الجريمة المادي

١ - الشروع

المادة ٦٣ - الشروع ، هو البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة للتؤدي إلى ارتكاب جنابة أو جنحة ، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجنابة أو الجنحة لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها عوقب على الوجه الآتي إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

١ - الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات إذا كانت عقوبة الجنابة التي شرع فيها تستلزم الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية .

٢ - أن يحط من أية عقوبة أخرى موقته من النصف إلى الثلثين .

المادة ٦٤ - لا يعتبر شروعا في جريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التمهيدية وكل من شرع في فعل ورجع باختياره عن أفعال الجرم الإجرامية ، لا يعاقب إلا على الفعل أو الأفعال التي اقترفها إذا كانت تشكل في حد ذاتها جريمة .
المادة ٦٥ - إذا كانت الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة قد تمت ولكن لحيلولة أسباب ممانعة لا دخل لإرادته فاعلمها فيها لم تتم الجريمة المقصودة ، عوقب على الوجه التالي :-

١ - الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات إذا كانت عقوبة الجنابة التي شرع فيها تستلزم الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية .

٢ - أن ينزل من أية عقوبة أخرى من الثلث إلى النصف .

٣ - تخفيض العقوبات المذكورة في هذه المادة حتى الثلثين إذا عدل الفاعل بمحض إرادته دون إتمام الجريمة التي اعتزمها .

المادة ٦٦ - لا يعاقب على الشروع في الجنحة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة .

٢ - اجتماع العقوبات

- المادة ٦٧ - ١ - إذا ثبتت عدة جنابات أو جنح قضت بقوّة لكل جريمة وثقت العقوبة الأشد دون سواها .
٢ - على أنه يمكن الجمع بين العقوبات المحكوم بها بحيث لا يزيد مجموع العقوبات المؤقتة على أقصى العقوبة الممنوعة للجريمة الأشد إلا بمقدار نصفها .
٣ - إذا لم يكن قد قضت بإدغام العقوبات المحكوم بها أو بجمعها أحيل الأمر على المحكمة لتفصله .

هكذا من الأشغال

٣ - الملتصقة

المادة ٦٨ - تمت وسائل الملتصقة :-

- ١ - الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للانظار او حصلت في مكان ليس من الحال المذكورة غير انها جرت على صورة يستطيع معها أن يشاهد أي شخص موجود في الحال المذكورة .
- ٢ - الكلام أو الصراخ سواء جهرياً أو قهلاً بالوسائل الآلية بحيث يسمعه في كلا الحالتين من لادخله في الفعل .
- ٣ - الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والافلام والشارات والتصوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للانظار أو بيت أو عرضت للبيع أو وزعت على أكثر من شخص .

الباب الثاني
في المسؤوليةالقسم الأول
في الأشخاص المسؤولينالفصل الأول
في فاعل الجريمة

- المادة ٦٩ - ١ - لا يحكم على أحد بقوة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة .
 - ٢ - أن الهيئات العنوية مسؤولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثلها وعملها عندما يتون هذه الأعمال باسم الهيئات المذكورة أو بأحدى وسائلها بصفتها شخصاً معنوية .
 - ٣ - لا يحكم على الأشخاص المعنويين إلا بالترامة والصادرة .
- وإذا كان القانون ينص على عقوبة أصلية غير الترامة استعاض بالترامة عن العقوبة المذكورة وانزل بالأشخاص المعنويين في الحدود المبينة في اللواد من ٢٢ إلى ٢٤ .

الفصل الثاني
في الأثر لك الجرمي

١ - الفاعل

- المادة ٧٠ - فاعل الجريمة ، هو من أبرأ إلى حين الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها .
- المادة ٧١ - إذا ارتكب عدة أشخاص متعدين جريمة أو جنحة ، أو كانت الجريمة أو الجنحة تتكون من عدة أفعال فكل واحد منهم فعلاً أو أكثر من الأفعال المكونة لها وذلك بقصد حصول تلك الجريمة أو الجنحة اعتبروا جميعهم شركاء فيها وعوقب كل واحد منهم بالعقوبة المبينة لها في القانون ، كما لو كان فاعلاً مستقلاً لها .
- المادة ٧٢ - الشريك في الجريمة المقررة بالكلام للقول بالوسائل الآلية على ما ورد في الفقرة الثانية من المادة (٦٧) أو في الجريمة المقررة بأحدى الوسائل المذكورة في الفقرة الثالثة من المادة نفسها كما صاحب الكلام أو الكتابة والناشر إلا أن ثبت الأول أن النشر تم دون رضاه .
- المادة ٧٣ - عندما تصرف الجريمة بواسطة الصحف بعد نشرها مدير الصحيفة المسؤول ، فإذا لم يكن من مدير ، فالنشر أو رئيس التحرير المسؤول .
- المادة ٧٤ - ١ - مفاديل الآداب : المادة التي من شأنها تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الاعتفاء منها تسمى على كل من الشركاء في الجريمة والتدخلين فيها .
- ٢ - وتسمى عليهم أيضاً مفاديل الظروف المشددة الشخصية أو للزوجية التي سببت اقتراف الجريمة .

٢ - المحرض والتدخل

- المادة ٧٥ - ١ - يعد محرضاً من حمل غيره على ارتكاب جريمة باعطائه قوداً أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والتسوية أو بصرف النقود أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة .
- ٢ - يعد متدخلاً في جريمة أو جنحة :-
- أ - من ساعد على وقوع جريمة بإرشاداته الخادمة لوقوعها .
- ب - من أعطى الفاعل سلاحاً أو أدوات أو أي شيء آخر مما يساعد على إيقاع الجريمة .
- ج - من كان موجوداً في المكان الذي ارتكب فيه الجرم بقصد ارباب القاء أو تقوية تصميم الفاعل الأصلي أو ضمان ارتكاب الجرم المقصود .
- د - من ساعد الفاعل على الافعال التي هيأت الجريمة أو سهلتها أو أتمت ارتكابها .
- هـ - من كان متفقاً مع الفاعل أو للتدخلين قبل ارتكاب الجريمة وساهم في اخفاء معالمها أو تخفية أو تصرف الأشياء الحاصلة بارتكابها جميعاً أو بعضها أو اخفاء شخص أو أكثر من الذين اختصوا فيها من وجه العدالة .
- و - من كان عالماً بسيرة الأشرار الجنائية الذين قطع الطرق أو ارتكاب أعمال العنف ضد أمن الدولة أو السلامة العامة ، أو ضد الأشخاص أو الممتلكات وقدم لهم طاماً أو مأوى أو حثياً أو مكاناً للاجتماع .
- المادة ٧٦ - يعاقب المحرض والتدخل :-
- ١ - بالاضفال الشاقة للوقت من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة اذا كانت عقوبة الفاعل الاعدام أو الاضفال الشاقة للأبد .
- ٢ - في الحالات الأخرى ، يعاقب المحرض والتدخل بعقوبة الفاعل بعد أن تخفص مدتها من البدس الى الثلث .
- المادة ٧٧ - التحريض على ارتكاب مخالفة والتدخل فيها لا يستلزم العقاب .
- المادة ٧٨ - فيما خلا الحالة للنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (٧٥) من هذا القانون من أقدم وهو عالم بالأمر على اخفاء الأشياء الداخلة في ملكية الغير التي نزع أو اختلست أو حصل عليها بارتكاب جريمة أو جنحة ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبترامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً .
- المادة ٧٩ - ١ - فيما خلا الحالات النصوص عليها في الفقرتين (أ) و (و) من المادة (٧٥) ، من أقدم على اخفاء شخص يحرف انه اقترف جريمة أو ساعده على التواري عن وجه العدالة ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .
- ٢ - ينفي من العقوبة أصول الجناة المحبين وقروعههم وأزواجهم وزوجاتهم وأشقائهم وشقيقاتهم .

القسم الثاني
في موانع العقابالفصل الأول
الجهل بالقانون والوقائع

- المادة ٨٠ - لا يعتبر جهل القانون عذراً لمن يرتكب أي جرم .
- المادة ٨١ - ١ - ينفي من المسؤولية الجزائية من أقدم على الفعل في جريمة مقصودة بعامل غلط مادي واقع على أحد العناصر المكونة للجريمة .
- ٢ - إذا وقع الغلط على أحد الظروف المشددة لا يكون الجرم مسؤولاً عن هذا الظرف .
- المادة ٨٢ - لا يكون الغلط الواقع على فعل مؤلف لجريمة غير مقصودة مانعاً للعقاب الا إذا لم ينتج عن خطأ الفاعل

الفصل الثاني

في القوة القاهرة

١ - القوة القاهرة والاكره المعنوي

المادة ٨٣ - لا عقاب على من اقدم على ارتكاب جرم مكرهاً تحت طائلة التهديد وكان يتوقع حين ارتكابه ذلك الجرم ضمن دائرة المفعول المات العاجل ، او اي ضرر بلبس يؤدي الى تشويه او تعطيل اي عضو من اعضاء بصورة مستديمة فيما لو امتنع عن ارتكاب الجرم المذكور على اقتوافه وتشتي من ذلك جرائم القتل كما يشترط ان لا يكون فاعل الجريمة قد عرض نفسه لهذا الاكره بعرض اودته .

٢ - حالة الضرورة

المادة ٨٤ - لا يعاقب الفاعل على فعل الجأته الضرورة الى ان يدفع به في الحال عن نفسه او غيره او عن ملكه او ملك غيره ، شرط ان يتسبب هو فيه قصداً ، شرط ان يكون الفعل متناسباً والخطر .
المادة ٨٥ - لا يعتبر في حالة الضرورة من وجب عليه قانوناً ان يتعرض للخطر .

الفصل الثالث

في انتفاء المسؤولية وفي المسؤولية الناقصة

١ - الجنون

المادة ٨٦ - يفترض في كل انسان بانه سليم العقل او بانه كان سليم العقل حين ارتكاب الجريمة حتى يثبت العكس .
المادة ٨٧ - يعفى من العقاب كل من ارتكب فعلاً او تركاً اذا كان حين ارتكابه اياه عاجزاً عن ادراك كنه افعاله او عاجزاً عن العلم بانه محظور عليه ارتكاب ذلك الفعل او الترك بسبب اختلال في عقله .

٢ - السكر والتسمم بالهذرات

المادة ٨٨ - لا عقاب على من يكون فاقد الشعور او الاختيار في ماله وقت ارتكاب الفعل لتبعية ناشئة عن الكحول او عقاقير مخدرة ايا كان نوعها اذا اخذها من دون رضاء او على غير علم منه بها .

الفصل الرابع
في السن

المادة ٨٩ - ١ - لا يلاحق جزائياً كل من لم يمت التاسعة من عمره .
٢ - ويعفى من المسؤولية الجزائية كل من لم يمت الثانية عشرة من عمره ، الا اذا ثبت انه كان في مقدوره عند ارتكابه الفعل ان يعلم انه لا يجوز له ان يأتي بذلك الفعل .

القسم الثالث

في اسباب الاعفاء من العقوبة او تخفيضها او تشديدها

الفصل الاول
في الاعذار

١ - الاعذار الممتنع

المادة ٩٠ - لا تعتبر جريمة الا في الحالات التي ينص عليها القانون .
المادة ٩١ - ان المعتبر في كل جريمة هو الفعل الذي ارتكبه المتهم .

٢ - الاعذار الخفيفة

المادة ٩٢ - عندما ينص القانون على عذر مخفف : -

- ١ - اذا كان الفعل جنابة توجب الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة حولت العقوبة الى الحبس سنة على الأقل .
 - ٢ - واذا كان الفعل يؤلف احدى الجنابات الاخرى كان الحبس من ستة اشهر الى سنتين .
 - ٣ - واذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة الحبس سنة اشهر او الغرامة خمسة وعشرين ديناراً .
- المادة ٩٣ - يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي اقدم عليها بسوءه غضب شديد ناتج عن عمل غير محقق وعلى جانب من الخطورة اذاته المجني عليه .

الفصل الثاني

في الاسباب الخفيفة

المادة ٩٤ - اذا وجدت في قضية اسباب مخففة ، قضت المحكمة : -

- ١ - بدلا من الاعدام ، بالاشغال الشاقة المؤبدة او بالاشغال الشاقة المؤقتة من سبع سنين الى خمس عشرة سنة .
- ٢ - بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة ، بالاشغال الشاقة المؤقتة .
- ٣ - ولما ان تخفف الى النصف كل عقوبة جنائية اخرى .
- ٤ - ولما ايضا ما خلا حالة التكرار ، ان تخفف اية عقوبة لا تتجاوز حددا الادنى ثلاث سنوات الى الحبس سنة على الأقل .

المادة ٩٥ - ١ - اذا اخذت المحكمة بالاسباب الخفيفة لصلحة من ارتكب جنحة ، فلها ان تخفف العقوبة الى حد الادنى المين في المادتين (٢١ و ٢٢) .

٢ - ولما ان تحول الحبس الى الغرامة او ان تحول - فيما خلا حالة التكرار - العقوبة الجنابة الى عقوبة الخالفة .

الفصل الثالث

في التكرار

المادة ٩٦ - من حكم عليه باحدى العقوبات الجنائية حكماً مبرماً ثم ارتكب - في اثناء مدة عقوبته او في خلال خمس سنوات بعد ان قضاه او بعد سقوطها عنه باحدى الاسباب القانونية - جريمة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او الاعتقال ، حكم عليه مدة لا تتجاوز ضعف العقوبة التي تستلزمها جريمة الثانية ، على ان لا تتجاوز هذا التضعيف عشرين سنة .

المادة ٩٧ - من حكم عليه بالحبس حكماً مبرماً ثم ارتكب - قبل انفاذ هذه العقوبة فيه او في اثناء مدة عقوبته او في خلال ثلاث سنوات بعد ان قضاه او بعد سقوطها عنه باحد الاسباب القانونية - جنحة بمائة للجنحة الاولى حكم عليه مدة لا تتجاوز ضعف العقوبة التي تستلزمها جريمة الثانية ، على ان لا تتجاوز هذا التضعيف خمس سنوات .

المادة ٩٨ - تعتبر السرقة والاحتيال وخيانة الامانة والتزوير جنحة مائة في التكرار ، وكذلك يعتبر السب والقذف والاذم جرائم مائة .

المادة ٩٩ - لا يعتبر الحكم السابق اساساً لتكرار ما لم يكن صادراً من الحاكم العدلية .

احكام تشمل الفصول السابقة

المادة ١٠٠ - تسري احكام الاسباب المشددة او الخفيفة للعقوبة على الترتيب التالي : -

الاعذار

الاسباب المشددة الشخصية

الاسباب الخفيفة

المادة ١٠١ - تعين المحكمة في الحكم مفعول كل من الاسباب المشددة او الخففة على العقوبة المقررة بها .

هكذا من الأصل

الكتاب الثاني

الباب الاول

في الجرائم التي تقع على أمن الدولة

المادة ١٠٢ - المؤامرة ، هي كل اتفاق يتم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة بوسائل معينة .
المادة ١٠٣ - يعتبر الاعتداء على أمن الدولة تأملاً سواء اكان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروطاً فيه .
المادة ١٠٤ - ١ - يعنى من الدولة من اشترك في مؤامرة على أمن الدولة واختبر السلطة بما قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ .

٢ - اذا ارتكب فعل كذا اوبده به لا يكون العذر للاعتفاء

٣ - يستفيد من العذر المطلق ، التهم التي لا تخبر السلطة بمؤامرة او بجرم آخرى على أمن الدولة قبل اقامتها او اطاق القبض - ولو بعد مباشرة الملاحقات - على المتهمين الآخرين او على الذين يعرفونهم .
٤ - لا تطبق احكام هذه المادة على المجرم .

الفصل الاول

في الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي

١ - الخيانة

المادة ١٠٥ - ١ - كل اردني عمل السلاح ضد الدولة في صفوف العدو عوقب بالاعدام .
٢ - كل اردني - وان لم يتم الى جيش معاد - اقدم في زمن الحرب على عمل عدواني ضد الدولة عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - كل اردني تجدد بانه صفة كانت في جيش معاد ولم يفصل عنه قبل اي عمل عدواني ضد الدولة عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وان يكن قد انتسب بتجنده الجسبة الاجنبية .

المادة ١٠٦ - ١ - كل اردني دس الدسائس لدى دولة اجنبية او انصل الى يدفها الى العدوان ضد الدولة او ليوثر الوسائل الى ذلك عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واذا افضى عمله الى نتيجة عوقب بالاعدام .
المادة ١٠٧ - ١ - كل اردني دس الدسائس لدى العدو او اتسل به ليعاونه بأي وجهه كان على فوز قواته على الدولة عوقب بالاعدام .

المادة ١٠٨ - ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل اردني اقدم بانه وسيلة كانت - بقصد شل الدفاع الوطني - على الاضرار بالانشآت والمصانع والبواخر والركبات الجوية والادوات والذخائر والارزاق وسبل المواصلات وبصورة عامة بأي شيء ذي طابع عسكري او معد لاستعمال الجيش او القوات التابعة له .

٢ - يحكم بالاعدام اذا حدث الفعل زمن الحرب او عند توقع نشوبها او افضى الى تلف نفس .
المادة ١٠٩ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الاقل كل اردني حاول بمحال أو خطب أو كتابات أو غير ذلك ان يقتطع جزءاً من الاراضي الاردنية ليعبها الى دولة اجنبية او ان يملكها حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة الاردنية .

المادة ١١٠ - ١ - كل اردني قدم سجيناً او طامناً او ايساً لجندي من جنود الاعداء او لجاسوسين للاستكشاف وهو على بينة من عامره او ساعده على الحرب عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .
٢ - كل اردني سهل الفرار لاسير حرب او احد رعايا العدو المعتقلين ، عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ١١١ - تفرض العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة اذا وقع الفعل على دولة تربطها بالملكة معاهدة تحالف ضد عدو مشترك .

المادة ١١٢ - ينزل منزلة الاردنيين بالمعنى المقصود في المواد (١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧

أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة أو بواسطة شخص مستشار على صفقة تجارية أو أية صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رجال العدو أو مع شخص ساكن بلاد العدو .
المادة ١٢٣ - يستحق العقاب الوارد في المادة السابقة من ذكر فيها من الأشخاص اذا ساهموا في قرض أو اكتساب لمصلحة دولة معادية أو سهل أعمالها المالية بوسيلة من الوسائل .

٥ - النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

المادة ١٢٤ - من قام في المملكة زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترمي الى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ الثورات العنصرية أو المذهبية عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ١٢٥ - ١ - يستحق العقوبة الملبنة في المادة السابقة من أذاع في المملكة في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الأمة .

٢ - اذا كان القائل قد أذاع هذه الأنباء وهو يعتقد صحتها ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

المادة ١٢٦ - كل أردني يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هبة الدولة أو مكاتها ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

الفصل الثاني

في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي

١ - الجنائيات الواقعة على الدستور

المادة ١٢٧ - ١ - كل من اعتدى على حياة جلالة الملك أو حرته ، يعاقب بالأعدام .

٢ - كل من اعتدى على جلالة الملك اعتداء لا يهدد حياته ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - يعاقب بالعقوبات نفسها اذا كان الاعتداء على جلالة الملك أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش .

المادة ١٢٨ - ١ - يعاقب بالاعتقال كل من يعمل على تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة .

٢ - وتكون عقوبة الاعتقال خمس عشرة سنة اذا لجأ القائل الى العنف .

المادة ١٢٩ - ١ - كل فعل يترتب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور يعاقب عليه بالاعتقال .

٢ - إذا نشب العصيان ، عوقب المحرض بالاعتقال خمس عشرة سنة ، ويعاقب سائر العصاة بالاعتقال خمس سنوات على الأقل .

المادة ١٣٠ - الاعتداء الذي يقصد منه منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور ، يعاقب عليه بالاعتقال .

المادة ١٣١ - يعاقب على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة في مواد هذا الفصل ، بالاعتقال .

٢ - اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية

المادة ١٣٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة سبع سنوات على الأقل : -

١ - من اغتصب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية .

٢ - من احتفظ خلافاً لأمر الحكومة بسلطة مدنية أو قيادة عسكرية .

٣ - كل قائد عسكري أبقى جنده معشداً بعد أن صدر الأمر بتسريحه أو بفرقه .

المادة ١٣٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، من أذاع دون رضى السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند أو على قيد السراكر أو تجنيدهم أو على تجهيزهم أو مدمم بالأسلحة والسلاح .

٣ - الفتنة

المادة ١٣٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على الاعتداء الذي يستهدف إما إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي بتسلح الأردنيين أو حملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر ، وأما بالحس على التقتيل والنهب في محلة أو محلات ، ويقضى بالإعدام على من اعتداء .

المادة ١٣٥ - يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من رأس عصابات مسلحة أو يتولى فيها وظيفة أو قيادة ، إما بقصد اجتياح مدينة أو محلة أو بعض أملاك الدولة أو أملاك جماعة من الأهالي ، وأما بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العامة العاملة ضد مرتكبي هذه الجنائيات .

المادة ١٣٦ - ١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة المشترك في عصابات مسلحة ألفت بقصد ارتكاب إحدى الجنائيات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

٢ - غير أنه يعفى من العقوبة من لم يتول منهم في العصابة وظيفة أو خدمة ولم يوقف في أماكن الفتنة واستسلم بسلاحه دون مقاومة وقبل صدور أى حكم .

المادة ١٣٧ - من أقدم بقصد اقتراف أو تسهيل إحدى جنائيات الفتنة المذكورة أو أية جريمة أخرى ضد الدولة على صنع أو اقتناء أو حيازة للواد المتفجرة أو للتبعية وللتبجات السامة أو المحرقة أو الاجزاء التي تستعمل في تركيبها أو صنعها ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن العقوبات الأعد التي يستحقها المتدخلون في تلك الجنائيات إذا اقترفت أو شرع فيها أو بقيت ناقصة .

المادة ١٣٨ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على المؤامرة بقصد ارتكاب إحدى الجنائيات المذكورة في المواد السابقة .

٤ - الارهاب

المادة ١٣٩ - يقصد بالأعمال الارهابية ، جميع الأفعال التي ترمي الى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والواد للتبعية وللتبجات السامة أو المحرقة والعوامل الوابية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً .

المادة ١٤٠ - ١ - للمؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال ارهابية ، يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - كل عمل ارهابي يستوجب الأشغال الشاقة لخمس سنوات على الأقل .

٣ - وهو يستوجب الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو تعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والنقل .

٤ - ويقضى بعقوبة الإعدام إذا أفضى الفعل الى موت انسان أو هدم بناية عامة أو كله وفيه شخص أو عدة أشخاص .

٥ - ويقضى بعقوبة الحبس حتى ثلاث سنوات على كل من صنع أو أحضر عن علم منه ، أية مواد مفرقة بقصد استعمالها في ارتكاب إحدى الجرائم أو لأجل تمكين شخص آخر من استعمالها لتلك الغاية .

المادة ١٤١ - ١ - كل جمعية انشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية بإحدى الوسائل المذكورة في المادة (١٣٩) تحل ويقضى على الملتزمين إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - ولا تنقص عقوبة المؤسسين والمديرين عن سبع سنوات .

٣ - ان العذر المحل أو الخفف الممنوح للمتأمرين بموجب المادة (١٠٤) يشمل مرتكبي الجريمة المحددة أعلاه .

٥ - الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية

أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة

المادة ١٤٢ - كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة الثورات المذهبية أو العنصرية أو الحس على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة ، يعاقب عليه بالحس مدة لا تتجاوز السنتين وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

المادة ١٤٣ - ١ - يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي الى جمعية انشئت لغاية المشار إليها في المادة السابقة .

٢ - ولا ينقص الحبس عن سنة واحدة والغرامة عن عشرة دنانير إذا كان الشخص المذكور يتولى وظيفة عملية في الجمعية .

٦ - النيل من مكانة الدولة المالية

المادة ١٤٤ - من أذاع بإحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦٨) وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة لأحداث التدني في أوراق النقد الوطنية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الاستنادات المتعلقة بالثقة المالية العامة يعاقب بالحس حتى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة دينار .

هكذا من الأصل

المادة ١٤٥ - يستحق العقوبات المبينة في المادة السابقة ، كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور : -
 أ - إما على سحب الاموال المودعة في المصارف والصاديق العامة .
 ب - او على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة او على الامساك عن شرائها .

الباب الثاني

في الجرائم الواقعة على السلامة العامة

الفصل الاول

في الاسلحة

١ - تعاريف

المادة ١٤٦ - ١ - تعد العصاوات والتجهرات والاجناعات غير المشروعة مسلحة بالمعنى المتصور في هذا القانون اذا كان شخص او اكثر من الاشخاص الذين تتألف منهم حاملين لسلحة ظاهرة او مخفية .
 ٢ - على انه اذا كان يحمل لسلحة غير ظاهرة ، فلا يؤخذ هذا الامر على سائر الاشخاص اذا كانوا على جهل به .

المادة ١٤٧ - ١ - يعد سلاحاً لاجل تطبيق المادة السابقة الاسلحة النارية وكل اداة او آلة قاطعة او ثاقبة او رافعة وكل اداة خطيرة على السلامة العامة .

٢ - ان سكاكين الجيب العادية التي يزيد نصلها عن عشرة سنتيمترات تعتبر سلاحاً بحسب المعنى المحدد لما في هذا الفصل الا اذا كانت في الاصل مخصصة لاستعمالها في مهنة او صناعة او حرفة يمارسها او يتعاطاها حاملها او للاستعمال اليومي ، وكان يحملها بغية استعمالها في تلك الحرفة او المهنة او الصناعة او للاستعمال اليومي . وتشمل لفظة (السكين) كل آلة غير المدية ذات نصل سواء اكانت منتهية برأس حاد ام لم تكن .

٢ - حمل الاسلحة والذخائر وحيازتها دون اجازة

المادة ١٤٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة اقصاها عشرة دنانير كل من حمل خارج منزله بصورة علنية وفي مناسبة غير مشروعة سلاحاً او سكيناً او مدية من الاسلحة المبينة في المادة السابقة .

الفصل الثاني

في جمعيات الاشرار والجمعيات غير المشروعة

١ - جمعيات الاشرار

المادة ١٤٩ - ١ - اذا اقدم شخصان او اكثر على تأليف او عقد اتفاق بقصد ارتكاب الجنايات على الناس او الاموال ، يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة . ولا تنقص هذه العقوبة عن سبع سنوات اذا كانت غاية الجرمين الاعتداء على حياة الغير .

٢ - غير انه يعفى من العقوبة من باع بقصد الجمعية او الاتفاق وانضم اليه من المعلومات عن سائر الجرمين .

المادة ١٥٠ - ١ - كل جماعة من ثلاثة اشخاص او اكثر يجوبون الطرق العامة والارياق على شكل عصابات مسلحة بقصد سلب المارة والتعدي على الاشخاص او الاموال او ارتكاب اي عمل اخر من اعمال التصويصة ، يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - وتؤقت حبسهم الايام الشاقة المؤقتة اذا اتفقوا احد الافعال السابق ذكرها .

٣ - ويحكم بالاعدام على من اقدم بهم تنفيذاً للجناية على القتل او التزول بالجاني عليهم التعديت والاحمال البربرية .

٢ - الجمعيات غير المشروعة

المادة ١٥١ - تعد جمعية غير مشروعة : -

١ - كل جماعة من الناس مسجلة كانت او غير مسجلة ، تعرض او تشجع بنظامها او بما تقوم به من الدعاية على ارتكاب اي فعل من الافعال غير المشروعة التالية : -

أ - قلب دستور المملكة بالثورة او التخريب .

ب - قلب الحكومة القائمة في المملكة بموجب الدستور باستعمال القوة والعنف .

ج - تخريب او اتلاف اموال الحكومة الاردنية في المملكة .

٢ - كل جماعة من الناس يقضي عليها القانون تبليغ نظامها الى الحكومة وتخلف عن ذلك او استمرت على عقد اجتماعاتها بعد انحلالها بمقتضى القانون المذكور ، وتشمل هذه الفقرة ايضاً كل فرع او مركز او لجنة او هيئة او شعبة لجمعية غير مشروعة وكل مؤسسة او مدرسة تدبرها جمعية غير مشروعة او تدار تحت سلطتها .

المادة ١٥٢ - كل من انتسب لعضوية جمعية غير مشروعة او اشغل وظيفة او منصباً في مثل هذه الجمعية او قام بهمة معتبد او مندوب لها ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

المادة ١٥٣ - كل من شجع غيره بالخطابة او الكتابة ، او بآلة وسيلة اخرى ، على القيام باي فعل من الافعال التي تعتبر غير مشروعة بمقتضى المادة (١٥١) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

المادة ١٥٤ - كل من دفع تبرعات او اشتراكات او اعانات لجمعية غير مشروعة او جمع تبرعات او اشتراكات او اعانات لحساب مثل هذه الجمعية ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر .

المادة ١٥٥ - كل من طبع او نشر (او باع او عرض للبيع او اودع بالبريد) كتاباً او نشرة او كراساً او اعلاناً او بياناً او منشوراً او جريدة لجمعية غير مشروعة او لمنفعتها او صادرة منها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

الفصل الثالث

في التجهر غير المشروع وغير ذلك من الجرائم الخفية بالامن العام

المادة ١٥٦ - ١ - اذا تجهر سبعة اشخاص فاكثر بقصد ارتكاب جرم او كانوا مجتمعين بقصد تحقيق غاية مشتركة فيما بينهم وتصرفوا تصرفاً من شأنه ان يخل من ذلك الجوار على ان يتوقعوا - ضمن دائرة المقول - انهم سيخلون بالامن العام او انهم يتجهمون هذا يستفزون بدون ضرورة او سبب مقول اشخاصاً آخرين للاخلال بالامن العام اعتبر تجهمهم هذا تجهمراً غير مشروع .

٢ - اذا شرع المتجهمون تجهمراً غير مشروع في تحقيق الغاية التي اجتمعوا من اجلها بالاخلال بالامن العام بصورة مرعبة للاهالي اطلق على هذا التجهم (شغب) .

المادة ١٥٧ - ١ - كل من اشترك في تجهم غير مشروع ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً .

٢ - من اشترك في شغب عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

المادة ١٥٨ - ١ - اذا تجهم الناس على الصورة المبينة في المادة (١٥٦) اذنهم بالتفرق احد بمثل السلطة الادارية ، او قائد الشرطة ، او قائد المنطقة او اي ضابط من ضباط الشرطة والدرك تفخاً بالبرق او الصفارة او بآلة وسيلة اخرى من هذا النوع او باطلاق مدس تسببت منه اشارة ضوئية .

٢ - اذا استمر المتجمعون في التجهم بقصد احداث الشغب بعد اصدارهم بالوسائط المذكورة في الفقرة السابقة او بعد صدور الامر اليهم بالتفرق بمدة معقولة او حال المتجهمون بالفرقة دون تفرقهم ، جاز

هكذا من الأصل

لاي من المذكورين في الفقرة السابقة وللشرطة او اي اشخاص يقومون بمساعدة اي منها ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لتفريق الذين ظاهروا متجمعين على النهو المذكور او لقبض على اي منهم ، وان ابدى احد منهم مقاومة جاز لاي شخص من تقدم ذكرهم ان يستعمل القوة الضرورية ضمن الحدود المعقولة لتغلب على مقاومته .

المادة ١٥٩ - يعفى من العقوبة المفروضة في المادة (١٥٧) الذين ينصرفون قبل انذار بمثلي السلطة او الضابطة العدلية او يتشلون في الحال لانذارها دون ان يستعملوا سلاحاً او يرتكبوا اية جنائية او جنحة .
المادة ١٦٠ - ١ - اذا لم يتفرق المجتعمون بغير القوة كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز السنتين .
٢ - من يستعمل السلاح عوقب بالحبس حتى ثلاث سنوات فضلاً عن اية عقوبة اشد قد يستحقها .

الباب الثالث

في الجرائم التي تقع على الادارة العامة

احكام عامة

المادة ١٦١ - يعد موظفاً بالمعنى المقصود في هذا الباب كل موظف عمومي في السلك الاداري والتضائفي ، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية او العسكرية او فرد من افرادها ، وكل عامل او مستخدم في الدولة او في ادارة عامة ،
الفصل الاول

في الجرائم المتعلقة بواجبات الوظيفة

١ - الرشوة

المادة ١٦٢ - كل موظف عمومي وكل شخص ندب الى خدمة عامة سواء بالانتخاب او بالتعيين وكل امرئ . كلف بمهمة رسمية كالحكم والجور والسنديك طلب او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعداً او اية منفعة اخرى ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته ، عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين ، وبغرامة من عشرة دنانير الى مائتي دينار .
المادة ١٦٣ - كل شخص من الاشخاص السابق ذكرهم طلب او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعداً او اية منفعة اخرى ليعمل عملاً غير حق او ليمتنع عن عمل كان يجب ان يقوم به بحكم وظيفته ، عوقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من عشرين ديناراً الى مائتي دينار .

المادة ١٦٤ - يعاقب الراشي ايضاً بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .
المادة ١٦٥ - من عرض على شخص من الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة (١٦٢) هدية او منفعة اخرى او وعده بها ليعمل عملاً غير حق او ليمتنع عن عمل غير حق او ليمتنع عن عمل كان يجب ان يقوم به عوقب - اذا لم يلاق العرض او الوعد قبلاً - بالحبس لا اقل من ثلاثة اشهر وبغرامة من عشرة دنانير الى مائتي دينار .
٢ - الاختلاس واستئثار الوظيفة

المادة ١٦٦ - ١ - كل موظف عمومي ادخل في ذمته ما وكل اليه بحكم الوظيفة امر ادارته او جليلته او حفظه من ثروة وأشياء اخرى للدولة او لأحد الناس ، عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من عشرة دنانير الى مائة دينار .
٢ - اذا وقع القبول المبين في الفقرة السابقة بدس كتابات غير صحيحة في التبريد أو الدفاتر أو بتحريف أو حذف أو اطلاق الحسابات والأوراق أو غيرها من السجلات وعلى صورة عامة باية حيلة ترمي الى منع اكتشاف الاختلاس ، عوقب بالحبس بالحبس المؤقتة او الاعتقال .

المادة ١٦٧ - ١ - من وكل اليه بحكم الوظيفة او ادارة أموال متبذلة او غير متبذلة لحساب الدولة او لحساب ادارة عامة ، لا تعرف شيئاً في أحد هذه الاحمال او بمطالب الأحكام التي تسري عليها بما لجن من ذمته ذاتي . او موازنة التبريق او اضراراً

للتبريق الآخر او اضراراً بالادارة العامة عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة لا تتقاسم عن قيمة الضرر الناجم .

المادة ١٦٨ - يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبغرامة اقلها عشرة دنانير : -

١ - كل موظف حصل على منفعة شخصية من إحدى معاملات الادارة التي يتبعها اليها سواء اعمل ذلك مباشرة او على يد شخص مستعار او بالجور الى سكوك سورية .
٢ - ممثلو الادارة وضباط الشرطة والدرك وسائر متولي الشرطة العامة ، اذا اقدموا جهازاً او بالجور الى سكوك سورية مباشرة او على يد شخص مستعار على التجار في المنطقة التي يمارسون فيها السلطة ، بالجور وسائر الحاجات ذات الضرورة الأولية غير ما انتجته املاكهم .

المادة ١٦٩ - ١ - يخفض نصف العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٦٧) اذا كان الضرر الحاصل والنفع الذي توخاه الفاعل زهدين او اذا عوض عن الضرر تموضاً تاماً قبل احالة القضية على المحكمة .

٢ - واذا حصل الرد والتعويض اثناء المحاكمة وقبل اي حكم في الأساس ولو غير مبرم خفض من العقوبات ربعها .
٣ - التصدي على الحرية

المادة ١٧٠ - كل موظف اوقف او حبس شخصاً في غير الحالات التي ينص عليها القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .
المادة ١٧١ - اذا قبل - مديرو وحراس السجون او المعاهد التأديبية او الاصلاحات وكل من اضطلع بمهامهم من الموظفين - شخصاً دون مذكره قضائية او قرار قضائي او استبقوه الى ابد من الاجل المحدد ، يعاقبون بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

المادة ١٧٢ - ان الموظفين السابق ذكرهم وضباط الشرطة والدرك وافرادها واي من الموظفين الاداريين الذين يرتضون او يؤخرون احضار شخص موقوف او سجين امام المحكمة او القاضي ذي الصلاحية الذي يطلب اليهم ذلك ، يعاقبون بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

المادة ١٧٣ - ١ - كل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً مسكن أحد الناس أو ملحقات مسكنه في غير الأحوال التي يجيزها القانون ، يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبغرامة من عشرين ديناراً الى مائة دينار .
٢ - واذا انضم الى فعله هذا تخريب للكان أو أي عمل تعسفي آخر ، فلا تنقص العقوبة عن ستة اشهر .
٣ - واذا ارتكب للوظف الفعل السابق ذكره دون ان يراعي الأصول التي يفرضها القانون يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من خمسة دنانير الى عشرين ديناراً .

٤ - وكل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً عملاً من الحال الخصوصية كيوت التجارة المختصة بأحساد الناس وعمال ادارتهم في غير الحالات التي يجيزها القانون أو دون ان يراعي الأصول التي يفرضها القانون يعاقب بالحبس حتى ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

٥ - اساءة استعمال السلطة والاخلال بواجبات الوظيفة

المادة ١٧٤ - ١ - كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرة او بطريق غير مباشر ليعوق او يؤخر تنفيذ احكام القوانين او الانظمة للممول بها او جباية الرسوم والضرائب للقررة قانوناً او تنفيذ قرار قضائي او مذكره قضائية او اي امر صادر عن سلطة ذات صلاحية يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين .

٢ - اذا لم يكن الذي استعمل سلطته او تفوضه موظفاً عاماً ، يعاقب بالحبس من اسبوع الى سنة .

المادة ١٧٥ - ١ - كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ اوامر أمره للمقتد فيها الى الأحكام القانونية يعاقب بالقرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .

٢ - اذا لحق ضرر بمصالح الدولة من جراء هذا الاهمال عوقب ذلك الموظف بالحبس من اسبوع الى سنة .

المادة ١٧٦ - كل ضابط او فرد من افراد الشرطة والدرك امتنع عن تلبية طلب قانوني صادر من السلطة القضائية او الادارية ، يعاقب بالحبس من اسبوع الى سنة او بالغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .

هكذا من الأصل

الفصل الثاني
في الجرائم الواقعة على السلطة العامة

١ - مقاومة الموظفين

١ - مقاومة الموظفين

لألفه ١٧٧ - ١ - من هاجم أو قام بالهف موظفاً يعمل على تنفيذ القوانين أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم أو الضرائب المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر قضائي أو أى أمر صادر من سلطة ذات صلاحية . ياتب الحبس لأقل من ستة أشهر إذا كان مسلحاً والحبس من ثلاثة أشهر الى ستة إذا كان أعزل من السلاح .

٢ - وتضاعف العقوبة إذا كان الفاعلون ثلاثة أو أكثر .

المادة ١٧٨ - كل مقاومة فاعلة : -

٢ - وتضاعف العقوبة إذا كان الفاعلون ثلاثة فأكثر .

المادة ١٧٨ - كل مقاومة فعلية كانت أم نسبية توقف عملاً مشروعاً يقوم به أحد الأشخاص الذين وضعتهم المادة السابقة ، يعاقب عليها بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بالترامة حتى عشرة دنائير .

٢ - أعمال الشدة.

٢ - أعمال الشدة

للمادة ١٧٩ - ١ - من ضرب موظفاً أو اعتدى عليه بفعل مؤثر آخر أو عامله بالهتف والشدة أثناء ممارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين .

٢ - وإذا وقع الفعل على قاض - ١١ -

٢ - وإذا وقع الفعل على قاض ، كانت العقوبة ستة أشهر الى سنتين .

٣ - تشدد العقوبة المفروضة في الفترتين السابقتين بأن يضم عليهما من الثلث الى النصف إذا اقترفت أعمال العنف عمداً أو اقترفها أكثر من واحد أو نجح عنها جرح أو مرض .

٣ - في الدم والقدح والتحقيق

١٨٠ - ١ - الذم ، هو اسناد فعل معين الى شخص - ولو في معرض الشك والاستفهام - من شأنه أن ينال من شرفه وكرامته او يعرضه الى بفض الناس واحتقارهم ، سواء أكان الفعل المعين للذكو جرعة قانونية أم لا .

٢ - القبح ، هو الاعتداء على كرامة الغير او شرفه او اعتباره - ولو في معرض الشك والاستفهام - من دون بيان فعل معين .

٢ - الفصح ، هو الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره - ولو في معرض الشك والاستفسار - من دون بيان فعل معين .

وإذا لم يذكر عند ارتكاب جرائم الدم والقذف اسم المتعدى عليه صريحاً أو كانت الاسنادات الواقعة مبهمه ، ولكنه كانت هناك قرائن لا يبيح معها تردد في نسبة تلك الاسنادات الى المتعدى عليه وفي تعيين ماهيتها وجب عندئذ أن ينظر الى مرتكب فعل الدم او القذف كأنه ذكر اسم المتعدى عليه وكان الدم او القذف كان ضريحاً من حيث الماهية .

ملف ١٨١ - لكي يستأنف الدم أو القرح العقاب ، يشترط فيه ان يقع على صورة من الصور الآتية :
 ١ - الدم أو القرح الخفيف ، ويشترط ان يقع

١ - اللبم او القدح الوجاهي ، ويشترط ان يقع : —

أب في مجلس مواجهة القنصل عليه .

ب۔ کسی مکان ممکن لاہذا خاص آخرین ان ینمفوه۔ قل غدوم او کثر۔
 - الذم او القبح التیالی و شہ طہ ان ق

٢ - الدم أو القرح النقيبي ، وشرطه ان يقع : -

بصورة الإجماع بأشخاص كثر من

٢- اللبم او القدح الحظي ، وشرطه ان يقع :-

والتحقيق الحظي، وشرطه أن يقع :-

طوبى لمن لا يشغله إلا الله تعالى

٤- الدم او القرح بواسطة المطبوعات ، وشرطه أن يقع : -

أ - بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو للوقتية :

ب بأي نوع كان من المطبوعات ووسائل النشر .

لثلاثة ١٨٢ - التحقير ، هو كل تحقير أو سباب - غير الأثم والقدح - وقع بالكلام أو الحركات أو التهديد الذي يوجه إلى المتدنى عليه وجها لوجه ، أو بكتابة أو رسم أو مجالا علنيين أو مخافة بريقية أو تلقينية إذا توجه للمتدنى عليه .
لثلاثة ١٨٣ - سباب على الأثم : -

للادة ١٨٣ - يعاقب على الدم : —

١ - بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات ، إذا كان موجهاً الى جلالة الملك .

٢- بالجلس من خمسة عشر يوماً الى سنة او بمرامتن عشرة دناتير الى خمسين ديناراً إذا كان موجهاً الى مجلس الأمة واحدى الهيئات الرسمية والحاكم او الادارات العامة او الجيش والى أى موظف من أجل وظيفته واصفته.

للأمة ١٨٤ - فيما خلا القدم الموجه الى جلاله الملك : —

١ - إذا طلب التمام أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف العددي عليه ، فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات وظيفة ذلك الموظف أو يكون جريمة قانونية تستلزم العقاب بمقتضى هذا القانون أو بموجب أى قانون آخر معمول به في المملكة .

٧ - فإذا كان القم يتعلق بواجبات الوظيفة فقط وثبتت صحته فيراً التام، وإلا فيحكم عليه بالقوبة المقررة للنم.

٢- وإذا كان موضوع الذم جريمة وجرت ملاحقة ذلك الموظف بها وثبت أن الذم قد عزل ذلك وهو يعلم براءة الموظف المذكور، انقلب الذم افتراءً، وجب عنده ذلك العمل بأحكام المواد القانونية المختصة بالافتراء.

المادة ١٨٥ - يعاقب على القدس : -

١ - بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات اذا كان موجها الى جلالة الملك المعظم .

١- بالحس من اسبوع الى ستة اشهر او بغرامة من خمسة وثاني الى خمسة وعشرين ديناراً اذا كان موجهاً الى مجلس الامة او احدى الهيئات الرعية او المحاكم او الادارات العامة او الجيش او الى اي موظف ممن يارسون السلطة العامة من اجل وظيفته او صفته .

١- بالحسب من اسبوع الى ثلاثة اشهر او بغرامة من خمسة دقائق الى عشرين دنارا اذا كان موجهاً الى اي موظف من غير المذكورين في الفقرة السابقة من اجل وظيفته او صفته .

المادة ١٨٦ - فيما خلا القدم الموجه الى جلالة الملك :-

إذا طلب القادح أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاها إلى الموظف الممتدئ عليه فلا يجاب إلى طلبه إلا أن يكون ما عزاها متعلقاً بأرجاب ذلك الموظف ، ويقف موقف الذمام وذلك بتحويل عبارات القادح إلى كل مادة مخصوصة وعندئذ يعامل معاملة الذمام .

المادة ١٨٧ - كل من يرسل أو يحمل غيره على أن يرسل أو يوجه إلى جلالة الملك أية رسالة خطية أو شفوية أو أية صورة أو رسم هزلي من شأنه المسى بكرامة جلالاته أن يضع تلك الرسالة أو الصورة أو الرسم بشكل يفيد المس بكرامة جلالاته ، وكل من يذيع ما ذكر أو يعيد على أذاعته بين الناس ، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات .

ملادة ١٨٨ - يعاقب على التهديد والتفكير : -

- بالجلس مدة لا تزيد على ستة اشهر اذا كان موجبا الى موظف اثناء قيامه بوظيفته او من اجل ما اجراه بحكم الوظيفة.

وإذا كان الموظف المعتمد عليه بالتقدير أو التهديد أثناء قيامه بوظيفة أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة من مرسوم السلطة العامة ، كانت العقوبة من شهر الى سنة .

وإذا وقع التعديل بالكلام أو الحركات التهجئية على قاض في منعة القضاء كانت العقوبة من ثلاثة أشهر إلى سنتين .

من اهل البيت

المادة ١٨٩ - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات ، كل من مزق او حرق العلم او الشعار الوطني علانية بأحدى الوسائل المذكورة في المادة (١٨٧) .

المادة ١٩٠ - ايفاء الغاية المقصودة من هذا القسم ، ان نشر اية مادة تكون ذمياً او قدحاً يعتبر نشرأ غير مشروع الا :-
١ - اذا كان موضوع الذم او القدح صحيح ويعود نشره بالفائدة على المصلحة العامة .
٢ - اذا كان موضوع الذم او القدح مستثنى من المواخذة بناء على احد الاسباب الآتية :

المادة ١٩١ - ١ - يكون نشر الذم او القدح مستثنى من المواخذة ، ولا يعاقب ناشره عليه في كل حال من الاحوال الآتية :
أ - اذا كان موضوع الذم او القدح قد نشر من قبل الحكومة او مجلس الامة او في مستند او محضر رسمي ، او

ب - اذا كان موضوع الذم او القدح قد نشر بحق شخص تابع للانضباط العسكري او لانضباط الشرطة او الدرك وكان يتعلق بسلكه كشخص تابع لذلك الانضباط ووقع النشر من شخص ذي سلطة عليه فيما يتعلق بسلكه ذلك الى شخص آخر له عليه تلك السلطة نفسها ، او

ج - اذا كان موضوع الذم او القدح قد نشر اثناء اجراءات قضائية من قبل شخص مشترك في تلك الاجراءات كقاض او محام او شاهد او فريق في الدعوى ، او

د - اذا كان موضوع الذم او القدح هو في الواقع بيان صحيح لاي امر قبل او جرى او اذيع في مجلس الامة .

هـ - اذا كان موضوع الذم او القدح هو في الواقع بيات صحيح عن اي شيء او امر قبل او جرى او ابرز اثناء اجراءات قضائية متخذة اسماء اية محكمة بشرط ان لا تكون المحكمة قد عظرت نشر ما ذكر ، او

و - اذا كان موضوع الذم او القدح هو نسخة او صورة او خلاصة صحيحة عن مادة سبق نشرها وكان نشر ذلك الموضوع مستثنى من المواخذة بقضي احكام هذه المادة .

٢ - اذا كان النشر مستثنى من المواخذة فسيان في ذلك - ايفاء الغاية المقصودة من هذا القسم - اكان الامر الذي وقع نشره صحيحاً او غير صحيح او كان الشرع يجري بسلامة اية خلاف ذلك . ويشترط في ذلك ان لا تعني احكام هذه المادة اية شخص من العقوبة التي يكون معرضاً لها بموجب احكام اية فصل آخر من هذا القانون او احكام اية تشريع آخر .

المادة ١٩٢ - يكون نشر الموضوع المكون الذم والقدح مستثنى من المواخذة بشرط وقوعه بسلامة اية اذا كانت العلاقة الموجودة بين الناشر وصاحب المصلحة بالنشر من شأنها ان تجعل الناشر اذله واجب قانوني يقضي عليه بنشر ذلك الموضوع لصاحب المصلحة بالنشر او اذا كان للناشر مصلحة شخصية مشروعة في نشره ذلك الموضوع على هذا الوجه بشرط ان لا يتجاوز حد النشر وكيفيته ، القدر المعقول الذي تتطلبه المناسبة .

المادة ١٩٣ - كل من مزق او شوه او تلف قصداً اعلاناً او منشوراً او مستنداً الحق او على وشك الالتصاق على بناية او مكان عام تنفيذاً لاحكام اية تشريع او اصول محاكمة او بأمر شخص موظف في الخدمة العامة ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

٥ - انتحال الصفات او الوظائف

المادة ١٩٤ - ١ - من اقدم علانية ودون حق على ارتداء كسوة رسمية او ارتدى ما هو مخصص لرتبة فوق رتبته ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .
٢ - كل من تقلد علانية ودون حق وساماً او شارة او زياً من ازياء او اوسمة او شارات الدولة ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

٣ - كل اردني تقلد علانية دون حق او بغير اذن جلالة الملك وساماً اجنبياً ، يعاقب كذلك بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة ١٩٥ - ١ - يعاقب بالحبس من شهر الى ستة كل من :-

أ - انتحل شخصية موظف في الخدمة العامة مدنية كانت او عسكرية في مناسبة كان فيها ذلك الموظف مكافأ بالقيام بفعل او بالحضور الى مكان بحكم وظيفته ، او

ب - تظاهر دون حق بانه موظف في الخدمة العامة مدنية كانت او عسكرية وأدعى بان من حقه ان يقوم باي فعل من الافعال او ان يحضر الى مكان من الامكنة لاجل القيام باي فعل بحكم وظيفته .

٢ - ويعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين اذا اقترف اياً من الافعال المذكورة في الفقرتين السابقتين وهو مرتد في اثناء العمل زياً او شارة خاصين بالموظفين .

٦ - فك الاختتام ونزع الاوراق والوثائق

المادة ١٩٦ - ١ - من اقدم قصداً على فض ختم وضع بأمر السلطة العامة او من محكمة او ازاله او حيد عديم الجدوى ، عوقب بالحبس من اسبوع الى سنة .

٢ - واذا وقع الفعل مقترناً باعمال العنف فلا يكون الحبس اقل من ثلاثة شهور .

المادة ١٩٧ - ١ - من اخذ او نزع او تلف اطلاقاً تاماً او جزئياً اوراقاً او وثائق اودعت خزائن المحفوظات او دواوين الحاكم او المستودعات العامة او سلمت الى وديع عام بصفتها هذه عوقب بالحبس ستة اشهر الى ثلاث سنوات .

٢ - واذا اقترف الفعل بواسطة فك الاختتام او الخلع او التسلق او بواسطة اعمال العنف على الاشخاص ، كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

المادة ١٩٨ - يستحق العقوبات المبينة في المادة السابقة بما اشتملت عليه من فوارق ، من احرق او تلف وان جزئياً سجلات او مسودات او اصول الصكوك الخاصة بالسلطة العامة .

الباب الرابع

في الجرائم الحق بالادارة القضائية

الفصل الاول

في الجرائم الحق بسير العدالة

١ - كتم الجنايات والجلب

المادة ١٩٩ - ١ - يعاقب بالحبس من شهر الى ستة كل من علم باتفاق جنائي لا ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٤٠) من هذا القانون ولم يخبر السلطة العامة بوجه السرعة المعقولة .

٢ - لا يسري حكم هذه المادة على زوج اية شخص له يد في تلك المأامرة ولا على اية من اصوله ارفعوه .

المادة ٢٠٠ - ١ - كل موظف مكلف بالبحث عن الجرائم او ملاحقتها ، اهل او ارجأ الاخبار عن جريمة اعلنت بعده ، عوقب بالحبس من اسبوع الى سنة او بالغرامة من خمسة دنانير الى عشرين ديناراً .

٢ - كل موظف اهل او ارجأ اعلام السلطة ذات الصلاحية عن جنابة او جنحة عرف بها اثناء قيامه بالوظيفة او في معرض قيامه بها عوقب بالغرامة من دينار الى عشرة دنانير .

٣ - وذلك كله ما لم تكن ملاحقة الجريمة التي لم يخبر بها موقوفه على الشكوى .

٢ - انتزاع الاقرار والمعلومات

المادة ٢٠١ - ١ - من ساء شخصاً خربوا من العنف والشدة رغبة منه في الحصول على اقرار بجرية او على معلومات

هكذا من الاعمال

بشأنها ، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات .
٢ - وإذا أفضت احوال الشدة هذه الى مرض أو جرح كانت العقوبة من ستة أشهر الى ثلاث سنوات .

٣ - اخلاق الجرائم والافتراء .
المادة ٢٠٢ - من اخبر السلطة القضائية أو أية سلطة ، يجب عليها ابلاغ السلطة القضائية عن جريمة يعرف انما لم ترتكب ، ومن كان سبباً في مباشرة تحقيق تقيدي أو قضائي باختلاقه ادلة مادية على جريمة كذبة ، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بكلاً هاتين العقوبتين .
المادة ٢٠٣ - ١ - من قدم شكاية أو اخباراً كذائياً الى السلطة القضائية أو أية سلطة يجب عليها ابلاغ السلطة القضائية ، فورا الى احد الناس جنحة أو مخالفة يعرف براءته منها أو اختلق عليه ادلة مادية تدل على وقوع مثل هذا الجرم عوقب بالحبس من اسبوع الى ثلاث سنوات .
٢ - وإذا كان الفعل المزمع يؤلف جنابة ، عوقب للفتري بالاشتغال الشاقة للوقت .
المادة ٢٠٤ - اذا رجع للفتري عن اقترافه قبل اية ملاحقة ، يحكم عليه بسدس العقوبات المنصوص عليها في اللادتين السابقتين ، وان كان رجوعه عما عزاه أو اعترافه باختلاق الادلة اللادية بعد للاحتقات القانونية ، حط عنه ثلثا العقوبات المنصوص عليها في اللادتين السابقتين .

٤ - الهوية الكاذبة
المادة ٢٠٥ - من استناب قاضي أو ضابط من الشرطة أو الدرك أو أي موظف من الضابطة العدلية فذكر اسماً ليس له ، أو أدى افادة كاذبة عن هويته أو محل اقامته أو سكنه عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة من دينار الى عشرة دنانير .

المادة ٢٠٦ - من انتحل اسم غيره في تحقيق قضائي أو محاكمة قضائية عوقب بالحبس من شهر الى سنة .
٥ - شهادة الزور

المادة ٢٠٧ - ١ - من شهد زوراً أمام سلطة قضائية أو مأمور أو هيئة لها صلاحية استماع الشهود مخلفين أو أنكر الحقيقة أو كتم بعض أو كل ما يبرهن من وقائع القضية التي يسأل عنها ، سواء أ كان الشخص الذي أدى الشهادة شاهداً مقبول الشهادة أم لم يكن ، أو كانت شهادته قد قبلت في تلك الاجراءات أم لم تقبل ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات .

٢ - وإذا وقع منه هذا الفعل في أثناء تحقيق جنابة أو محاكمتها ، حكم عليه بالاشتغال الشاقة للوقت .
٣ - وان وقعت الشهادة من دون ان يخلف الشاهد الجمين ، خفض نصف العقوبة .

المادة ٢٠٨ - يعفى من العقوبة :
١ - الشاهد الذي أدى الشهادة أثناء تحقيق جزائي اذا رجع عن الافادة الكاذبة قبل أن يتم التحقيق ويقدم في سببه إقرار .

٢ - الشاهد الذي شهد في أية محاكمة اذا رجع عن شهادته الكاذبة قبل أي حكم في الجلس الدعوى ولو غير مبرم .
المادة ٢٠٩ - يعفى من العقوبة :
١ - الشاهد الذي يحتمل ان يتعرض - اذا قال الحقيقة - لضرب فاحش له ، مساس بجرته أو شرفه أو يعرض لهذا الضرب الفاحش زوجه ولو طلاقاً أو أحد أصوله أو فروعه أو اخوته أو اخواته أو أسبانه من الذريجات نفسها .

٢ - الشخص الذي أفضى أمام المحكمة باسمه وكنيته وبغيره ولم يكن من الواجب استماعه كشاهد أو كان من الواجب أن يثبت له أن له أن يتمتع عن اداء الشهادة اذا شاء .

المادة ٢١٠ - يخفض نصف العقوبة عن الشخص الذي أدت لشهادة الزور تحريض منه اذا كان الشاهد جرمته حتماً أو قال الحقيقة أو يرضى أخذ افادة كاذبة كالمحرض الذي أدت لشهادة الزور الاولى من اللادة السابقة .

٦ - التقرير الكاذب والترجمة الكاذبة

المادة ٢١١ - ١ - ان الخير الذي تبينه السلطة القضائية في دعوى حقوقية أو جزائية ويجرم بالمرئافا للحقيقة أو يؤوله بأو لا غير صحيح على علمه بحقيقته ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات ، ويمنع من أن يكون خبيراً فيما بعد .

٢ - ويحكم بالاشتغال الشاقة للوقت ، اذا كانت مهمة الخير تتعلق بقضية جنائية .

المادة ٢١٢ - يتعرض لعقوبات المادة السابقة بما اشتملت عليه من فوارق ، للترجم الذي يترجم قسداً ترجمة غير صحيحة في قضية حقوقية أو جزائية .

المادة ٢١٣ - تطبق على الخير والترجم أحكام المادة (٢٠٩) .

٧ - الجمين الكاذب

المادة ٢١٤ - من حلف - بصفة كونه مدعياً أم مدعى عليه - الجمين الكاذبة في دعوى حقوقية عوقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبالبغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .

٨ - الاعمال التي تمرقل سير العدالة

المادة ٢١٥ - كل من أثلف قسداً وثيقة أو مستنداً أو أي شيء آخر مهما كان نوعه أو شوهه لدرجة جعله غير مقروء أو جعل معرفة حقيقته غير ممكنة ، وهو يعلم انه ضروري في أية اجراءات قضائية قاصداً بعمله هذا أن يحول دون استعماله في معرض البينة ، يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة أو بالغرامة حتى خمسين ديناراً أو بكلاً العقوبتين .

المادة ٢١٦ - كل من وجه التماساً الى قاض كناية أم مشافهة محاولاً بذلك أن يؤثر بوجه غير صحيح في نتيجة اجراءات قضائية عوقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بكلاً العقوبتين .

المادة ٢١٧ - كل من نشر اخباراً أو معاملات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أي قاض أو شاهد أو تتمتع أي شخص من القضاء بما لديه من المعلومات لاولي الامر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

٩ - ما يحظر نشره

المادة ٢١٨ - يعاقب بالغرامة من خمسة دنانير الى خمسة وعشرين ديناراً من ينشر :
١ - وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية .

٢ - محاضرات الجلسات السرية .
٣ - المحاضرات في دعوى السب .

٤ - كل محاكمة تمت المحكمة نشرها .

المادة ٢١٩ - يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى عشرة دنانير أو بكلاً هاتين العقوبتين من يقدمون علانية على فتح اكتشافات أو الاعلان عنها بأية وسيلة من وسائل النشر للتفويض عما قضت به محكمة جزائية من غرامات أو رسوم أو عطل وضرر .

الفصل الثاني

فيما يتعرض نقاذ القرارات القضائية
١ - الجرائم التي عصى قوة القرارات القضائية

المادة ٢٢٠ - ١ - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة أو بالغرامة من عشرة دنانير الى خمسين ديناراً :
أ - من وضع يده على عقار اخرج منه بصورة قانونية .

ب - من خالف التدابير التي اتخذتها المحكمة حييانة للملكية أو وضع اليد .

٢ - وإذا اقترن الفعل بالنف كان الحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين .

هكذا من الأصل

٢ - قرار السجناء

المادة ٢٢١ - ١ - كل من كان موقوفاً بصورة قانونية من أجل جريمة ، وهرب يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات. إذا كان موقوفاً بجناية ، ولمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً إذا كان موقوفاً بجناية .
٢ - وكل محكوم عليه بقوبة موقوفة من أجل جناية أو جنحة فهورب ، يضاف الى عقوبته الأصلية مدة لا تزيد على نصفها ، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

المادة ٢٢٢ - ١ - من أتاح القرار أو سهله لشخص أوقف أو سجن وفقاً للقانون عن جنحة ، عوقب بالحبس حتى ستة أشهر .
٢ - وإذا كان القرار قد أوقف أو سجن من أجل جناية ، يعاقب عليها بقوبة جنائية غير الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة ، حكم على المجرم بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .
٣ - وإذا كانت عقوبة الجناية الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تعرض للجرم لعقوبة الاشغال الشاقة مدة لا تزيد على سبع سنوات .

المادة ٢٢٣ - ١ - كل من كان مكلفاً بحراسة شخص أوقف أو سجن وفقاً للقانون ، فأنح له القرار أو سهله يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة في الحالة الأولى المذكورة في المادة السابقة والاشغال الشاقة من ثلاثة سنوات الى خمسة في الحالة الثانية والاشغال الشاقة من خمس سنوات الى عشرة في الحالة الثالثة .
٢ - إذا حصل القرار بسبب إهمال الحارس ، كانت عقوبته الحبس من شهر الى سنة في الحالة الأولى المذكورة. آتفاً ، والحبس من ستة أشهر الى سنتين في الحالة الثانية والحبس من سنة الى ثلاث سنوات في الحالة الثالثة .
المادة ٢٢٤ - ١ - من وكل اليه حراسة موقوف أو سجين وأمدته تسهلاً لقراره بأسلحة أو بغيرها من الآلات تسهل له القرار عنوة ، يعاقب عن هذا الفعل وحده بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٢ - وإذا كان القاتل من غير اللوكول اليهم الحراسة ، يعاقب بالحبس لا أقل من سنتين .
المادة ٢٢٥ - تخفف نصف العقوبة إذا أمن القاتل القبض على الفار أو حمله على تسليم نفسه خلال ثلاثة أشهر من فراره دون أن يكون قد ارتكب جريمة أخرى توصف بالجناية أو الجنحة .

الفصل الثالث

في استيفاء الحق بالديات

المادة ٢٢٦ - من استوفى حقه بنفسه وهو قادر على أن يراجع في المسال السلطة ذات الصلاحية عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة ٢٢٧ - إذا اقترن الفعل المذكور في المادة السابقة بالذنب ، عوقب القاتل بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً .

المادة ٢٢٨ - توقف الملاحقة على شكوى الفريق الضعيف إذا لم تقترن بالجنحة المذكورة بجريمة أخرى تجوز ملاحقتها بلا شكوى .
الباب الخامس

في الجرائم المتعلقة بالثقة العامة

الفصل الاول

في تقليد ختم الدوائر والعلامات الرسمية والبنكوت والطابع

المادة ٢٢٩ - ١ - من قلده ختم الدولة أو امضاء جلالة الملك أو ختمه أو استعمال الختم المقلد وهو على بينة من الامر ، عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من سنوات على الأقل .
٢ - من استعمل ختم حق ختم الدولة أو قلده دهنه ختمها ، عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٢٣٠ - ١ - من قلده ختم أو امضاء أو علامة أو طرفة خاصة بإدارة عامة أردنية أو قلده دهنه تلك الادوات أو ختم أو امضاء أو علامة أو طرفة خاصة بإدارة حكومية .

٢ - ومن استعمل لغرض غير مشروع أية علامة من العلامات الرسمية المذكورة في الفقرة السابقة مجسمة كانت أو مزورة .

عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة من عشرة دنانير الى خمسين ديناراً .

المادة ٢٣١ - من اقترب التقليد المماثل عليه في المادتين السابقتين يعفى من العقاب إذا انكف المادة الجرمية قبل أي استعمال أو ملاحقة .

٢ - تزوير البنكوت

المادة ٢٣٢ - تشمل لفظة البنكوت الواردة في هذا القسم كل بوليصة اصدارها مصرف في المملكة أو أية شركة مسجلة تعاطي اشغال الصرافة في أية جهة من جهات العالم وكل بوليصة بنك صادرة من مصرف ، واوراق النقد الأردني الصادرة بقضى قانونه الخاص ، وكل ورقة مالية (مها كالت الامم الذي يطلق عليها) إذا كانت تعتبر كنقد قانوني في البلاد الصادرة فيها .

المادة ٢٣٣ - يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تنقص عن خمس سنوات : -

١ - كل من زور ورقة بنكوت بقصد الاحتيال أو غير فيها أو تداول ورقة بنكوت يدل ظاهراً على انها مزورة مع علمه بذلك .

٢ - كل من ادخل الى البلاد الأردنية ورقة مالية مزورة أو مغيرة يدل ظاهراً على انها ورقة بنكوت وهو عالم بانها مزورة أو مغيرة .

المادة ٢٣٤ - من قلده أو تسبب في تقليد ورقة يدل ظاهراً على انها ورقة بنكوت أو قسم من ورقة بنكوت أو ورقة قاتل البنكوت على أي وجه من الوجوه لدوجة تحمل الناس على الانخداع أو تداولها مع علمه بتقليدها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٢٣٥ - كل من ارتكب فعلاً من الافعال التالية بدون تفويض يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة مدة لا تزيد على خمس سنوات : -

١ - صنع أو استعمال أو باع أو عرض للبيع أو حاز عن علم منه ورقاً يشبه الورق المحصص والمستعمل في صنع أي نوع من اوراق البنكوت أو ورقاً يمكن أن يظن بأنه من ذلك الورق الخاص ، أو

٢ - صنع أو استعمال أو وجد في عهده أو احرز عن علم منه اطرافاً أو قالباً أو أداة تستعمل لصنع مثل ذلك الورق أو تستعمل في ان يدخل عليه أية كلمة أو رقم أو رسم أو علامة فارقة خاصة بذلك الورق وظاهرة في مادته ، أو

٣ - تسبب في استعمال الاساليب الفنية أو الاحتمالية في اثبات مثل هذه الكلمات أو الرسوم أو العلامات الفارقة في مادة أية ورقة أو في اثبات أية كلمات أو رسوم أو علامات فارقة أخرى بقصد منها ان تكون مشابة لها وان تسلك بدلاً منها ، أو

٤ - حفر أو نقش بآلة صورة على أية لوحة أو مادة نصاً يدل ظاهراً على انه نص ورقة بنكوت أو قسم من ورقة البنكوت ، أو أي اسم أو كلمة أو رقم أو رسم أو حرف أو نقش يشبه أي توقيع .

٥ - استعمال أو وجد في عهده أو احرز عن علم منه مثل تلك اللوحة أو المادة أو الاداة أو الوسيلة له أو طبع ورقة بنكوت .

المادة ٢٣٦ - كل من اصعد ورقة من اوراق البنكوت من دون التفويض مشروع أو كان شريكاً في اصدارها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة مدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٢٣٧ - كل من مزق أو قطع أو طمس أو شوه عن قصد ورقة نقد أردنية بصورة تجعلها غير قابلة للتداول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مئة دينار .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٣٨ - تضبط الحكومة كل ورقة بكنوت يثبت أنها مزورة أو مقلدة بدون دفع تعويض لحاملها وتقوم بمصادرتها ويجوز إتلافها والتصرف بها بالصورة التي يراها وزير المالية بموافقة رئيس الوزراء ، كما تلف بالصورة نفسها الأداة أو المادة المعدة لصنع أو تقليد الورق المستعمل للكنوت .

٣ - الجرائم المتصلة بالمسكوكات

المادة ٢٣٩ - في هذا الفصل :

تشمل لفظة (المسكوكات) المسكوكات على اختلاف أنواعها وقيمتها المصنوعة من أي صنف من المعادن أو المعادن المخلوطة ، والرابعة بصورة مشروعة في المملكة أو في أية بلاد أخرى . وتشمل لفظة (معدن) أي مزيج أو خليط من المعادن .

ويراد بعبارة (المسكوكات الزائفة) المسكوكات غير الأصلية التي تحاكي المسكوكات الأصلية أو التي يلوغ أنه قصد منها أن تحاكيها أو أن يتداولها الناس باعتبارها مسكوكات أصلية ، وتشمل هذه العبارة المسكوكات الأصلية التي عولجت بالطلي أو بتغيير الشكل حتى أصبحت تحاكي مسكوكات أكبر منها قيمة أو التي يلوغ أنها عولجت على تلك الصورة بقصد أن تصبح محاكية لمسكوكات أكبر منها قيمة أو أن يخلاها الناس كذلك ، وتشمل أيضاً المسكوكات الأصلية التي فرضت أو سحلت أو انتقص حجمها أو وزنها على أي وجه آخر أو عولجت بالطلي أو بتغيير الشكل بصورة تؤدي إلى إخفاء آثار القرض أو السحط أو الانقاص ، وتشمل أيضاً المسكوكات الآتية الذكر سواء أكانت في حالة صالحة للتداول أم لم تكن وصولاً أكانت مبلية خللاً أو تغييراً فامة أم لم تكن كذلك .

وتشمل عبارة (الطلي بالذهب أو الفضة) بالنسبة للمسكوكات طليها بطلاء يعطيها مظهر الذهب أو الفضة مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك .

المادة ٢٤٠ - كل من صنع مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة ، أو شرع في صنعها ، يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتعدى عن خمس سنوات .

المادة ٢٤١ - يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتعدى عن خمس سنوات كل من :-

- ١ - طلي بالذهب أو الفضة أية قطعة معدنية ذات حجم أو شكل يناسب لصنع المسكوكات منها ، بقصد سك مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة من تلك القطعة ، أو
- ٢ - وضع أية قطعة معدنية في حجم أو شكل يناسب لتسويل سكها كسكة ذهبية أو فضية زائفة بقصد صنع تلك السكة الذهبية أو الفضية الزائفة منها ، أو
- ٣ - أدخل إلى المملكة مسكوكات ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة ، أو
- ٤ - صنع أو صلح لوحاً أو قللاً مخصصاً للاستعمال في صنع نقش يحاكي النقش الموجود على وجهي سكة ذهبية أو فضية أو على أحد وجهيها أو على أي جزء من أحد وجهيها ، أو
- ٥ - صنع أو صلح عدة أو أداة أو آلة مهيئة أو مخصصة للاستعمال في رسم دائرة أية سكة بعلامات أو نقوش تشبه في ظاهرها العلامات والنقوش المرسومة على دائرة أية سكة ذهبية أو فضية ، أو
- ٦ - صنع أو صلح عدة أو أداة أو آلة تستعمل لقطع أقراص مسدورة من الذهب أو الفضة أو من أي معدن آخر لكسبها .

المادة ٢٤٢ - كل من يسجل أو يقرض أية سكة ذهبية أو فضية بصورة تنقص من وزنها بقصد أن تظل بعد سحطها أو قرضها قابلة للعرف كسكة ذهبية أو فضية يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تتعدى عن خمس سنوات .

٢ - كل من أخرق أو أخرق بغيره مشروع بقرضة أو سحطاً ذهب أو فضة أو بساتك ذهبية أو فضية أو بتراب الذهب أو الفضة أو غيرها أو بأي شكل من الذهب أو الفضة لتسهيل عليه بولحة

سجل مسكوكات ذهبية أو فضية أو قرضها بصورة انتقص من وزنها مع علمه بحقيقة أمر تلك الأشياء يعاقب بالحبس حتى ثلاث سنوات .

المادة ٢٤٣ - كل من تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

المادة ٢٤٤ - كل من :-

- ١ - تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة وهو يعلم أنها كذلك وكان يجوز تداول تلك السكة مسكوكات أخرى ذهبية أو فضية زائفة ، أو
- ٢ - تداول سكة ذهبية أو فضية زائفة وهو يعلم أنها زائفة ، ثم عاد فتداول سكة أخرى ذهبية أو فضية زائفة مع علمه بأنها زائفة ، أما في اليوم نفسه أو خلال الأيام العشرة التالية ، أو
- ٣ - أحرز ثلاث قطع أو أكثر من المسكوكات الذهبية أو الفضية الزائفة مع علمه بأنها زائفة وبنيّة تداول أية قطعة منها .

يعاقب بالحبس حتى ثلاث سنوات .

المادة ٢٤٥ - كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادتين السابقتين الآخريتين وكان قد أدين فيما مضى بارتكاب أي جرم من تلك الجرائم يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٢٤٦ - كل من :-

- ١ - صنع أية سكة معدنية غير الذهبية والفضية ، زائفة ، أو
- ٢ - صنع أو صلح عدة أو آلة أو أداة مهيئة أو مخصصة لأن تستعمل في صنع أية سكة معدنية غير الذهبية أو الفضية الزائفة ، أو أحرزها أو تصرف فيها بدون تفويض أو غير مشروع وهو عالم بحقيقة أمرها ، أو
- ٣ - اشترى أو باع أو قبض أو دفع أو تصرف بأية سكة معدنية زائفة بأقل من القيمة المعينة عليها أو بأقل من القيمة التي يلوغ أنها قصدت أن تكون لها أو عرض نفسه للقيام بأي فعل من هذه الأفعال .

يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على سبع سنوات .

المادة ٢٤٧ - كل من :-

- ١ - تداول سكة معدنية غير الذهبية والفضية زائفة مع علمه بأنها زائفة ، أو
- ٢ - أحرز ثلاث قطع أو أكثر من المسكوكات المعدنية المذكورة الزائفة بقصد تداول أي منها مع علمه بأنها زائفة .

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

المادة ٢٤٨ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً كل من :-

- ١ - قبض عن ثبة حسنة أية مسكوكات زائفة أو مقلدة أو ورقة بكنوت زائفة أو مقلدة وحرقها بعد أن تحقق عيبها .
- ٢ - تعامل وهو عالم بالامر بأية مسكوكات أو أوراق نقد بطل التعامل بها .

المادة ٢٤٩ - كل من رفض قبول أية سكة أو ورقة نقد من المسكوكات أو أوراق النقد التي تعتبر نقداً قانونياً في المملكة حسب قيمتها الاسمية ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

٤ - تزوير الطوابع

المادة ٢٥٠ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من :-

- ١ - قلد أو زور أية دعة أو طابع من طوابع البريد المختصة بالدولة أو بأي حكومة من الحكومات .
- ٢ - صنع أو أخرق عن علم منه قالبا أو أداة يمكن استعمالها لطبع هذا الطابع .

المادة ٢٥١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل من :-

هكذا من الأصل

١ - صنع أو صلح قالبا أو لوحة أو آلة يمكن استعمالها في اخراج رسم يحاكي الرسم الذي يخرجها أي قالب أو لوحة أو آلة تستعمل في صنع أية دقعة أو طابع من المملكة أو في أية بلاد اجنبية ، أو صنع أو صلح قالبا أو لوحة أو آلة يمكن استعمالها في طباعة كلمات أو خطوط أو حروف أو علامات تشبه الكلمات أو الحروف أو الخطوط أو العلامات المستعملة في أي ورق أعدته السلطات ذات الشأن مثل :
الغايات السالفة الذكر ، أو

٢ - احرز او تصرف بآية ورقة او مادة اخرى مطبوع عليها رسم ابي قالب او لوحة او آلة او اية ورقة مرسوم عليها مثل هذه الكلمات او الارقام او الحروف او العلامات او الخطوط المشار اليها فيما تقدم وهو عالم بذلك .

المادة ٢٥٢ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا او بكليهما العقوبتين من استعمل وهو عالم بالاام احد الطوائع القليلة او الزوروة .

٢- ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بفرقة لا تزيد على عشرين ديناراً أو بكفالة القوتيين من المستعمل وهو عالم بالامر طابعاً مستعملاً.

احكام شامة

المادة ٢٥٣ - ١ - يعفى من العقوبة من اشترك باحدى الجنايات المصوص عليها في المواد (٢٢٩ - ٢٥١) واخير
الحكومة بما قبل تمامها.

٢- اما المتهم الذي يتبع القبض - ولو بعد بدء الملاحقات - على سائر المجرمين فتخفف عقوبته على نحو ما نصت عليه المادة (٩٢) من هذا القانون .

الفصل الثاني

في التزوير

المادة ٢٥٤ - التزوير هو تحريف مفتعل للحقيقة في الواقع والبيانات التي يراد إثباتها بصك أو مخطوط يحتاج لهما نصح أو يمكن أن ينجم عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي .

المادة ٢٥٥ - يعاقب بمقتضى هذه المادة كل من ارتكب جريمة التزوير .

المادة ٢٥٥ - يعاقب بقوبة مرتكب التزوير نفسها من استعمل المزور وهو عالم بامره الا اذا نص القانون على عقوبة خاصة.

المادة ٢٥٦ - ١ - يعاقب بالتزوير الجنائي

١ - في التزوير الجنائي

المادة ٢٥٦ - ١ - يعاقب بالاستغلال الشاقة الموقفة خمس سنوات على الأقل الموظف الذي يرتكب تزويرا ماديا في اثناء قيامه بالوظيفة ، اما بإساءة استعمال امضاء او ختم او بصمة اصبع ، واجمالا بتوقيعه امضاء مزورا ، واما بصنع شك او مخطوط واما بما يرتكبه من حذف او اضافة او تغيير في مضمون شك او مخطوط .

٢ - تطبق احكام هذه المادة في حال اتيلاف السند اذلافاكلما او جزئيا .

المادة ٢٥٧ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة :

١ - الموظف الذي ينظم سنداً من اختصاصه فيحدث تشويشاً في موضعه أو ظروفه أما بإسائه استعمال
امضاء على بياض أو قلم عليه أو يشترطه عقوداً أو أقوالاً غير التي صدرت عن المتعاقدين أو التي أمولها،
أو بأثامته وإفحام كاذبة في أنها صحيحة أو وقائع غير معترف بها على أنها معترف بها أو بتزويره أي واقعة
أخرى بإغفالها أمراً أو إيرادها على وجه غير صحيح .

٢ - الموظف الذي يكون في حالة

المادة ٢٥٨ - ينزل أو يرفع المصعد أو الحافلة مع علمه وعدم صحة ذلك للغير.

المادة ٢٥٩ - يعاقب سائر الاشخاص الذين يمتنعون عن اداء الواجب المذكور في الفقرة الاولى من فوض اليه المصادقة على صحة سندوا امضاء او ختم السابقة بالاشغال الشاقة الموضحة بالاستاذة الى ان ياتوا الى المحاكم التي لا يرضى فيها القانون على خلاف ذلك.

٢ - المصداقات المكاذبة

الباب ٢٦٠ - ١ - من أقدم حال ممارسته وظيفة عامة أو خدمة عامة أو مهنة طبية أو صحية على إعطاء مصادقة كاذبة معدة لكي تقدم الى السلطات العامة أو من شأنها أن تجرئ التبر مبنية غير مشروعة أو تلتحق الضرر بصالح أحد الناس. ومن اختلق - باستحاله اسم أحد الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة - أو زور مصادقة كاذبة للتم لها الفقرة المذكورة ، عوقب بالحبس من شهر الى سنة .

٢- وإذا كانت المصدقة الكاذبة قد أعدت لكي تبرز أمام القضاء أو لتبرز الإعفاء من خدمة عامة، فلا ينقص الحبس عن ثلاثة أشهر.

للأدلة ٣٦١ - أن أوراق التبليغ التي يحررها المحضرون وسائر موظفي الدولة والإدارات العامة وكذلك المحاضر والقارئين التي يحررها رجال الضابطة العدلية تعتبر أنها مصدقة لتطبيق القانون الجزائي .

للأداة ٢٦٢ - يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر كل من :-

١ - استعمال شهادة حسن أخلاق صادرة لغيره ، بقصد الحصول على عمل .

٢ - صدرت له شهادة حسن أخلاق وأعطاهها أو باعها أو أعارها لشخص آخر كي يستعملها بقصد الحصول على عمل.

٣ - انتقال الهوية

للجنة ٢٦٣ - من تقدم الى سلطة عامة جهوية كاذبة قصد جلب للنفعة لنفسه أو لغيره أو بغية الإضرار بحقوق أحد الناس ، عوقب بالحبس من أسبوع الى سنة .

الثالثة ٢٦٤ - يفرض العقوبة نفسها على كل شخص يعرف عن علم منه في الاحوال المذكورة آثماً هوية أحد الناس السكّابة أمام السلطات العامة .

٥ - التزوير في الأوراق الخاصة

الثلاثة ٢٦٥ - من ارتكب الزور في اوراق خاصة باحدى الوسائل المحددة في المادتين (٢٥٦ و ٢٥٧) ، عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

للادة ٢٦٦ - يقاب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وغرامة أقلها خمسون ديناراً كل من : -

١- عا تسطير شك أو أضاف إليه أو غير فيه ، أو

٢٠ - تبادل شكاً مسطراً وهو عالم بأن التسطر الذي عليه قد محى أو أضيف إليه أو غير فيه .

الباب السادس.

في الجرائم التي تمس الدين والأسرة

الفصل الأول

في الجرائم التي تمس الدين والتعدي على حرمة الأموات

للمائة ٢٦٧- من ثبتت حرأته على إطالة اللسان علناً على أبواب الشارع من الانثناء بحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

للسنة ٢٦٨ - من يقض الصوم في رمضان علناً يعاقب بالحبس حتى شهر واحد أو بالغرامة حتى خمسة عشر ديناراً .

للآفة ٢٦٩ - كل من خرب أو أثلّف أو دنس مكان عبادة أو شعراً أو أي شيء، تقدمه جماعة من الناس قاصداً بذلك إهانة دين أية جماعة من الناس أو فعل ذلك مع علمه بأن تلك الجماعة ستحمل فعله هذا على تحمل الإهانة لديها بإقرب بالجلس من شعر إلى ستين أو فرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

للأمة ١٧٠ هـ. كل من أزعج قسداً جماعاً من الناس اجتمعوا ضمن حدود القانون لأقامة الشعائر الدينية أو تعرض لها بالحزم عند إقامتها أو أحدث تشويشاً أثناء ذلك أو تعدى على أي شخص يقوم ضمن حدود القانون بالشعائر الدينية في ذلك الاجتماع أو على أي شخص آخر معه في ذلك الاجتماع دون أن يكون له مبرر أو عذر مشروع يعاقب بالحبس

نفي ثلاثة اشهر أو امرأة حتى عشرين ديناراً .

... من السهل على المجال يستعمل الذين الكون أو على مجال يحصل ...

کتابخانه

للقوى أو اصاب اللقوى أو دنسه أو هدمه أو انتهك حرمة ميت أو سبب ازواجاً لأشخاص مجتمعين بقصد إقامة مراسم الجنائز فاصداً بذلك جرح عواطف أي شخص أو اهانة دينه أو كان يعلم بان فعله هذا يحتمل أن يجرع عواطف أي شخص أو أن يؤدي إلى أية اهانة دينية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً .

المادة ٢٧٢ - كل من :-

- ١ - نشر شيئاً مطبوعاً أو مخطوطة أو صورة أو رسماً أو رمزاً من شأنه أن يؤدي إلى اهانة الشعور الديني لأشخاص آخرين أو إلى اهانة معتقد المديني .
- ٢ - نفوه في مكان عام وعلى مسمع من شخص آخر بكلمة أو بصوت من شأنه أن يؤدي إلى اهانة الشعور أو للعقد الديني لذلك الشخص الآخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً .

الفصل الثاني

في الجرائم التي تمس الأسرة

١ - الجرائم المتعلقة بالزواج

المادة ٢٧٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر كل من :-

- ١ - أجرى مراسم زواج أو كان طرفاً في إجراء تلك المراسم بصورة لا تتفق مع قانون حقوق العائلة أو أي قانون آخر أو شرعية ينطبق أو تنطبق على الزوج والزوجة مع علمه بذلك ، أو
 - ٢ - زوج فتاة أو أجرى مراسم الزواج لفتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسم زواجها بآية صفة كانت ، أو
 - ٣ - زوج فتاة ، أو أجرى مراسم الزواج لفتاة لم تتم الثامنة عشرة من عمرها أو ساعد في إجراء مراسم زواجها بآية صفة كانت دون أن يتحقق مقدماً بان ولي امرها قد وافق على ذلك الزواج .
- المادة ٢٧٤ - ١ - كل شخص ذكر كان أو أنثى ، تزوج في أثناء وجود زوجته على قيد الحياة - سواء أكان الزواج التالي باطلاً أو يمكن فسخه أو لم يمكن - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ، إلا إذا أثبت :
أ - أن الزواج السابق قد اعلنت فسخه محكمة ذات اختصاص أو سلطة دينية ذات اختصاص ، أو
ب - أن الشرعية المتعلقة بالزواج التي تسري على الزوج - في تاريخ الزواج السابق وتاريخ الزواج التالي - تنسحب له الزواج بأكثر من زوجة واحدة .

٢ - يعاقب بنفس العقوبة من أجرى مراسم الزواج للذكورة في الفقرة السابقة مع عمله بذلك .

المادة ٢٧٥ - من طلق زوجته ولم ينييه عنه خلال خمسة عشر يوماً بطلب تسجيل هذا الطلاق كما يقضي بذلك قانون حقوق العائلة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسة عشر ديناراً .

٢ - المنح المحلة بأداب الأسرة

المادة ٢٧٦ - ١ - تعاقب المرأة الزانية رضاعها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين .

٢ - تعاقب المرأة الزانية نفسها على شريك الزانية إذا كان متزوجاً وإلا بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .
٣ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على شريك الزانية هي القيس عليه حين تلبسها بالفعل أو اعترافه للتم له في قاضي التحقيق أو في المحكمة أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة .

المادة ٢٧٧ - يعاقب الزوج بالحبس من شهر إلى سنة إذا ارتكب الزانية في منزل الزوجية أو أخذ له خليل جهازي في أي مكان كان .

المادة ٢٧٨ - ١ - لا يجوز ملاحقة فعل الزنا إلا بتكليف الزوج مادامت الزوجية قائمة بينها وحتى نهاية أربعة أشهر من وقوع

الطلاق أو شكوى وليها إذا لم يكن لها زوج ولا يجوز ملاحقة الزوج بفعل الزنا المنصوص عليه في المادة السابقة إلا بناء على شكوى زوجته .

- ٢ - لا يلاحق الشريك إلا والزوجة معاً .
- ٣ - لا تقبل الشكوى بعد مرور ثلاثة أشهر اعتباراً من اليوم الذي يصل فيه خبر الجريمة إلى الزوج أو الولي .
- ٤ - اسقاط الحق عن الزوج أو الزوجة يسقط الحق في ملاحقة الدعوى وانقضاء العقوبة فيها وفي الشريك .
- ٥ - إذا رد الزوج زوجته أو توفي الزوج الشاكي أو الزانية أو شريكها في الزنا تسقط الشكوى .

المادة ٢٧٩ - السفاح بين الأصول والفروع شرعيين كانوا أو غير شرعيين أو بين الانشاء والشقيقات والاختوات لأب أو لأم أو من هم بمنزلة هؤلاء جميعاً من الأصهر ، أو إذا كان لأحد المجرمين على الآخر سلطة قانونية أولية يعاقب عليه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

المادة ٢٨٠ - يلاحق السفاح الموصوف في المادة السابقة بناء على شكوى قريب أو صهر أحد المجرمين حتى الدرجة الرابعة .

٣ - الجرائم المتعلقة بالأطفال والعجز

المادة ٢٨١ - ١ - من خطف أو خبأ ولداً دون السابعة من عمره أو أبداً ولداً باخراً أو نسب إلى امرأة طفلاً لم تلده ، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات .

٢ - ولا تنقض العقوبة عن ستة أشهر إذا كان الرض من الجربة أو كانت نتيجة إزالة أو تحريف البينة المتعلقة بأحوال الطفل الشخصية أو تدوين أحوال شخصية صورية في السجلات الرسمية .

المادة ٢٨٢ - من أودع ولداً مأوى اللقطاء وكتم هويته حال كونه مقيداً في سجلات النفوس ولداً غير شرعي معترف به أو ولداً شرعياً عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين .

المادة ٢٨٣ - كل من ترك ولداً دون الستين من عمره بدون سبب مشروع أو معقول بصورة تؤدي إلى تعرض حياته للخطر ، أو على وجه يحتمل أن يسبب ضرراً مستديماً لصحته ، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

المادة ٢٨٤ - يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل من :-

- ١ - كان والداً أو ولياً أو وصياً لولد صغير لا يستطيع إعالة نفسه أو كان معهوداً إليه شرعاً أمر المحافظة عليه والعناية به ، ورفض أو أهمل تزويده بالطعام والكساء والقراش والضروريات الأخرى مع استطاعته القيام بذلك ، مسبباً بعمله هذا الأضرار بصحته
- ٢ - كان والداً أو ولياً أو وصياً لولد لم يتم الثانية عشرة من عمره ، أو كان معهوداً إليه شرعاً المحافظة عليه والعناية به وتغفل عنه قصداً أو بدوئ سبب مشروع أو معقول - مع أنه قادر على إعالة - وتركه دون وسيلة لإعالة .

٤ - التعدي على حرمة القاصر

المادة ٢٨٥ - ١ - من خطف أو أهد قاصراً لم يكمل الخامسة عشرة من عمره ولو برضا بقصد الاستغلال أو بغيره من له عليه الولاية أو الحراسة ، عوقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً .

٢ - وإذا لم يكن القاصر قد أتم الثانية عشرة من عمره أو خطف أو أهد بالحيلة أو القوة كانت العقوبة من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات .

هكذا من الأصل

الباب السابع
في الجرائم المتعلقة بالأخلاق والآداب العامة

الفصل الأول
في الاعتداء على العرض

١ - الاغتصاب

المادة ٢٨٦ - ١ - من واقع بالاكراه اثنى (غير زوجه) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل .
٢ - ولا تنقص العقوبة عن سبع سنوات إذا كان المعتدى عليها لم يتم الخامسة عشرة من عمرها .
المادة ٢٨٧ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من واقع اثنى (غير زوجه) لا تستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع .
المادة ٢٨٨ - ١ - من واقع اثنى لم يتم الخامسة عشرة من عمرها ، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .
٢ - ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كانت للمعتدى عليها لم يتم الثانية عشرة من عمرها .
المادة ٢٨٩ - ١ - إذا واقع اثنى أمت الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمرها أحد أصولها - شرعياً كان أو غير شرعي - أو زوج أمها أو زوج جدتها لأبها وكل من كان موكلًا بتربيتها أو ملاحظتها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - ويقضي بالعقوبة نفسها إذا كان الفاعل رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسبيلات التي يستعملها من هذه السلطة .

٢ - هنك العرض

المادة ٢٩٠ - ١ - كل من هنك بالهتك أو التهديد عرض انسان عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن أربع سنوات .
٢ - ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره .
المادة ٢٩١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من هنك عرض انسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه .
المادة ٢٩٢ - ١ - كل من هنك بغير عنف أو تهديد عرض ولد - ذكر أو أنثى - لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو حمله على ارتكابه فعل هنك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .
٢ - ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد - ذكر أو أنثى - لم يتم الثانية عشرة من عمره .
المادة ٢٩٣ - كل شخص من الموصوفين في المادة (٢٨٩) بتهتك عرض شخص - ذكر أو أنثى - أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره أو يحمله على ارتكابه فعل هنك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

احكام شاملة

المادة ٢٩٤ - تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المواد (٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٢٩٢) بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (٢٨٩) .
المادة ٢٩٥ - ١ - تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في التبتين السابقتين من الفصل الأول هذا ، بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها .
٢ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٣ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٤ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٥ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٦ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٧ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٨ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
٩ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .
١٠ - إذا تعاقب المعتدى عليه بمرتين أو أكثر في التقلب على يقارمة المعتدى عليه أو تعاقبوا على اجراء التعذيب به .

٣ - الخطف

المادة ٢٩٦ - كل من خطف بالتعجيل أو الاكراه شخصاً - ذكر أو أنثى - وهرب به إلى إحدى الجهات، عوقب على الوجه الآتي :-
١ - بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات إذا كان الخطوف على الصورة المذكورة ذكر أو أنثى لم يكن قد أتم الخامسة عشرة من عمره .
٢ - بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت الخطوفة على الصورة المذكورة أنثى .
٣ - بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن خمس سنوات إذا كانت الخطوفة ذات بعل سواء أكانت أمت الخامسة عشرة من عمرها أم لم تتم .
٤ - بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن عشر سنوات إذا كان الخطوف ذكر أو أنثى ، قد اعتدى عليها بالاغتصاب أو هنك العرض .
٥ - بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن عشر سنوات إذا كانت الخطوفة ذات بعل لم تكن قد أتمت الخامسة عشرة من عمرها واعتدى عليها بالمواقة .
٦ - بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن سبع سنوات إذا كانت الخطوفة ذات بعل تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها واعتدى عليها بالمواقة .
المادة ٢٩٧ - يعاقب الخاطف بالحبس من شهر إلى سنة ، إذا أرجع من قفله نفسه المخطوف في خلال ثمان وأربعين ساعة إلى مكان أمين وأعاد إليه حريته دون أن يقع عليه أي اعتداء ماس بالشرف والعرض أو جريسة أخرى تؤلف جناية أو جناية .

٤ - الاغواء والتهتك وخرق حرمة الاماكن الخاصة بالنساء

المادة ٢٩٨ - ١ - كل من خدع بكراً تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها بوعده الزواج ففرض بكارتها عوقب - إذا كانت فعله لا يستوجب عقوبة أشد ، بالحبس حتى سنة أشهر ويلزم بضمان بكارتها .
٢ - الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم في الخداع بوعده الزواج هي اعتراف المتهم لدى قاضي التحقيق أو في المحكمة أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه .
المادة ٢٩٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ، كل من داعب بصورة منافية للحياء :-
١ - شخصاً لم يتم الخامسة عشرة من عمره ذكر أو أنثى ، أو
٢ - امرأة وقتاً لها من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر دون رضاها .
المادة ٣٠٠ - من عرض على صبي دون الخامسة عشرة من عمره أو على أنثى مهلاً منافياً للحياء أو وجه إليها كلاماً منافياً للحياء ، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً .
المادة ٣٠١ - كل رجل تنكر بزي امرأة فدخل مكاناً خاصاً بالنساء أو عظوراً دخوله وقت الفعل لغير النساء ، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر .

احكام شاملة

المادة ٣٠٢ - ١ - إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة ، وإذا كان صدر حكم بالنقضه خلق تنفيذ العقاب الذي فرض على المحكوم عليه .
٢ - تستبعد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية وفي تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجريمة وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع .

الباب الثامن
في الجنايات والجنايات التي تقع على الأشخاص

الفصل الاول
في الجنايات والجنايات على حياة الانسان

١ - القتل قصداً والقتل مع سبق الاصرار

المادة ٣٢٠ - من قتل انساناً قصداً من غير سابق اصرار ، عوقب بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة .

المادة ٣٢١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدية على القتل قصداً اذا ارتكب : -

١ - قهراً جليعة او تسبلاً او تنفيذاً لها او تسبلاً لقرار المحرضين على ذلك الجليعة او فاعليها او المتدخلين فيها ، او المحاولة بينهم وبين العقاب .

٢ - على موظف في اثناء ممارسته وظيفته او من اجل ما اجره بمحكم الوظيفة .

٣ - على اكثر من شخص .

٤ - مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله .

المادة ٣٢٢ - يعاقب بالاعدام على القتل قصداً : -

١ - اذا ارتكب مع سبق الاصرار ، ويقال له (القتل العمد) .

٢ - اذا ارتكب قهراً جليعة او تسبلاً او تنفيذاً لها او تسبلاً لقرار المحرضين على تلك الجناية او فاعليها او المتدخلين فيها ، او المحاولة بينهم وبين العقاب .

٣ - اذا ارتكب الجرم على احد اصوله .

المادة ٣٢٣ - الاصرار السابق ، هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لا ارتكاب جليعة او جناية يكون غرض المصمم منها ايذاء شخص معين او اي شخص غير معين وجده او صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث امر او موقوفاً على شرط .

المادة ٣٢٤ - من ضرب او جرح احداً باداة ليس من شأنها ان تنفض الى الموت او اعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً قط ، ولكن المعتدى عليه توفي متأثراً بما وقع عليه ، عوقب الفاعل بالاشغال الشاقة مدة لا تتقص من خمس سنوات .

المادة ٣٢٥ - اذا تسببت امرأة بفعل او ترك مقصود في قتل وليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره على صورة تستلزم الحكم عليها بالاعدام ، ولكن المحكمة اقتصرت بأنها حيناً تسببت في الوفاة لم تكن قد استمادت وعيها تماماً من تأثير ولادة الولد او بسبب الرضاعة الناجم عن ولادته ، تبدل عقوبة الاعدام بالاعتقال مدة لا تتقص من خمس سنوات .

المادة ٣٢٦ - يعاقب بالاعتقال مدة لا تتقص من خمس سنوات ، الزوجة التي تسببت - انتفاء العار - بفعل او ترك مقصود في موت زوجها ، والفاعل من الدفاع عقب ولادته .

المادة ٣٢٧ - كل من اقدم قصداً على ضرب شخص او جرحه او ايذاءه بأي فعل مؤثر من وسائل العنف والاعتداء

يقيم عليه مرض او تعطيل عن العمل مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات .

المادة ٣٢٨ - ١ - اذا لم ينجم عن الافعال المبينة في المادة السابقة اي مرض او تعطيل عن العمل او نجم عنها مرض او تعطيل ولكن مدته لم تزيد على العشرين يوماً عوقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بفرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً او بكلاً هاتين العقوبتين .

٢ - اذا لم ينجم عن الافعال المبينة في المادة السابقة مرض او تعطيل عن العمل تزيد مدته على عشرة ايام فلا يجوز تعقب الدعوى بدون شكوى المتضرر كتابة او شفهاً ، وفي هذه الحالة يحق للشاكي ان يتنازل عن شكواه الى ان يكتب الحكم الدرجة القطعية ، وعندئذ تسقط دعوى الحق العام .

المادة ٣٢٩ - اذا أدى الفعل الى قطع او استئصال عضو او بتر احد الاطراف او الى تعطيل احدى الحواس عن العمل ، او تسبب في احداث تشويه جسم او اية عاهة اخرى دائمة او لها مظهر العاهة الدائمة ، عوقب الفاعل بالاشغال الشاقة الموقته مدة لا تزيد على عشر سنوات .

المادة ٣٣٠ - من تسبب باحدى وسائل العنف او الاعتداء المذكور في المادة (٣٢٧) باجهاض حامل وهو على علم بحملها عوقب بالاشغال الشاقة الموقته مدة لا تزيد على عشر سنوات .

المادة ٣٣١ - تشدد العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ بحيث يزيد عليها من ثلثها الى نصفها اذا اقترف الفعل باحدى الحالات المبينة في المادتين ٣٢١ و ٣٢٢ .

المادة ٣٣٢ - اذا اشترك عدة اشخاص في مشاجرة نجم عنها قتل او تعطيل عضو او جرح او ايذاء احد الناس وتعذر معرفة الفاعل بالذات ، عوقب كل من اشترك منهم في الافعال الاجرائية التي نجم عنها الموت او تعطيل العضو او الجرح او الايذاء بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المتفرقة بعد تحقيضا حتى نصفها .

واذا كانت الجريمة المتفرقة تستوجب الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدية عوقب كل من اشترك في الافعال الاجرائية المؤبدية اليها بالاشغال الشاقة الموقته مدة لا تتقص عن عشر سنوات .

٣ - العذر في القتل

المادة ٣٣٣ - ١ - يستفيد من العذر المحل ، من فاجأ زوجته او احدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر واقدم على قتلها او جرحها او ايذاها كليها او اجزائها .

٢ - يستفيد مرتكب القتل او الجرح او الايذاء من العذر الخفيف ، اذا فاجأ زوجته او احدى اصوله او فروعه او اخواته مع آخر على فراش غير مشروع .

المادة ٣٣٤ - تعد الافعال الآتية دفاعاً مشروعاً : -

١ - فعل من يقتل غيره او يصيبه بجراح او باي فعل مؤثر دفاعاً عن نفسه او عرضه او نفس غيره او عرضه ، بشرط ان :

أ - يقع الدفع حال وقوع الاعتداء

ب - ان يكون الاعتداء غير محقق

ج - ان لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء الا بالقتل او الجرح او الفصل المؤثر .

٢ - فعل من يقتل غيره او يصيبه بجراح او باي فعل مؤثر دفاعاً عن ماله او مال غيره الذي هو في حفظه ، بشرط :

أ - ان يقع الدفاع اثناء النهب والسرقة المرافقين للعنف ، او

ب - ان تكون السرقة مؤدية الى ضرر عظيم من شأنه ان يخل بإرادة المسروق منه ويفسد اختياره

ولو لم يرافقه عنف .

وان لا يمكن في كلتا الحالتين المذكورتين انفاذ دفع السارقين والناهبين واسترداد المال بغير

القتل او الجرح او الفصل المؤثر .

المادة ٣٣٥ - بعد دفاعاً مشروعاً كل قتل او اصابة بجراح او باي فعل مؤثر ارتكب لدفع شخص دخل او حاول الدخول ليلاً الى منزل آمل بالسكان او الى بيت السكن ، حسبما ورد تعريفه في المادة الثانية ، بتساق

هكذا من الأصل

السيارات أو الجدران أو الداخل أو ثقبها أو كسرها أو باستعمال مفاتيح مفردة أو مصطنعة أو أدوات خاصة وإذا وقع الاعتداء نهاراً فلا يستفيد الفاعل إلا من العذر الخفيف عملاً بالمادة (٩٢).

٤ - القتل والإيذاء من غير قصد

المادة ٣٣٦ - من سبب موت أحد عن إهمال أو قلة احتراز أو عن عدم مراعاة القوانين والأنظمة عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

المادة ٣٣٧ - ١ - إذا لم ينجم عن خطأ المجرم إلا إيذاء كالتى نصت عليه اللادتان ٣٢٧ و ٣٢٩ ، كان العقاب بالحبس من شهر إلى سنة أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً .

٢ - يعاقب كل إيذاء آخر غير مقصود ، بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

٣ - وتعلق للملاحقة على شكوى المني عليه إذا لم ينجم عن الإيذاء مرض أو تعطيل عن العمل لمدة تتجاوز عشرة أيام ، ويكون لتنازل الشاكي عن حقه نفس الفاعل اللينة في المادة (٣٢٨) .

٥ - القتل والإيذاء الناجمين عن تعدد الأسباب

المادة ٣٣٨ - إذا كان للوت أو الإيذاء الرتيكان عن قصد نتيجة أسباب متقدمة جهلها الفاعل وكانت مستقلة عن فعله ، أو لانضمام سبب منفصل عن فعله تماماً عوقب كما يأتي : -

١ - بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات إذا كان فعله يستلزم عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية .

٢ - بتخفيض أية عقوبة موقنة أخرى حتى تصفها إذا كان فعله يستلزم عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية .

الفصل الثاني

في الجرائم الواقعة على الحرية والشرف

١ - حرمان الحرية

المادة ٣٣٩ - كل من قبض على شخص وحرره حرته بوجه غير مشروع ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً ، وإذا كان قد حجزه بادعائه زوراً بأنه يشغل وظيفة رسمية أو بأنه يحمل مذكرة قانونية بالقبض عليه يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات .

٢ - خرق حرمة المنزل

المادة ٣٤٠ - ١ - من دخل مسكن آخر أو ملحقات مسكنه خلافاً لإرادة ذلك الآخر وكذلك من مكث في الأماكن المذكورة خلافاً لإرادة من له الحق في إقصائه عنها عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

٢ - ويقضى بالحبس من شهر إلى سنة إذا وقع الفعل ليلاً أو بواسطة العنف على الأشخاص أو الكسر أو باستعمال السلاح أو ارتكبه عدة أشخاص مجتمعين .

٣ - لا تجرى الملاحقة في الحالة للنصوص عليها في الفقرة الأولى ، إلا بناء على شكوى الفريق الآخر .

المادة ٣٤١ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع أو بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير من تسلب بواسطة الكسر أو العنف على الأشخاص إلى أماكن غير المذكورة في المادة السابقة تخص الغير وليست مباحة للجمهور ، أو مكث فيها على الرغم من إرادة من له الحق في إقصائه عنها .

٢ - ولا يلاحق المجرم إلا بناء على شكوى الفريق للتضرر .

٣ - التهديد

المادة ٣٤٢ - من هدد الشخص بالفلاح عليه ، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

المادة ٣٤٣ - من توعد آخر بمحاولة عقوبته بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدية أو اللوثة خمس عشرة سنة ، سواء بواسطة كتابة

مقولة أو بواسطة شغل ثالث فوقها بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا تضمن الوعيد الأمر بإجراء عمل ولو مشروعا أو بالاستماع عنه .

المادة ٣٤٤ - إذا لم يتضمن التهديد بأحدى الجنايات المذكورة أعلاه أمراً أو تضمن أمراً إلا أنه حصل تهديفاً دون واسطة شخص آخر قضى بالحبس من شهر إلى سنتين .

المادة ٣٤٥ - يعاقب بالحبس حتى سنة على التهديد بمحاولة أخف من الجنايات المذكورة في المادة (٣٤٣) إذا ارتكب بأحدى الوسائل اللينة في المادة نفسها .

المادة ٣٤٦ - التهديد بمحاولة للتضمن أمراً إذا وقع كتابة أو بواسطة شخص ثالث يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

المادة ٣٤٧ - كل تهديد آخر بانزال ضرر غير محقق ، إذا حصل بالقول أو بأحدى الوسائل المذكورة في المادة (٣٤٨) وكان من شأنه التأثير في نفس المحني عليه تأثيراً شديداً يعاقب عليه بناء على الشكوى بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

٤ - إفشاء الأسرار

المادة ٣٤٨ - كل من كان بحكم وظيفته أو مهنته على علم بسر وأفشاء دون سبب مشروع ، عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً .

المادة ٣٤٩ - ١ - يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة كل شخص ملحق بمصلحة للبرق والبريد يسيء استعمال وظيفته هذه بأن يطلع على رسالة مطروقة أو يتلف أو يخلس إحدى الرسائل أو يقضي بمضمونها إلى غير المرسل إليه .

٢ - ويعاقب بالحبس مدة ستة أشهر أو بالغرامة حتى عشرين ديناراً من كان ملحقاً بمصلحة الهاتف وأقضى مخابرة هاتفية أطلع عليها بحكم وظيفته أو عمله .

المادة ٣٥٠ - كل شخص يتلف أو يفضض قصداً رسالة أو برقية غير مرسلة إليه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

٥ - الدم والقذف والتحقير

المادة ٣٥١ - يعاقب كل من يذم آخر بأحدى الصور اللينة في المادة (١٧٩) بالحبس من شهرين إلى سنة .

المادة ٣٥٢ - يعاقب على القذف بأحد الناس المتطرف بأحدى الصور المذكورة في المادة (١٧٩) وكذلك على التحقير الحاصل بأحدى الصور الواردة في المادة (١٨٠) بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً .

المادة ٣٥٣ - من حقر أحد الناس خارجاً عن الدم والقذف قولاً أو فعلاً وجهاً لوجه أو بمكثوب خاطبه به أو قصد إطلاعه عليه ، أو بإطالة اللسان عليه أو بإشارة مخصوصة أو بعملية غليظة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .

المادة ٣٥٤ - كل من القى غائطاً أو ما هو في حكمة من النجاسة على شخص يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة والغرامة من عشرين ديناراً إلى خمسين ديناراً .

أحكام شاملة

المادة ٣٥٥ - لا يسمح لمرتكب الدم أو القذف تبريراً لنفسه بإثبات صحة الفعل موضوع الدم أو القذف اثبات اشتباهه ، إلا أن يكون موضوع الدم جرماً أو يكون موضوع القذف معدوداً قانوناً من الجرائم ، ويقف القاضح موقف الدم وذلك بتحويل عبارة القذف إلى شكل مادة مخصوصة بصورة التبيين والتخصيص وعندئذ لم يعد في الإمكان ملاحظته بجرمة القذف بل تجرى عليه أحكام الدم .

المادة ٣٥٦ - إذا كان للتمدى عليه قد جلب الحفارة لنفسه بفعله فعلاً غير محقق أو قابل ما وقع عليه من حقارة بمثله أو استرضى فرضي ، ساع للمحكمة أن تحط من عقوبة الطرفين أو من عقوبة أحدهما لأعمال الدم والقذف والتحقير ثلثها حتى ثلثها أو تسقط العقوبة بتمامها .

المادة ٣٥٧ - توقف دعاوى الدم والقذف والتحقير على اتخاذ للتمدى عليه صفة المدعي الشخصي .

المادة ٣٥٨ - ١ - للمدعي الشخصي أن يطلب بالمدعى التي إقامتها تضمن ما لحقه بالدم أو القذف أو التحقير من الأضرار المالية وما يقدره من التضمينات التقديرية في مقابل ما يظن أنه لحق به من الأضرار المعنوية ، وعلى المحكمة

هكذا من الأصل

ان تهدر هذه التضمينات بحسب ماهية الجريمة وشدة وقعها على المتدنى عليه وبالنسبة الى مكانته الاجتماعية وعيكم بها .

٢ - وفي الجملات التي ثبت فيها جريمة الدم او القذف او التحقير وتسقط العقوبة بمقتضى المادة (٣٥٦) رد دعوى التضمينات .

المادة ٣٥٩ - إذا وجه الدم او القذف الى ميت ، يحق لورثته دون سواهم اقامة الدعوى .

المادة ٣٦٠ - تسرى احكام المادتين (١٨٩) و (١٩٠) على افعال الدم والقذف للبيئة في المادتين (٣٥١ و ٣٥٢) بقدر ما لها علاقة بها .

الباب التاسع

في الجنايات التي تشكل خطراً شاملاً

الفصل الأول

في الحريق

المادة ٣٦١ - ١ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من اضرم النار قصداً في ابنية او مصانع او ورش او مخازن او أى عمارات أهلة او غير أهلة واقعة في مدينة او قرية ، او
٢ - في مركبات السكة الحديدية او عربات نقل شخصاً او أكثر غير المجرم او تابعة لقطار فيه شخص او أكثر من شخص ، او

٣ - في سفن ماهرة او راسية في أحد المرافئ ، او

٤ - في مركبات هوائية طائرة او جاثمة في مطار ، سواء أكانت ملكة أم لا ، او

٥ - في ابنية مسكونة او معدة للسكن واقعة خارج الأمكنة الآهلة سواء أكانت ملكة أم لا .

المادة ٣٦٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت ، كل من اضرم النار قصداً .

١ - فيما لغيره من حراج او غابات للاخطاب او في بساتين او مزروعات قبل حصادها .

٢ - في حراج او غابات للاخطاب او في بساتين او مزروعات قبل حصادها إذا كانت ملكاً له وسرى الحريق الى مالك غيره فاضرب به .

المادة ٣٦٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت من يضرم النار قصداً في ابنية غير مسكونة ولا مستعملة للسكنى واقعة خارج الأمكنة الآهلة او في مزروعات او أكادس من القش او في حصيد متروك في مكانه او في حطب مكس أو مرصوف او متروك في مكانه سواء أكان لا يملك هذه الأشياء أو كان يملكها فسرت النار الى ملك الغير فاضرب به .

المادة ٣٦٤ - كل حريق غير ما ذكر اقترف بقصد إلحاق ضرر مادي بالغير او جر مفعم غير مشروع للفاعل او لآخر ، يعاقب عليه بالحبس والغرامة .

المادة ٣٦٥ - إذا نجم عن الحريق وفاة انسان ، عوقب مضموم النار بالإعدام في الحالات التي نصت عليها للمادتان (٣٦١ و ٣٦٢) وبالأشغال الشاقة المؤبدة في الحالات التي نصت عليها للمادتان (٣٦٣) و (٣٦٤) .

المادة ٣٦٦ - تطبق الأحكام السابقة في الشروط نفسها على من يتلف ولو جزئياً أحد الأشياء المذكورة فيها بفعل مادة متفجرة .

المادة ٣٦٧ - من يتسبب بإحالة أو بقتل احترازه أو عييم مراعاته القوانين والأنظمة بمحرقة شيء يملكه الغير ، عوقب بالحبس حتى نية أو بغرامة حتى خمسين ديناراً .

المادة ٣٦٨ - ١ - يعاقب بالحبس من أسبوع الى سنة او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً من نزع آلة وضعت لاطفاء الحرائق او غير مكاتها أو جعلها غير صالحة للعمل .

٢ - ويعاقب بالعقوبة نفسها من يجرى بحكم القوانين أو الأنظمة على اقتناء آلة لاطفاء الحرائق لأغفل تركيبها وفقاً للاصول أو لم يقم بإصلاحها للميلاد والبقاء .

الفصل الثاني

في الاعتداء على سلامة طرق النقل والواصلات وعلى الأعمال الصناعية

١ - طرق النقل والواصلات

المادة ٣٦٩ - من أحدث تخريباً عن قصد في طريق عام او جسر وفي إحدى للشبكات العامة او الحق بها ضرراً عن قصد ، عوقب بالحبس حتى سنة ، وإذا نجم عن فعله خطر على سلامة السير ، عوقب بالحبس من شهر الى سنتين .

المادة ٣٧٠ - من عطّل خطأ حديدياً أو آلات الحركة أو الاشارة أو وضع شيئاً يحول دون سيرها أو استعمل وسيلة ما لاحداث تصادم بين القطارات أو انحرافها عن الخط ، عوقب بالأشغال الشاقة للوقت .

المادة ٣٧١ - ١ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت من حطم أو عطّل آلات الاشارة أو استعمل إشارات مغلوطة أو أية وسيلة خاصة أخرى بقصد اغراق سفينة أو إسقاط مركبة هوائية .

٢ - وإذا نجم عن الفعل غرق السفينة أو سقوط المركبة الهوائية ، كانت العقوبة عشر سنوات على الأقل .

المادة ٣٧٢ - ١ - من أقدم قصداً على قطع سير الخابرات البرقية أو الهاتفية أو اذاعات الراديو سواء بالحق الضرر بالآلات أو الأسلاك أو بأية طريقة أخرى ، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين .

٢ - وإذا نجم عن الفعل خطر على السلامة العامة ، عوقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين .

المادة ٣٧٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت ، كل من : -

١ - أتلف أثناء فتنة أو عصيان مسلح وقع في المملكة خطأ أو أكثر من خطوط الهاتف أو البرق أو عطّل أجهزة الاذاعة أو جعلها بأية صورة كانت غير صالحة للاستعمال أو استولى عليها عنوة أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المحادثات والواصلات بين موظفي الحكومة أو آحاد الناس وتعطيل الاذاعات .

٢ - منع عنوة تصليح خطوط الهاتف أو البرق أو أجهزة الاذاعة .

المادة ٣٧٤ - يزداد على العقوبات المذكورة في المواد السابقة نصفها ، إذا أصيب أحد الناس بعاهة دائمة ، ويقضي بالإعدام إذا أدى الامر الى موت أحد الناس .

المادة ٣٧٥ - من تسبب خطأ في التخريب والتهديم وسائر الأفعال المذكورة في المواد السابقة عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

٢ - الأعمال الصناعية

المادة ٣٧٦ - كل صناعي او رئيس ورشة اغفل وضع آلات او إشارات لمنع طوارئ العمل أو لم يقم دائماً صالحة للاستعمال عوقب بالحبس من شهر الى سنتين او بالغرامة من عشرة دنانير الى خمسين ديناراً .

المادة ٣٧٧ - من تسبب عن قلة احتراز او اهمال او عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة في تعطيل الآلات والاشارات السابقة الذكر ، عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر .

المادة ٣٧٨ - ١ - من نزع قصداً إحدى هذه الادوات ، او جعلها غير صالحة للاستعمال عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين .

٢ - ويقضي بالأشغال الشاقة للوقت ، إذا نجم عن الفعل حادثة جسيمة وبالأشغال الشاقة المؤبدة إذا أفضى الى تلف نفس .

الفصل الثالث

القش

المادة ٣٧٩ - ١ - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً أو بأحدى مائتين المعتبرتين -

هكذا من الأشغال

أ - من غش مواد مخدنة بفذاء الانسان او الحيوان او عقاقير او اشربة او منتجات صناعية او زراعية او طبيعية معدة للبيع .

ب - من عرض احدى المنتجات او المواد السابق ذكرها او طرحها للبيع او باعها وهو على علم بانها مغشوشة وفاسدة .

ج - من عرض منتجات من شأنها أحداث الغش او طرحها للبيع او باعها وهو عالم بوجه استعمالها .

د - من عرض باحدى الوسائل التي نصت عليها المادة (٦٨) بالفقرتين ٢ و ٣ على استعمال المنتجات او المواد المذكورة في الفقرة الثالثة .

٢ - وعند التكرار يمنع المجرم من ممارسة العمل الذي كان واسطة لارتكاب الجرم .

المادة ٣٨٠ - اذا كانت المنتجات او المواد المغشوشة او الفاسدة ضارة بصحة الانسان او الحيوان ، قضى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبالغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .

تطبق هذه العقوبات ولو كان الشاري او المستهلك على علم بالغش او الفساد الضارين .

المادة ٣٨١ - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير او بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بكليهما العقوبتين من احراز او اشترى في حيازته أى مكان بدون سبب مشروع منتجات أية مادة على انها طعم او شراب بعد ان اصبحت مضرة بالصحة او في حالة لا تصلح معها للاكل او الترتب مع عمله او مع وجود ما يدعوه للاعتقاد بأنها مضرة بالصحة او غير صالحة للاكل او الترتب ،

الباب العاشر

في جرائم النول والسكر واللقامرة

الفصل الأول

في النول

المادة ٣٨٢ - كل من : -

١ - تصرف تصرفاً شائناً او منافعاً للأدب في محل عام .

٢ - استعطى او طلب الصدقة من الناس متذرعاً الى ذلك بمرض جروحه او عاهة فيه او بأية وسيلة أخرى ، سواء اكان متجولاً او جالساً في محل عام ، او وجد يقود ولماً دون السادسة عشرة من عمره النول وجميع الصدقات او يشجع على ذلك .

٣ - وجد متقللاً من مكان الى آخر لجمع الصدقة والاحسان او ساعياً لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد الى ادعاء كاذب .

٤ - تصرف في أى عمل عمومي تصرفاً يحتمل ان يحدث اختلالاً بالطمأنينة العامة .

٥ - وجد متجولاً في أى ملك او على مقربة منه او في أية طريق او شارع عام او في مكان محاذ لها او في أى عمل عام آخر في وقت وظروف يستتبع منها بأنه موجود لغاية غير مشروعة او غير لائقة .

يعاقب في المرة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد وفي المرة الثانية او ما يليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

الفصل الثاني

في تعاطي السكرات والمخدرات

المادة ٣٨٣ - من وجد في محل عام او مكان مباح للجمهور وهو في حالة السكر ويصرف تصرفاً مقروناً بالشغب واتزعاج الناس ، عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير او بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر .

المادة ٣٨٤ - من قدم مسكراً لشخص يدل ظاهراً حاله على انه في حالة سكر ، أو لشخص لم يكمل بعد الثامنة عشرة من عمره عوقب بالغرامة حتى عشرة دنانير .

المادة ٣٨٥ - ١ - يعاقب بالحبس حتى شهر أو بالغرامة حتى عشرة دنانير اذا كان الشخص الذي قدم السكر صاحب الحانة أو أحد مستخدميها .

٢ - عند تكرار الفعل يمكن الحكم باقتال المحل للمدة التي تراها المحكمة .

الفصل الثالث

في اللقامرة

المادة ٣٨٦ - ١ - كل من كان يملك منزلاً أو غرفة أو محلاً أو يشغله أو يملك حق استعماله وفتح أو ادار أو استعمال ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل لللقامرة غير المشروعة أو سمح قصداً وعن علم منه لشخص آخر بفتح أو ادارة أو استعمال ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل للغاية الآتية ذكرها وكل من كان معهوداً اليه ملاحظة أو ادارة أعمال أى منزل أو غرفة أو محل مفتوح أو مدار أو مستعمل للغاية المذكورة آنفاً أو موكلوا اليه بالساعدة في إدارة أشغال ذلك المحل على أى وجه من الوجوه يعتبر انه يدير عملاً عمومياً لللقامرة .

٢ - تشمل عبارة (اللقامرة غير المشروعة) الواردة في هذه المادة ، كل لعبة من ألعاب الورق (الشدة) التي لا تحتاج الى مهارة ، وكل لعبة أخرى لا يؤتي الحظ فيها جميع اللاعبين على حد سوى بما فهم حافظ المال (البكر) أو الشخص أو الأشخاص الآخرون الذين يديرون اللعب أو الذين يلعبون أو يراهن اللاعبون ضدهم .

المادة ٣٨٧ - كل من يدير عملاً عمومياً لللقامرة ، يعاقب بالحبس حتى ستة شهور وبالغرامة حتى خمسين ديناراً .

المادة ٣٨٨ - كل من وجد في محل عمومي لللقامرة خلاف الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (١) من المادة (٣٨٦) ، يدين بأنه موجود فيه لللقامرة غير المشروعة إلا إذا ثبت عكس ذلك ، ويعاقب في المرة الأولى بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وفي المرة الثانية أو ما يليها بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بكليهما العقوبتين .

المادة ٣٨٩ - كل آلة أو شيء استعمال أو يوضح انه استعمال أو يراد استعماله لللقامرة غير المشروعة وجد في منزل أو غرفة أو محل يدار أو يستعمل لللقامرة غير المشروعة ، يجوز ضبطه من قبل أى أمور من مأموري الشرطة او الدرك ولدى محاكمة أى شخص بتهمة ادارة أو استعمال ذلك المنزل أو الغرفة أو المحل خلافاً لأحكام هذا القانون ، يجوز للمحكمة ان تصدر القرار الذي تقضي به العدالة بشأن مصادرة تلك الآلة او ذلك الشيء او اتلافه او رده .

المادة ٣٩٠ - ١ - كل من فتح أو ادار أو استعمال مكاناً لأعمال البانصيب مهما كان نوعها يعاقب بالحبس حتى ستة اشهر او بالغرامة حتى خمسين ديناراً .

٢ - كل من طبع أو نشر أو تسب في طبع أو نشر أية اذاعة او اعلان عن بانصيب او ما يتعلق به او عن بيع أية تذكرة او ورقة بانصيب او حصة في تذكرة او ورقة بانصيب او فيما يتعلق بذلك ، او باع أو عرض للبيع تذكرة او ورقة بانصيب كهذه ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً .

٣ - ان لفظة (بانصيب) الواردة في هذه المادة تشمل كل طريقة او خيلة تتخذ لبيع مال او هبة او الترتب فيه او توزيعه بواسطة القرعة او بطريق الحظ سواء اكان ذلك برمي حجارة الزهر او بسحب النفاكر او اوراق البانصيب او القرعة او الأرقام او الرسوم او بواسطة دولاب او حيوان مدرب او بأية طريقة أخرى مهما كان نوعها .

٤ - لا تسري أحكام هذه المادة على أى (بانصيب) استحصل على اذن به من مرجعه المختص .

المادة ٣٩١ - كل من اظهر انه يشرف على ادارة منزل أو غرفة او عدد من الغرف أو محل بما ورد ذكره في المادتين (٣٨٦ و ٣٩٠) من هذا القانون ، رجالاً كان أو امرأة : -

وكل من تصرف تصرف الشخص الذي يشرف على ادارة ذلك المحل أو الشخص المهود اليه امر فتحه والبناء به ، يعتبر انه هو صاحب ذلك المحل سواء اكان هو صاحبه الحقيقي أم لم يكن .

هكذا من الشغل

الباب الحادى عشر
الجرائم التي تقع على الأموال

الفصل الاول
في أخذ مال الغير

المادة ٣٩٢ - ١ - السرقة ، هي أخذ مال الغير للنقل دون رضاه .

٢ - وتعني عبارة (أخذ المال) إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله وإذا كان متصلاً بغير منقول فيفصله عنه فصلاً تاماً ونقله .

٣ - وتشمل لفظة (مال) القوى المحرزة .

المادة ٣٩٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو للوقت مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ، من ارتكب سرقة مستجمعة الحالات الخمس الآتية : -

١ - أن تقع السرقة ليلاً .

٢ - بفعل شخصين أو أكثر .

٣ - أن يكون السارقون كلهم أو واحد منهم حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٤ - بالدخول إلى مكان معد لسكنى الناس أو ملحقاته أو ما يشبهه هذا المكان وملحقاته - حسب التعريف

للبن في المادة الثانية - يهدم الحائط أو تسلق الجدار أو يكسر أو خلع الباب أو تفتح الأقفال بمفاتيح مصطنعة أو أدوات مخصوصة ، أو بالتجسس صفة موظف أو بارتداء زيه وشاراته أو بالتدويع بأمر من السلطة .

٥ - أن يهدد السارقون كلهم أو واحد منهم بالسلاح أو يتوصل بأحد ضروب العنف على الأشخاص اما لتهبة الجناية أو تسهيلها ، واما لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على السروق .

المادة ٣٩٤ - ١ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت خمس سنوات على الأقل من ارتكب السرقة مستجمعة الحالات الآتية : -

أ - أن تقع السرقة ليلاً .

ب - بفعل شخصين أو أكثر .

ج - أن يهدد السارقون كلهم أو واحد منهم بالسلاح أو يتوصل بأحد ضروب العنف على الأشخاص اما لتهبة الجناية أو تسهيلها لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على السروق .

٢ - وإذا تسبب عن العنف رضوخ أو جروح فيقتضى بالأشغال الشاقة للوقت لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ٣٩٥ - يعاقب الذين يرتكبون السلب في الطريق العام على الوجه الآتي : -

١ - بالأشغال الشاقة للوقت مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا حصل فعل السلب نهاراً من شخصين فأكثر وباستعمال العنف .

٢ - بالأشغال الشاقة للوقت مسددة لا تقل عن عشر سنوات ، إذا حصل فعل السلب ليلاً من شخصين فأكثر وباستعمال العنف .

٣ - بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا حصل فعل السلب بالصورة الوصفية في الفقرة الثانية وتسبب عن العنف رضوخ أو جروح .

المادة ٣٩٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة : -

١ - إذا حصل فعل السلب باستعمال العنف على الأشخاص سواء لتهبة الجرمية أو تسهيلها وسواء لتأمين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على السروق .

٢ - إذا حصل فعل السلب ليلاً وبفعل شخصين أو أكثر وكانوا جميعهم أو واحد منهم مسلحاً .

المادة ٣٩٧ - يعاقب بالأشغال الشاقة للوقت على السرقات التي تحصل في حالة من الحالتين الآتيتين : -

١ - في أماكن مغلقة مصانة بالجدران مأهولة كانت أم لا ، ومتصلة بمكان مأهول أم لا ، وذلك بنقب حائطها أو تسلقها أو بكسر بابها أو شباكها أو بفتحها بآلة مخصوصة أو باستعمال مفاتيح مصطنعة ، أو

٢ - بكسر ابواب الغرف أو السناديق الحديدية والخزائن المقفلة الموجودة في مكان مأهول أو غير مأهول ، أو فتحها بآلة مخصوصة أو مفتاح مصطنع ولو لم يتصل اليها بنقب حائط أو بتسلق أو بفتح الأقفال بآلة مخصوصة أو مفتاح مصطنع .

المادة ٣٩٨ - يعاقب بالأشغال الشاقة كل من ارتكب سرقة في حالة العيان أو الاضطرابات أو الحرب أو الحريق أو غرق سفينة أو أية نازبة أخرى .

المادة ٣٩٩ - يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات على السرقات التي تحصل في حال من الأحوال الآتية : -

١ - أ - أن يكون الوقت ليلاً والسارق اثنين فأكثر

ب - أن يكون الوقت ليلاً والسارق واحد ، وتقع السرقة في مكان مأهول أو في مكان للعبادة ، أو

ج - أن يكون الوقت نهاراً والسارق اثنين فأكثر ، وتقع السرقة في مكان مأهول أو في مكان للعبادة .

٢ - أن يكون السارق حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً ولو لم يكن الحل الذي وقعت فيه السرقة مأهولاً أو لم تكن السرقة حصلت ليلاً أو لم يكن السارق أكثر من واحد .

٣ - أ - أن يكون السارق خادماً باجراً ويسرق مال مخدومه أو مال شخص أتى إلى بيت مخدومه أو مال صاحب البيت الذي ذهب إليه برقة مخدومه ، أو

ب - أن يكون السارق مستخدماً أو عاملاً أو صانعاً أو تلميذاً في صناعة ويسرق من بيت استاذة أو مخزنه أو معدنه ، أو

ج - أن يسرق شخص من الحل الذي يشتغل فيه بصورة مستمرة .

٤ - أن يكون السارق صاحب خان أو نزل أو حوزة أو نوبياً أو سائق سيارة وإتلافهم من اصناف الناس واتباعهم من ارباب الحرف ويسرق كل ما اودعه أو بضه .

المادة ٤٠٠ - كل من يقدم على ارتكاب سرقة من غير السرقات اللينة في هذا الفصل كالتى تقع على صورة الأخذ أو النشل ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .

المادة ٤٠١ - كل من يسوق الخيل أو الدواب للعدة للحمل أو الجر أو الركوب وسائر اللواشي كبيرة كانت او صغيرة من الحالات غير المحفوظة للتروكة فيها بحكم الضرورة ، يحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

المادة ٤٠٢ - كل من يسرق آلات الزراعة وأدواتها أو مقاطع وأعد للبيع من الحطب والحشب أو الاحجار مقطوعة في مقالها والأصمك في أحواضها ، والنحل في خلاياه ، والعلق في البرك والطيور من القن ، يعاقب بالحبس حتى سنة .

المادة ٤٠٣ - ١ - كل من يسرق ما كان محصوفاً أو مقاوفاً من الزروع وسائر محصولات الأرض التي ينتفع بها أو شيئاً من أكادس الحبوب ، يعاقب بالحبس حتى سنة .

٢ - وإذا كان السارق أكثر من واحد ووقعت سرقة المحصولات المذكورة ليلاً بصورة النقل على الدواب أو العربات وما مائلها ، يكون الحبس من سنة أشهر إلى سنتين .

٣ - إذا كانت الزروع وسائر محصولات الأرض التي ينتفع بها لم تقطع أو لم تحصد وسرقت من الحقل بالزئيل أو الكيس أو ما مائلها من الأوعية أو نقلت بواسطة الدواب والعربات وما مائلها أو سرقت ليلاً بفعل عدة أشخاص كانت العقوبة الحبس حتى ستة أشهر .

المادة ٤٠٤ - يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من يشتري مالا مسروقاً أو باعه أو دله عليه أو توسط في بيعه وشراؤه وهو عالم بأمره ، يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر .

هكذا من الأصول

٢ - الاغتصاب والتمويل

۱- انضمام توبیع او اکی ملک بضمین نعدوا او ابراء او حواله هذا الصک او فیه او اقلانہ .
۲- تحریر و درجہ او بصدہ او توبیع او ختم او علامہ اخری علی صک کی استطاعت فیما بعد تحریر او استعمال کرنا غیر مجوز ہے .

۳ - استعمال اشیاء الغیر بدون حق

لـ الثاني

في الاحتيال ومائر خروب الغش

١ - الاحتمال

أو أحداث الآمل عند النبي عليه بمحصول ربع وهي أو بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتمال أو
 ٢ - بالتمام في فدية المذنب أو سند خاصه مزور ، أو

٢ - بالتصرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أن ليس له صفة التصرف به ، أو
٣ - بالتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين والغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .
المادة (١١) - كل من استغل احتياج شخص دون الثامنة عشرة من عمره او يتحجب او معتوه او مجنون او هوى نفسه
فاخذ منه بصورة مضرة له سلباً او غير سلباً

غيرها أو تعهد أو أداء يقابله الأمانة طريقه الاحتياط التي استعملها بالجنس من شهرين إلى ستين وبالمرأة من دينار إلى عشرين ديناراً

١ - ذهب أو أفرغ أو رهن الزوال أو تسبب في ذلك بقدر الإمكان -

وإذا كان المالك قد مات قبل أن يرضى عليه بعد موت المالك، فإنه لا يلزم له شيء من ذلك بقصد الاستيلاء على دائنيته، أو

١ - أخفى عن الشاري أن المبيع المستند إليه كان عيباً أو نحو ذلك لا باع، أي رافق :-

[illegible]

أو كان الزيد أقل من قيمة الشك ، أو

الفصل الثالث

في املاء الاثتان والاختلاس

المادة ١١٥ - كل من سلم اليه على سبيل الامانة او الوكالة او لاجل الايراز والاعادة او لاجل الاستعمال على حصة معينة او لاجل الحفظ او لاجراء عمل - باجر او بدون اجر - ما كان لغرض من اموال ونقد واثاء وائ سند بضمن تعهد او ابراء وبمصلحة كل من وجد في يده شيء من هذا القبيل فكتبه او بنه او تصرف به تصرف المالك او استهلكه او اقدم على اقل فعل بعد تعديا او امتنع عن تسليمه بان يلازم تسليمه اليه ، يعاقب بالسجن من شهرين الى سنتين وبالغرامة من عشرة دنانير الى مئة دينار .

لأدلة ١٦-١ - إذا كان مرتكب الأفعال المبينة في المادة السابقة خادماً باجراً أو تلميذاً في صناعة أو كاتباً مستخدماً وكان الضرر الناشئ عنها موجهاً إلى تخدومه فلا تكون مدة الحبس أقل من سنة واحدة.

٢ - ولا تكون العقوبة أقل من ثلاثة أشهر إذا كان مرتكب الأفعال المذكورة أحد الأشخاص المذكورين أدناه :
أ - مدير مؤسسة خيرية وكل شخص مسؤول عن إهمالها.

القاصم وفاقد الاهله .

١- الوصية او عقد الزواج .

محام او کاتب عدل .

ة لإدارة ا وال تحفص الدولة او الافراد او لحراستها .

المادة ١٧ - كل من تصرف المالك في أي شيء منقول دخل في حيازته بسبب هفوة حصلت من المالك وكلف يعلم أنه حصل عليه تلك الصورة وكتبته او رفض اعادته يعاقب بالحبس حتى ستة اشهر او بغرامة حتى خمسين ديناراً.

احكام شاملة للفصول الثلاثة السابقة

المادة ٤١٨ - ١ - يعفى من العقاب مرتكبو الجرائم المنصوص عليها في الفصول الثلاثة السابقة اذا وقت - اضراراً بالحق عليه - بين الاسل و القروع او الزوجين غير المقتربين قانوناً ، او بين الابة والريبات من جهة وبين الاب والام من جهة ثالثة .

٢- إذا عاود القاعل جرمه في خلال ثلاث سنوات عواقب - بناء على شكوى المضرر - بالقوبه النصوص عليها القانون مخفضاً منها الثلثان .

المادة ١٩ - ١ - الجج المنصوص عليها في المواد ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨ لا تلاحق إلا بناء على شكوى المتضرر، ما لم يكن المتضرر مجهولاً أو تكون الشكوى مردودة.

٢- أن إساءة الائتمان العائبة عليها بموجب المادة (٤١٥) تلاحق عفواً إذا رافقتها إحدى الحالات المشددة المنصوص عليها في المادة (٤١٦).

المادة ٤٢٠-١ - تخفف إلى النصف العقوبات المخصصة في المواد التي ترقف الفصل الأول والثاني والثالث إذا كان الضرر الناتج عنها أو النفع الذي قصد الفاعل اجتلاباً منها تافهين أو إذا كان الضرر قد نازل كقليل حالة الدعوى إلى المحكمة.

٢- اما اذا حصل الرد او ازيل الضرر اثناء الدعوى ولكن قبل اى حكم بالاساس ولو غير مبرم، فيحضر مع المصطفى

الفصل الرابع

التمثيل والامارات

النش في المعاملات

١ - السيارات والمراكب غير القانونية أو المشوشة والنش في كمية البضاعة
المادة ٤٦١ - كل من استعمل أو اقتنى في مخزنه أو مكانه أو عربات البيع أو غيرها من الأماكن المعدة للتجارة

عبارات أو مكابيل أو غيرها من عدد الوزن والتكيل تختلف عن العبارات والمكابيل المعينة في القانون أو غير موسومة بأعقاب المجلس حتى أسبوع من تاريخه أو خمسة فائير أو بأحدى هاتين العقيقتين .

المادة ٤٢٢ - كل من اقضى في الأماكن المذكورة أعلاه عبارات أو مكابيل أو عدد وزن أو كيل معشوشة أو مضبوطة ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو برامة حتى عشرة فنانين .

المادة ٢٣ - كل من أقدم باستعماله مكابيل أو عدد وزن أو كيل مفقودة أو غير مصبوغة - وهو - أو غيره من
العائد في كمية الشيء المسلم بما يقب الحليس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من عشرة قناير إلى خمسة دينار.

كتاب من كتاب

المادة ٤٢٤ - كل من غش آخر سواء في كمية الشيء المسلم أو ماهيته إذا كانت هذه الماهية هي السبب الدافع للصفة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة ٤٢٥ - تصدر وفقاً لأحكام المادة (٣٠) العيارات والمكاييل وعدد الوزن الكيل المشوشة أو التي تختلف عن العيارات والمكاييل المعينة في القانون.

٢ - النش في نوع البضاعة

المادة ٤٢٦ - كل من غش العاقد عن معرفة سواء في طبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو تركيبها أو للكمية التي تحتويها من العناصر المضافة أو في نوعها أو مصدرها عندما يكون تعيين النوع والمصدر معتبراً بموجب الاتفاق أو العادات السبب الرئيسي للبيع، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

٣ - عرقلة حرية البيع بالزيادة

المادة ٤٢٧ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو غير منقولة أو متعلقات بتعهد عقالة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

٤ - المضاربات غير المشروعة

المادة ٤٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من توصل بالنش لرفع أو تخفيض أسعار البضائع أو الأسهم التجارية العامة أو الخاصة المتداولة في البورصة ولا سيما :-

أ- بتقديم عروض البيع أو الشراء قصد بلبلة الأسعار.

أو بالاقتراف على أي عمل من شأنه إفساد قاعدة العرض والطلب في السوق.

المادة ٤٢٩ - تضاعف العقوبة إذا حصل ارتفاع الأسعار أو هبوطها على الجبوب والطحين والوقود والسكر والزيوت والمواد الغذائية.

الفصل الخامس

في الانحلال

المادة ٤٣٠ - ١ - المفسدون احتيالا على الصورة المبنية في الأحكام الخاصة بالانحلال ومن يظهر بقتضي الأحكام المذكورة أنهم شركاء لهم في التهمة يعاقبون بالانحلال الشاقة الموقته.

٢ - كل من اعتبر مفسداً مقصراً، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين.

الفصل السادس

الاضرار التي تلحق باملاك الدولة والافراد

١ - الهدم والتخريب

المادة ٤٣١ - كل من هدم أو خرب قصداً الابنية والانصاب التذكارية والتأثيل أو غيرها من الانشادات المعدة لمنفعة الجمهور أو للزينة العامة، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.

المادة ٤٣٢ - ١ - كل من أقدم قصداً على هدم بناء غيره كله أو بعضه، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً.

٢ - وإذا وقع الهدم ولو جزئياً على الإكسكان والجدران المطينة أو المبطانة المبنية بالبديش دون طين، كانت عقوبة الحبس حتى ستة أشهر أو بالغرامة حتى عشرين ديناراً.

المادة ٤٣٣ - ١ - كل من ألقى بأختيائه ضرراً بالغ غيره الموقوف، يعاقب بناء على شكوى المضرر بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بتلك العقوبتين.

٢ - تنازل الشاكي يستقط دعوى ألقى الجاني والعقوبة المذكورة.

٢ - تزعم التخوم واغتصاب العمار

المادة ٤٣٤ - من أقدم ولو جزئياً على طم حفرة أو هدم سور من أي المواد بني أو على قطع سياج أو زعمه أخضر كان أم يابساً ومن هدم أو خرب أو نقل أية علامة تشير إلى الحدود بين مختلف الأملاك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً.

المادة ٤٣٥ - إذا ارتكب الجرم المذكور تسهلاً لغصب أرض أو بالتهديد أو العنف الواقع على الأشخاص، عوقب الفاعل بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً.

المادة ٤٣٦ - ١ - من لا يحمل سنداً رسمياً بالملكية أو التصرف واستولى على عقار أو قسم من عقار بيد غيره دون رضاه عوقب بالحبس حتى ستة أشهر.

٢ - وتكون العقوبة من شهر إلى سنة إذا رافق الجرم تهديد أو عنف، ومن ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا ارتكبه جماعة منهم شخصان على الأقل مسلحان.

٣ - يتناول العقاب الشرع في الجريمة المذكورة في الفقرة الثانية.

٣ - التعدي على الزروع والحيوانات وآلات الزراعة

المادة ٤٣٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً إلا في المواضع التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك :-

١ - من قطع أو أتلف زروعاً قائمة أو أشجاراً أو شجيرات نبت الطبيعة أو نصب يد الإنسان أو غير ذلك من الأغراس مع علمه أنها تخص غيره.

٢ - من رعى أو أتلف ماشية أو سائر حيوانات الجر والجل والركوب في مكان لغيره من أرض مسيجة أو مفروسة أشجاراً مثمرة أو مزروعة أو التي فيها محاصيل وبالأجمال كل من أتى إلى أرض لا تخصه أو ليس له عليها حق للزور أو الرعي بحيوانات يمكن أن تحدث ضرراً فيها.

المادة ٤٣٨ - إذا وقع فعل الاتلاف على مطاعم أو أشجار مثمرة أو فساتلها أو على أية شجرة أخرى ثمينة من الوجهة الزراعية أو التجارية أو الصناعية، عوقب الفاعل بالحبس أسبوعاً عن كل مطعون أو شجرة أو فستلة على أن لا يتجاوز مجموع العقوبة ثلاث سنوات.

المادة ٤٣٩ - إذا أقصر الجرم على تدمير للطاعم أو الأشجار أو الفساتل خففت العقوبة للنصوص عليها في المادة السابقة إلى النصف.

المادة ٤٤٠ - ١ - من أقدم قصداً غير مضطر على قتل حيوان جر أو حمل أو ركوب أو مواشي من مختلف الأنواع تخص غيره عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار إذا وقع الجرم في ما هو جار على ملك الفاعل أو بجارته أو حيازته بآية صفة كانت من الأراضي أو الأسطبلات أو الحظائر أو الابنية وما يتبعها أو في أي مكان آخر.

وبالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات إذا وقع الجرم في مكان جار على ملك صاحب الحيوان أو بجارته أو حيازته بآية صفة كانت.

٢ - وإذا قتل بالتسمم أحد الحيوانات المذكورة أعلاه، كانت العقوبة في كل حال الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات.

٣ - من أقدم قصداً غير مضطر على قتل حيوان ألف أو داجن يعاقب بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.

٤ - كل من ضرب أو جرح قصداً بلا ضرورة حيواناً من الحيوانات المذكورة في هذه المادة بصورة تمنعه عن العمل أو تلحق به ضرراً جسيماً يعاقب بالحبس حتى شهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً.

المادة ٤٤١ - من أقدم قصداً على إتلاف الأدوات الزراعية أو كسرها أو تعطيلها عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار.

المادة ٤٤٢ - إذا اقتضت علناً عصية مسلحة لا يقص عدد أفرادها عن خسة أشخاص على تخريب أموال الآخرين وأشيائهم ومعضلاتهم أو إتلافها قوة واقتداراً، عوقب كل من الفاعلين بالانحلال الشاقة الموقته.

هكذا من المأجول

الفصل السابع

في الجرائم المتعلقة بنظام المياه

المادة ٤٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين من أقدم بدون إذن : -

١ - على القيام بأعمال التنقيب عن المياه الكائنة تحت الأرض أو للتفجيرة أو على حفرها ما لم يكن المقصود حفر آبار غير متفجرة في الأملاك الخاصة .

٢ - على إجراء حفريات تمتد عن حد ضفاف مجاري المياه ومعاربها وأقنية الري والتجفيف والتصرف مسافة أقل من عمق هذه الحفريات وفي كل حال أقل من ثلاثة أمتار .

٣ - على زرع حجارة أو تراب أو رمل أو أشجار أو شجيرات أو اعشاب من تلك الضفاف أو من أحواض مجاري المياه للوقفة أو الدائمة أو من البحيرات والمستنقعات والبرك والتدريان .

٤ - على التعدي بأي شكل كان على ضفاف الناييع ومجاري المياه للوقفة والدائمة والمستنقعات والبحيرات والبرك والتدريان أو على حدود ممرات اقنية الري والتصرف أو معابر المياه أو قساطلها الصريح بانشائها للنفعة العامة .

٥ - على منع جري المياه العمومية جرياً حراً .

٦ - على القيام بأي عمل دائم أو مؤقت من شأنه التأثير على كمية المياه العمومية وجريها .

المادة ٤٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً من هدم أو قلب أو خرب كل اوجس الانشاءات الشيدة للانتفاع بالمياه العمومية والحفاظ عليها وفي سبيل الاحتياط من طغيان هذه المياه وخصوصاً الجسور والسدود والمعارب وأقنية الري والتجفيف والتصرف وقساطل المياه الظاهرة أو للظلمة سواء كان قدمنع بالمياه امتيازاً لا .

المادة ٤٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً كل من : -

١ - سبيل في المياه العمومية المنووحها امتياز أم لا أو سكب أو رى فيها سوائل أو مواد ضارة بالصحة أو الراحة العامة أو ممانعة من حسن الانتفاع بهذه المياه .

٢ - التي اصبحت حيوانية أو وضع أقذار في الأراضي الداخلة ضمن النطاق الذي حددته السلطة لحماية نبع تتنفع منه العامة .

٣ - أجرى أي عمل من شأنه تلويث النبع أو المياه التي يشرب منها القير .

المادة ٤٤٦ - من أقدم قصداً على تلويث نبع أو ماء يشرب منه القير ، يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

الباب الثاني عشر

في المخالفات

الفصل الأول

في حماية الطرق والمخالفات العامة وأملاك الناس

المادة ٤٤٧ - يعاقب بالحبس حتى أسبوع أو بالغرامة حتى خمسة دنائير من تسبب في : -

١ - تخريب الساحات والطرق العامة .

٢ - حرق أو زرع أو غرس بدون تفويض أرضاً تقع ضمن مسافة خمسة وسبعين سنتيمتر من حافة الطريق العامة .

٣ - من أقدم على زرع اللوحات والأرقام للوضوعة في منطفقات الشوارع أو على الأبنية والعلامات الكيلومترية والصوى أو غيرها .

المادة ٤٤٨ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير من : -

١ - أقدم على تطويق الطريق العامة أو ملك القير برقعة مصب مياهه عن المستوى المحدد بموجب الأنظمة أو بارتكابه أي خطأ آخر .

٢ - زعم الطريق العامة دون داع ولا إذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلاسته أو يضييقها ، أو اعاق حرية المرور فيها بحفر حفر فيها .

٣ - أهمل التنبيه نهائياً والنور ليلاً بأمام الحفريات وغيرها من الأغفال للأذن لا يوضعها في الساحات وعلى الطريق العامة .

٤ - أطفأ القناديل أو الفوانيس المستعملة لتنوير الطريق العامة أو زعها أو أطفأها أو أزال أو أطفأ شواهاً وضع للتنبيه الى وجود حفرة أحدثت فيها أو على وجود شيء موضوع عليها .

٥ - رى أو وضع أقذار أو كناسة أو أي شيء آخر على الطريق العامة .

٦ - رى أو أسقط عن غير انتباه على أحد الناس أقذاراً أو غيرها من الأشياء الضارة .

٧ - وضع اعلانات على الأنصاب التاريخية والأبنية العامة والقابر والأبنية للمدة للعبادة .

تنزع وتنقل على نفقة القاعل أو بواسطة الاعلانات أو المواد التي تزع الطريق .

المادة ٤٤٩ - ١ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير من أقدم في الأماكن المأهولة : -

أ - على أركاض حيوانات الجر والجل والركوب وغيرها من الماشية أو على إطلاقها .

ب - على إطلاق العيارات النارية أو مواد مفرقة أخرى بدون داع .

ج - على إطلاق أسهم نارية في أماكن يخشى ان ينشأ عنها وقوع خطر على الأشخاص أو الأشياء .

٢ - تصادر الأسلحة والاسهم الضبوبة .

٣ - ويمكن في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ب) ان يعاقب القاعل بقوة الحبس حتى أسبوع .

المادة ٤٥٠ - من أهمل من أصحاب الفنادق والمخانات والتوقف للفروشة المدة للإيجار ان يحسب حسب الأصول دفترآ يدون فيه بالتسلسل اسم كل شخص نام أو قضى الليل في نزله وصنعه وحمل ولادته وتاريخها وتاريخ نزوله عنده وتاريخ تركه للنزل ومن لم يبرز هذا الدفتر عند كل طلب من السلطة ذات الاختصاص يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير .

المادة ٤٥١ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير الاشخاص ذوو الصفة للشار إليها في المادة السابقة ومديرو السارح والسينا وغيرها من المخلات العامة اذا أهملوا تنظيف محلاتهم .

المادة ٤٥٢ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير من أهمل الاعتناء بالموائد ومداخل الأفران والمعامل وغيرها من المخلات التي تستخدم فيها النار أو أهمل تنظيفها وتصليحها .

المادة ٤٥٣ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير من أقدم على دخول أرض القير المسيجة أو للزراعة أو للمهياة للزراعة أو تسبب في ادخال أي حيوان هو صاحبه أو مسؤول عنه في أي أرض من الأراضي المذكورة دون ان يكون له حق الدخول أو المرور فيها .

الفصل الثاني

في المخالفات ضد الآداب والراحة العامة

المادة ٤٥٤ - من استحم على مرأى من المارة بوضع مغاير للحشمة ، ومن ظهر في محل عام أو مباح للعامة بمثل ذلك الوضع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنائير .

المادة ٤٥٥ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنائير : -

١ - من أحدث بلا داع ضوضاء أو لفظاً على صورة تسبب راحة الأهليين .

٢ - من رى قصداً بحجارة أو نحوها من الأجسام الصلبة أو بالاقذار ، السيارات والأبنية ومسكن القير أو أسواره والجنان والاحواض .

٣ - من أفلت حيواناً مؤذياً أو أطلق مجنوناً كان في حراسته .

٤ - من حث كلبه على مهاجمة المارة أو اللحاق بهم أو من لم يحسبه عن ذلك ولو لم يحدث أذى وضرراً .

المادة ٤٥٦ - من طبع أو باع أو عرض نقوشاً أو صوراً أو رسوماً تعطي عن الأردنيين فكرة غير صحيحة من شأنها ان تنال من كرامتهم واعتبارهم ، عوقب بالحبس حتى اسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنائير وتصادر تلك النقوش والصور والرسوم .

الفصل الثالث

في اعادة معاملة الحيوانات

المادة ٤٥٧ - يعاقب بالحبس حتى اسبوع وبالغرامة حتى خمسة دنائير كل من : -

١ - يترك حيواناً داجناً يملكه بدون طعام أو عمله أهلاً شديداً .

٢ - يضرب بقسوة حيواناً أليفاً أو داجناً أو ينقل حله أو يعذبه .

٣ - يشغل حيواناً غير قادر على الشغل بسبب مرضه أو تقدمه في السن أو إصابته بمرض أو عاهة .

هكذا من الله صلي

الفصل الرابع
في مخالفة التدابير الصادرة من السلطة

المادة ٤٥٨ - ١ - يعاقب بالحبس حتى اسبوع أو بالغرامة حتى خمسة دنانير أو بكليتا العقوبتين من امتنع عن تنفيذ أي قرار تصدده أية محكمة نظامية من أجل القيام أو عدم القيام بأي فعل .

٢ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير من أهمل أو رفض طاعة أوامر السلطة الادارية باصلاح أو هدم الابنية المتداعية .

المادة ٤٥٩ - يعاقب بالغرامة حتى خمسة دنانير كل شخص سواء اكان من اهل الفن ام لا يتمتع بدون عذر عن الاغاثة أو اجراء عمل أو خدمة عند حصول حادث أو غرق أو فيضان أو حريق أو اية غائلة اخرى أو عند قطع الطريق أو السلب أو الجرم المشهود أو الاستجداء أو عند تنفيذ الاحكام القضائية .

الانتهاء

المادة ٤٦٠ - تلغى القوانين الآتية :-

- ١ - قانون الجزاء العثماني مع ما اضيف اليه من ذيل وادخل عليه من تعديلات .
- ٢ - قانون بيوت البغاء المنشور في العدد ١٦٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ ايلول سنة ١٩٢٧ .
- ٣ - قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد ٦٥٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٦ .
- ٤ - قانون العقوبات (المعدل) رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ المنشور في العدد ٧٤٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ .
- ٥ - قانون العقوبات (المعدل) رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩ المنشور في العدد ٩٧٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٩ .
- ٦ - قانون العقوبات (المعدل) رقم ٢١ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٤٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٩ حزيران سنة ١٩٤٤ .
- ٧ - قانون العقوبات (المعدل) فقرة (٢) رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ المنشور في العدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٤ .
- ٨ - قانون العقوبات (المعدل) رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٥ المنشور في العدد ١٤٣٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٤ ايلول سنة ١٩٤٥ .
- ٩ - قانون العقوبات (المعدل) رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٣٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ .
- ١٠ - قانون العقوبات (المعدل) رقم (١) لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٥٦٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٤٧ .

١١ - قانون انتهاك حرية المأوى - الباب الثالث والعشرون من مجموعة القوانين الفلسطينية لسنة ١٩٣٣ .

١٢ - كل تشريع ايراضي فلسطين آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المدي الذي تكون فيه تلك القوانين المعمول بها .

١٣ - قانون العقوبات رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧ .

عمره

خارج المحل .

لمناسبة انتقال حضرة صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك عبدالله بن الحسين للمعظم الى الرفيق الأعلى
فقد اصدر مجلس الوزراء العالي القرارات الآتية :

قرار رقم ٧٢٣

بناء على انتقال حضرة صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك عبدالله بن الحسين الى الرفيق الأعلى ولوجود حضرة صاحب السمو الملكي الامير طلال ولي العهد المعظم في حالة استشفاء في خارج المملكة تحت عناية الاطباء لمدة موقته ومغلا بقرتين (٨) و (٧) من المادة (٢٢) من الدستور ، فقد قرر مجلس الوزراء استناداً الى سلطته الدستورية في جلسته المتعقدة في الساعة الثانية والنصف من يوم الجمعة الواقع في ١٦ شوال سنة ١٣٧٠ هجرية الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١ ميلادية ، تعيين حضرة صاحب السمو الملكي الامير نايف المعظم وصياً على العرش اعتباراً من هذا التاريخ .

١٦ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١

قرار رقم ٧٢٤

بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٣٧٠ هجرية الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١ ميلادية اقسم حضرة صاحب السمو الملكي الامير نايف المعظم الرسمي على العرش بحضور مجلس الوزراء البين المنصوص عليها في المادة (٢٣) من الدستور .

١٦ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١

قرار رقم ٧٢٥

لمناسبة انتقال حضرة صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك عبد الله بن الحسين للمعظم الى الرفيق الأعلى ، قرر مجلس تكريس الاعلام في جميع الدوائر والمؤسسات الرسمية والقروضيات الأردنية في الخارج مدة اسبوع مع اعلان الحداد العام لمدة الازراء ثلاثة اشهر اعتباراً من هذا اليوم .

١٦ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١

هكذا من الأهل